كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

الاشتراك بين (النحو والصرف) و(العروض والقافية) جمع وتحليل

إعداد

د/ عرفة عبد الحكيم أحمد عبد الرحمن

مدرس اللغويات
في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بقنا

(العدد الثامن والثلاثون الجزء الثالث ٢٠١٩م)

الملخص باللغة العربية

يتناول هذا البحث توضيح الاشتراك بين النحو والصرف والعروض والقافية، ويدلل على أن العلوم الأربعة قد اشتركت في نواحٍ أربع، هي الاشتراك في القاعدة، والاشتراك في الظاهرة، والاشتراك في الحكم، والاشتراك في العلة، فتم تقسيم البحث على هذا الأساس، واندرج تحت كل قسم أو فصل مباحثُ شملت نماذجَ من النحو والصرف والعروض والقافية.

ويهدف هذا البحث إلى إثبات أن العلوم العربية تصب في بوتقة واحدة، وإلى أن العلوم الأربعة اشتركت في جهات كثيرة ولها نماذج كثيرة، وإلى أن علمي العروض والقافية المختصين بالشعر العربي لا تكمن علاقته بعلمي النحو والصرف في الضرورات فقط بل هناك أساسات قامت عليها واشتركت فيها هذه العلوم.

ونتج عن هذه الدراسة أشياءُ كثيرة أهمها:

١- جُلُّ القواعد والظواهر والأحكام والعلل التي اشترك فيها العلوم الأربعة كانت منتسبة إلى النحو والصرف، ثم شاركهما العروض والقافية وتأثرا بهما، وهذا أمر بدهي؛ لأن النحو والصرف أسبق في الوجود من العروض والقافية.

٢- ظهر من خلال البحث أنه حينما يتخلف علمان عن المشاركة يكون الاشتراك بين النحو والقافية، أو بين الصرف والعروض، ولم توجد مشاركة بين الصرف والقافية فقط، أو بين النحو والعروض فقط، وهذا يؤكد العلاقة التي بين علمي النحو والقافية وعلمي الصرف والعروض في تعريفهما وموضوع دراستهما.

٣- من المعروف أن النحو والصرف مليء بالخلافات، لكني اكتشفت من خلال هذا البحث خلافاتٍ في العروض والقافية، وقد دار أكثرها بين الخليل والأخفش.

٤- اكتشفت من خلال الدراسة موضوعات مثل: أثر التسكين في الأحكام النحوية والصرفية والعروضية، ومن آثاره كونه موجِبًا أشياء لم تكن واجبة.

ومثل ظاهرة التعاقب بين الشيئين، وليس المقصود منها التعاقب بين الحروف (الإبدال) وإنما هو تعاقب بين حروف وكلمات له أثره الحكمي في النحو والصرف والعروض والقوافي.

ومثل قولنا دائمًا: "لا يبتدأ بساكن" لكن البحث اكتشف أنه لا يبتدأ بما قرب من الساكن.

وكنا دائما نرى كلماتٍ كثيرة متفقة في اللفظ لكنها مختلفة في المعنى (المشترك اللفظي)، والبحث أثبت أن هناك ألفاظًا متفقة لكنها مختلفة في التقدير الحكمي لها.

Summery

The study seeks to show the similarity between grammar, morphology, prosody and rhyme. The four sciences have similarity in four aspects: rule, phenomenon, judgment and cause. Accordingly, the study has been divided. Under each division or section, there are some chapters that contain samples of grammar, morphology, prosody and rhyme. The aim of study is to prove that the sciences of Arabic language are melting in one pot, especially these four sciences which have similarities in many aspects and have many samples. The relationship between the prosody science and the rhyme science, related to the Arabic poetry, in one part, and the grammar science and the rhyme science in the other part, is not limited to necessities. But there are rules and bases on which these sciences are built.

The study reached to the following:

1- **Most of rules, phenomena, judgments and causes, in which the four sciences take part, were related to grammar and prosody at first. Then they became related to morphology and rhyme too. This is an axiomatic matter as the grammar and prosody precede morphology and rhyme in existence.**
2- **When there is no relationship between two sciences, there is a relationship between grammar and rhyme or between morphology and prosody. But there is no relation between morphology and rhyme alone or between grammar and prosody alone. This assures that there is a relationship between grammar**

and rhyme on the one hand and the prosody and morphology in definition and studying subject on the other hand.

3- **It is known that grammar and morphology are full of differences. But by searching, I discovered that differences in prosody and rhyme, most of them were argued between *Al-Khalil* and *Al-Akhfash*.**

4- **Through searching, I discovered some effects of the silence (*Taskeen* /non vowel) upon the grammatical, morphological and prosodic rules. Some of these effects are: to necessitate matters that are not necessitated and the phenomenon of succession. We don't mean the succession of letters, but the succession between words and letters that has an effect on grammars, morphology, prosody and rhymes. Another effect is out saying "silent can't be start with", but through searching I found that start with the silent or the semi-silent.**

I thought for long time that many words had the same form but different meaning (verbal homonymy). But while searching, I discovered that there are words verbally agreed but different in rule or judgment.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله حمدًا يبلغ رضاه، ويوجب المزيد من مواهبه وعطاياه، ويؤدي حق نعمتِه، ويتكفل بالزلفى لديه في جنته.

والصلاة والسلام على رسول الله، سيدِنا محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

وبعد :

فإن من الشائع على الألسنة قولَ المتخصصين في العربية: "إن علومَ العربيةِ تصبُّ –أو تذوبُ– في بوتقةٍ واحدةٍ"، وهذا صحيح؛ لأنها تخدمُ بعضَها، وهي في النهاية مسخَّرةٌ لخدمة القرآن الكريم وللحفاظ على اللسان العربي من العجمة واللحن، لكنَّ البحثَ والتنقيب عن شراكة واتفاق بين علومها في قواعدَ أو ظواهرَ أمرٌ ليس هينًا، خاصة إذا كان الأمر يتعلق بقسم اللغويات (النحو والصرف والعروض)، فهناك الكثير من الناس –خاصة المتخصصين– يقولون: ما علاقة العروض والقوافي بالنحو والصرف؟ ولماذا تمَّ إسنادُ تدريس مادة العروض لهذا القسم ولم يستأثِر بها قسمُ الأدب وحدَه؛ لأن هذا العلم يتعلق بالشعر؟.

فأجاب الكثير بأن هناك علاقةً بين النحو والصرف والعروض والقوافي تتمثل في (الضرائر الشعرية) التي كسرتْ قواعدَ النحو والصرف، وكان لا بد من دراسة قواعد العروض والقوافي للتعرف على الضرورة الشعرية في البيت.

وهذه هي الإجابة الوحيدة التي لمستُها عند المتخصصين، لكني وجدت – بفضل الله وكرمه– علاقةً مظهرُها الاشتراك بين علم النحو والصرف وعلم العروض والقافية، وتتمثل في القواعد والظواهر والأحكام والعلل.

ولا أدَّعي اكتشاف هذه الشراكة بل مكتشفُها هو العلامة الفيلسوف ابن جني –رحمه الله–؛ فحينما قرأت كتاب الخصائص أكثرَ من مرة وجدت هذا العالم يربط في أبوابه البديعة بين نماذجَ نحويةٍ وصرفيةٍ، وهذا أمر طبَعي؛ نظرًا للعلاقة الوطيدة بين النحو والصرف؛ إذ هما يُعدَّانِ علمًا واحدًا، ثم وجدته ينظِّر بنماذجَ للظاهرة أو القاعدة التي يتحدث عنها بأمثلة من العروض والقوافي بجانب أمثلة النحو والصرف، وهذا أمر بديع في أن يَجمع بين أربعة علوم في محصلة علمينِ، ويجعل بينهما اشتراكًا في القواعد أو الظواهر.

ثم قمت بجمع المادة العلمية اللازمة لهذه الفكرة من كتاب (الخصائص)، ودعَّمتها بكتاب (الأشباه والنظائر) للسيوطي، الذي اغترف قواعدَ الخصائص وظواهرَه وزاد لها أمثلةً نحويةً وصرفيةً من كتب المتأخرين، وزاد قواعدَ وظواهرَ أخرى فجمع الشبيه بجانب الشبيه والنظير بجوار النظير في النحو والصرف؛ فلله دره، لكنه لم يجمع أشباهًا ونظائرَ عروضية بجوار النحوية والصرفية زيادة عما ذكره ابن جني.

فرُمت –بعون الله– جمعَ ما زاد عما ورد في الخصائص؛ إذ التمست كتب العروض والقوافي لأنظُر ما بها من قواعد وأحكامٍ؛ نظرًا لقلتها عن قواعد النحو والصرف وأحكامهما؛ فوجدت توافقًا واشتراكًا بين العلوم الأربعة، فدمجتها بما حصَّلته من كتاب الخصائص، واستوت الفكرة على سوقها؛ فظهر لديَّ هذا البحثُ الذي تبرز أهميته فيما يلي:

١– محاولة إظهار التكامل بين علوم العربية.

٢– كشف مدى علاقة العروض والقوافي بالنحو والصرف.

٣– توضيح الشراكة والتناسب بين العلوم الأربعة.

٤- تدعيم قول من قال: "إن علوم العربية تصبُّ في بوتقة واحدة" بالدليل والحجة والبحث والاستقصاء.

٥- طلب المزيد من التعرف والدراسة لقواعد العروض والقافية وأحكامهما؛ لأن هذين العلمين لم يُلتفت إليهما بكثرة في الدراسات والبحوث.

تنبيهان:

١- ليس المنوط بهذا البحث دراسة الأمثلة والنماذج، وإنما المنوط إثبات الاشتراك بين هذه العلوم بذكر أمثلة ونماذج معينة. وسيكون هناك زيادة توضيح في أمثلة العروض والقوافي لصعوبتها.

٢- ليس بالضرورة اشتراك جميع العلوم الأربعة في القاعدة أو الحكم، بل يمكن اشتراك علمين أو ثلاثة بشرط تخالفهما، أي: إن النحو والصرف يعدَّان علمًا واحدًا؛ فالاشتراك بينهما طبعي؛ فلا يتم شرحه، وكذلك العروض والقافية.

* وطبيعة البحث اقتضت أن يكون في مقدمةٍ بيَّنتُ فيها كُنهَ الموضوع وسببَ اختياره وأهميتَه، وتمهيدٍ وضحت فيه العلاقة بين العلوم الأربعة (النحو والصرف والعروض والقافية)، وأربعةِ فصول بيانها ما يأتي:

الفصل الأول :الاشتراك بين النحو والصرف والعروض والقافية في القاعدة.

الفصل الثاني :الاشتراك بين النحو والصرف والعروض والقافية في الظاهرة.

الفصل الثالث :الاشتراك بين النحو والصرف والعروض والقافية في الحكم.

الفصل الرابع :الاشتراك بين النحو والصرف والعروض والقافية في العلة.

ولكل فصل مباحثه الخاصة به ،

ثم أردفتُ البحثَ بخاتمةٍ أودعتُ فيها النتائج والتوصيات، وختمتُه بقائمة المصادر والمراجع.

وفي الختام أشكر الله -ﷻ- على منِّه وفضله وعونه، وأتوسل إليه بالرضا والقَبول، وأن يكون هذا العمل في ميزان حسناتي يوم الدين؛ إنه ولي ذلك والقادر عليه.

التمهيد

العلاقة بين (النحو والصرف) و(العروض والقافية)

تضافُر العلومِ العربية لخدمة القرآن الكريم أمر محتوم؛ لأن فهم دلالاته يستلزم تكاملاً معرفيًّا؛ فهو نصٌّ تتجاذبُه مجموعةٌ كبيرة من المعارف والعلوم؛ فالنحو نشأ بسبب خطأ في قراءة النص القرآني، والبلاغة تطورت في أحضان الإعجاز القرآني، وأصول النحو أفادت كثيرًا من أصول الفقه الذي استنبط أحكامه من النص القرآني الحكيم.

وقد يظنُّ ظانٌّ أن العروض والقوافي اللذيْنِ يتعلقان بالشعر فقط بعيدانِ تمامًا عن القرآن الكريم، لكنك حينما تدرك أن الهدف من دراسة الشعر العمودي هو خدمة العربية التي تخدم القرآن تعرف قيمة دراستهما؛ إذ الشعر العربي أعمق جذرًا وأبعَد عمرًا من النثر، ويمكن أن تكون القيمة الفنية للشعر هي التي ساعدت على حفظه على مدى الزمن، وتتمثَّل القيمة الفنية للشعر في الوزن والقافية، إضافةً إلى صحة البيت تركيبًا وبنيةً، والتجربتينِ الشعرية والشعورية.

ومِنْ ثَمَّ أردت أن أكشفَ عن العلاقة بين (النحو والصرف) و(العروض والقافية) والاشتراك والتناسب الذي بينهما في هذه السطور.

أولًا- العلاقة بين النحو والصرف:

من الأدلة الدامغة على العلاقة بين النحو والصرف، وعلى مدى الصلة الوثيقة بين هذين العلمينِ الجليلينِ أن جُلَّ القدماء والمحدَثين من النحاة لم يفصلوا أبواب النحو عن أبواب الصرف، بل مزجوا بينهما في مصنف واحد، كما ورد في كتاب سيبويه، ومقتضب المبرد، ومفصل الزمخشري، وألفية ابن مالك، وارتشاف أبي حيان.

ولا يخفى أن النحوَ عند الأوائل هو علمُ العربية الذي يعرف به وجهة كلام العرب وما يقصدون إليه في التعبير عن أغراضهم، وهو –عند المتقدمين– "العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصِّلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها"(١)، هذا التعريف المشهور، والأقرب أنه "علم يعرف به أحكام الكلم العربية إفرادًا وتركيبًا"(٢)؛ فالمراد هنا بالنحو علم العربية، لا قسيم الصرف(٣).

ومعنى النحو يدل على عدم التفرقة بينه وبين الصرف؛ فهو: "انتحاءُ سمت كلام العرب في تصرُّفه من إعرابٍ وتثنيةٍ وجمعٍ وتكسيرٍ وتحقيرٍ وإضافةٍ ونسبٍ وغير ذلك؛ ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة؛ فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شذَّ بعضهم عنها رد به إليها"(٤).

أما عند المتأخرين فقد غدا النحو (علم الإعراب والبناء) كما نبَّه عليه الصبان حينما قال: "واصطلاح المتأخرين تخصيصُه بفن الإعراب والبناء وجعلُه قسيم الصرف؛ وعليه فيعرّف بأنه: "علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم العربية إعرابًا وبناءً"(٥)، فلِلنحو حدودٌ شتى(٦)، وللصرف كذلك تعريفاتٌ

(١) ينظر: المقرب لابن عصفور ١/٤٥،
(٢) توضيح المقاصد للمرادي ١/٢٦٥.
(٣) ينظر: شرح الأشموني ١/٥.
(٤) الخصائص لابن جني ١/٣٥.
(٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/٢٣.
(٦) ينظرها في الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ص٢٠ وما بعدها.

عديدة[١] منها: أنه "علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب"، وأنه: "علم بأبنية الكلمة، وبما يكون لحروفها من أصالة وزيادة وحذف وصحة وإعلال وإدغام وإمالة، وبما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء من الوقف وغير ذلك"[٢].

فالنحو والصرف عند المتقدمين علمٌ واحد، وهناك من المتأخرين من جعل الصرف قسمًا من النحو لا قسيمًا له، كالرضي الذي قال: "واعلم أن التصريف جزءٌ من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة"[٣].

وذهب جماعة من النحاة إلى أن الصرف علمٌ مستقلٌّ عن النحو، ولكلٍّ من العلمينِ جانبٌ خاص في العربية، وجعلوا بينهما فروقًا قليلة هي:

١- النحو يتعلق بضبط أواخر الكلمة حسب موقعها الإعرابي، ومعرفة ما يتعلق بها من جهة الإعراب والبناء، وأما الصرف فيتغلغل في بنية الكلمة، ويبحث فيما يطرأ عليها من تغيير بالإعلال أو الإبدال أو الإدغام أو غير ذلك، قال ابن يعيش: "التصريف كلام على ذوات الكلم، والنحو كلام على عوارضها الداخلة عليها"[٤].

٢- النحو أعمُّ من الصرف؛ لأنه يتعلق بالأسماء والأفعال والحروف، أما الصرف فلا يتناول إلا الأسماء المعربة والأفعال المتصرفة.

٣- النحو موضوعه الكلمة مضمومة إلى غيرها؛ فيتعلق بتركيب الجملة، أما الصرف فيبحث في الكلمة ذاتها دون أن تتعلق بغيرها.

---

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه ٤/٢٤٢، وشرح الملوكي في التصريف لابن يعيش ص١٤٩.

(٢) ينظر: شرح الشافية للرضي ١/٢، ٦، ٧، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص٥٨٢.

(٣) شرح الشافية ١/٦.

(٤) شرح الملوكي ص ١٤٨.

وبذلك اتضح التداخلُ بين النحو والصرف وأن الفروقَ بينهما طفيفةٌ جدًّا لا تذكر، ودراسة المسائل تبيِّن مدى العلاقة الوطيدة بين العلمين؛ فهما مشتركان في أمور كثيرة جدًّا لا تعد ولا تحصى.

"وقد كان ينبغي أن يقدَّم علمُ التصريف على غيره من علوم العربية؛ إذ هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب، ومعرفة الشيء في نفسه قبل أن يتركَّب ينبغي أن تكون مقدَّمة على معرفة أحواله التي تكون له بعد التركيب، إلا أنه أُخِّر لِلُطفه ودقته؛ فجُعل ما قدِّم عليه من ذكر العوامل توطئةً له؛ حتى لا يصل إليه الطالبُ إلا وهو قد تدرَّب وارتاض للقياس"(١).

ثانياً- العلاقة بين العروض والقافية:

حينما عُرِّف الشعر عند القدماء بأنه "الكلام الموزون المقفَّى قصدًا لمعنى"(٢) أدركنا أن العروضَ والقافيةَ ركنانِ أساسانِ في صناعة الشعر العمودي؛ فالعلاقة بين العروض والقافية وطيدة؛ لأنهما يختصان بصناعة الشعر.

ناهيك عن أن العلماء اختلفوا في تحديد القافية من بدايتها لنهايتها؛ فمنهم من جعل القافية آخر تفعيلة في البيت، ومنهم من يرى أنها الكلمة الأخيرة من البيت(٣)، ومنهم يرى أنها حرف الرويِّ، لكن هذه الآراء لم تسلم من الطعن. والذي صح هو رأي الخليل –واضع هذا العلم– الذي حددها بأنها "آخرُ ساكنينِ في البيت والمتحرك الذي قبل الساكن الأول".

(١) الممتع لابن عصفور ١/٣٠، ٣١، وينظر: المنصف لابن جني ١/٤، ٥.

(٢) ينظر: نقد الشعر لقدامة بن جعفر ص١٣.

(٣) ينظر: القوافي للأخفش الصفحة الأولى وما يليها.

وإنما كان رأي الخليل هو الأرجح لأنه مبني على أساس صوتي؛ إذ تتداخل القافية مع مقاطع البيت كلها، سواء أكانت مقاطع البيت في بعض كلمة أم في كلمة أم في كلمتين؛ فالأساس هنا هو التوالي المقطعي(١).

وهذا يبين مدى الاشتراك والتوافق بين العروض والقافية؛ فتحديد الخليل للقافية بناه على أساس صوتي كما بنى تفعيلات العروض على هذا الأساس؛ لأنهما بمثابة علم واحد.

ثالثاً- العلاقة بين النحو والصرف والعروض والقافية:

المتأمل فيما يتعلق به العلوم الأربعة يجد اشتراكًا وتكاملاً عجيبينِ.

فإنك تجد بين النحو والقوافي اشتراكًا في تعريفهما؛ فعلم النحو –عند المتأخرين– كما سبق تعريفه هو "علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم العربية إعرابًا وبناءً"، والقافية هي "علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الأبيات الشعرية حركة وسكونًا ولزوما وغيرها" (٢).

فالعلمان يتعلقان بالآخِر؛ إذ النحو يتعلق بآخر الكلم، والقافية تتعلق بآخر البيت.

وأوضحُ علاقةٍ بين القافية والنحو تمثَّلتْ في عيوب القافية المتعلقة بالتركيب، وذلك مثل الإيطاء؛ فكان الخليل يرى في عيب الإيطاء رؤيةً متأثرةً بالنحو؛ فكل كلمة وقعت موقع القافية وأُعيد لفظها في قافية بيتٍ آخر وكانت العوامل تقع عليها اتفق معناهما أو اختلف فهو إيطاء، نحو (ثغر) تريد الحرب

(١) ينظر: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده لابن رشيق القيرواني ١/١٥١، ١٥٢، والبناء العروضي للقصيدة العربية، د/ محمد حماسة عبد اللطيف ص١٦٩: ١٧٢.

(٢) المفصل في العروض والقافية لعدنان حقي، ص ١٤٧.

و(ثغر) تريد الفم، وإذا كانت الكلمة اسمًا مثل (ذهب) للمعدن وفعلًا مثل (ذهبَ) من الذهاب فلا يجعله الخليل إيطاءً؛ لأن العوامل لا تقع عليهما من طريق واحد.

وأما غير الخليل من العروضيين فإنهم يرون أن المعنى إذا اتفق مع اختلاف اللفظ فلا يكون إيطاءً، وإن وقعت عليهما العوامل فإيطاء(١).

وكذلك عيبُ التضمين الذي هو تعلُّق قافية البيت بما بعدها بحيث لا يستقل كل واحد من البيتين بالمعنى، بل يبقى الأولُ مفتقرًا إلى الآخِر لإتمام معناه، وفيه القبيح والمقبول، والقبيح: ما افتقر فيه البيت الأول إلى الآخر افتقارًا لازمًا كافتقار الفعل إلى فاعله والمبتدأ إلى خبره والموصول إلى صلته. والمقبول: ما لم يفتقر فيه البيت الأول إلى الآخر افتقارًا لازمًا بل يصح الاستغناء عنه؛ فالكلام تامٌّ من دونه، وإنما الحاجة إليه لتفسير المعنى وتكميله كالتوابع والمفعولات، وإن كان الفراء عدَّ ذلك عيبًا قبيحًا (٢).

* والتوافق والتكامل تجده متمثلًا بين الصرف الذي هو قرين النحو، والعروض الذي هو قرين القافية؛ فإذا كان النحو والقافية يتعلقان بالآخِر فالصرف والعروض يتعلقان بالكلمة كلِّها، المعبَّر عنها في الصرف بـ(الصيغة أو البنية)، والمعبَّر عنها في العروض بـ(التفعيلة)، وما يعرض لهذه الكلمة من وزن خاص وحذف وزيادة.

فما علم العروض إلا جملة القواعد التي تحكم بناء البيت المفرد من الشعر، وما علم الصرف إلا جملة القواعد التي تحكم بناء الكلمة المفردة من اللغة. وإذا كان قد ثبت أنه ينضاف إلى علم العروض بعض الظواهر التي تتعلق بتتابع الأبيات لا البيت المفرد فقد ثبت أنه ينضاف إلى علم الصرف بعض الظواهر التي تتعلق

(١) ينظر: البناء العروضي للقصيدة العربية، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، ص٢٣٨.
(٢) ينظر: القافية في العروض والأدب، د/ حسين نصار، ص١١٢، ١١٣.

بتتابع الكلم لا الكلمة المفردة. وإذا كان تقطيع البيت والأبيات هو التطبيق المقبول لعلم العروض فإن تصريف الكلمة والكلم هو التطبيق المقبول لعلم الصرف.

وكذلك الوزن الذي هو أساس عمل الخليل في علم العروض هو تطوير لمفهوم الميزان الصرفي.

وثَمَّة علاقةٌ بين الصرف والقوافي في باب تخفيف الهمزة؛ إذ تأثرت القوافي بهذا الباب كثيرًا خاصة في إرداف القافية؛ فيجوز (فاس وراس) -بتخفيف الهمزة- مع (ناس)، ويجوز (رأْس وفأْس) -بتحقيقها- مع (فلْس) [1].

علمًا بأن العلوم الأربعة لم تكن دراستُها ظاهريةً سطحية فقط؛ فهي ليست بمنأى عن معنى الكلمة أو الكلمات التي تقوم هذه العلوم بدراستها؛ فالنحو والصرف تتوغل دراستهما في المعاني التركيبية للجملة أو العبارة، ومعرفة التقديم والتأخير والحذف والزيادة، والسياق الذي وردت فيه الجملة أو العبارة.

والشعراء كذلك كانوا يُعنون باختيار بحرٍ ورويٍّ معينينِ للتجربة العاطفية التي يمرُّون بها؛ فالشاعر في حالة اليأس والجزع يتخيَّر عادةً وزنا طويلًا كثيرَ المقاطع يصبُّ فيه من أشجانه ما ينفسُ عنه حزنه وجزعه، ويختار رويًّا فيه الحروف المتوسطة (اللام والنون والعين والميم والراء). وإذا قيل الشعر وقت المصيبة والهلع تأثر بالانفعال النفسي وتطلَّب بحرًا قصيرًا يتلاءم وسرعة التنفس، وكذلك يختار حرفًا مهموسًا يجعله رويًّا، مثل سينية البحتري التي بنيت على بحر الخفيف. ونظْمُ القصيد يختلف وزنه في حالة الارتجال عن حالة الإعداد المتقن[2].

(١) ينظر: القوافي للأخفش ص١٥، ١٦.

(٢) ينظر: موسيقا الشعر، د/ إبراهيم أنيس، ص١٧٥ وما بعدها، والفن ومذاهبه في الشعر العربي، د/ شوقي ضيف، ص٨٦، وفن التحرير العربي، لمحمد صالح الشنطي، ص٥٥.

وبعد أن ظهرت العلاقة بين العلوم الأربعة في مظهر عام أودُّ أن أترجِمَ هذه العلاقة بشكل علميٍّ خاصٍّ مندرجٍ تحت قواعدَ تشمل تلك العلوم أو بعضها؛ فقد ظهر لي اشتراكًا بين هذه العلوم في (القواعد والظواهر والأحكام والعلل)، وتبين اندراج نماذج هذه العلوم تحت تلك المسميات، والله الموفق والمعين.

الفصل الأول

الاشتراك بين النحو والصرف والعروض والقوافي في القاعدة

القاعدة لغةً: الأساس[1]، واصطلاحًا: هي أمرٌ كليٌّ أو قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها؛ لتعرف أحكامها منه، كقولنا: "كلُّ فاعلٍ يجبُ رفعُه"[2].

وقد اشترك النحو والصرف والعروض والقافية في قواعدَ كليةٍ؛ فكان لكل علمٍ نموذجٌ أو أكثرُ من القاعدة الكلية التي اشتُرك فيها.

فوجدت اشتراكًا بين العلوم الأربعة في القواعد الأربع الآتية:

١- لا يبتدأ بما قرب من الساكن (اشترك فيها الصرف والعروض).

٢- الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل (اشترك فيها النحو والصرف والقافية).

٣- اللبس محذور (اشترك فيها النحو والصرف والعروض والقافية).

٤- العمل في المبالغة والتكرار على آخر الكلمة (اشترك فيها النحو والقافية).

وهناك قواعدُ صارت أحكامًا وعللًا؛ فجعلتها في فصليِ الحكم والعلة.

وإليك توضيح هذا الاشترك في القواعد الأربع.

---

(١) ينظر: المصباح المنير للفيومي ٢/٥١٠ (ق ع د).

(٢) ينظر: شرح قواعد الإعراب لابن هشام، تأليف: شيخ زادهْ ص٨، وتعليق الفرائد للدماميني ١/٤٧، والتعريفات للجرجاني ص١٧١، والتوقيف على مهمات التعاريف لعبد الرءوف المناوي، ص٢٦٦.

المبحث الأول

لا يُبتدأ بما قرب من الساكن

من المعروف في العربية أنه لا يُبتدأ بساكنٍ، لكن العلماء نصُّوا على أنه لا يبتدأ بما قرب من الساكن، ومثَّلوا لذلك بمثالٍ صرفيٍّ وآخرَ عروضيٍّ، وهذا يعدُّ من اشتراك الصرف والعروض في قاعدة واحدة.

أولا- المثال الصرفي:

لا يبتدأ بهمزةٍ بينَ بينَ، وهي التي بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتُها، إن كانت مفتوحةً فهي بين الهمزة والألف نحو قولك في (سأل): "سال"، وإن كانت مكسورةً فهي بين الهمزة والياء نحو قولك في (سئِم): "سَيِم"، وإن كانت مضمومةً فهي بين الهمزة والواو نحو قولك في (لَؤُم): "لَوُم"؛ لأنها إذا جُعلت بينَ بينَ اختُلِسَت حركتُها وقربتْ من الساكن، وكما لا يجوز الابتداء بالساكن فكذلك لا يجوز الابتداء بما قرُب منه، والابتداء إنما يكون بما تمكنت فيه الحركة[1]، كالهمزة المحققة في نحو (أمر وأخذ).

ثانياً- المثال العروضي:

التفعيلات العروضية ثمانية هي: (فعولن- مفاعيلن- مفاعلتن) (فاعلن- مستفعلن- فاعلاتن- مفعولات) (مُتَفاعلن).

والملحوظ أن أول ثلاث تفعيلات تبدأ بوتد مجموع (حركتين بعدهما سكون)، وآخر تفعيلة تبدأ بفاصلة صغرى (ثلاث حركات بعدها سكون)، أما التفعيلات الأخرى فتبدأ بسبب خفيف (حركة فسكون).

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/٢٧٥، والتكملة لأبي علي الفارسي ص١٩٩، وسر صناعة الإعراب لابن جني ١/ ٤٨.

وهناك مصطلح عروضي يُدعَى (الخرم أو الحزم) وهو: إسقاط الحرف الأول من الوتد المجموع في أول الجزء من أول البيت، ومن أمثلته: (عولن) في (فعولن) في بحريِ المتقارب والطويل، و(فاعلتن) في (مفاعلتن) في بحر الوافر، و(فاعيلن) في (مفاعيلن) في بحر الهزج[1].

ومن أمثلته قول الحطيئة معتذرًا لعمر بن الخطاب -رضي الله عنه- [من المتقارب]:

١-لا تعجلـــنَّ هـــداكَ المليـــكُ فإنَّ لكلِّ مقامٍ مقالاَ[2]

//ه/ - //ه/ - //ه/ه - //ه/ه //ه/ - //ه/ - //ه/ه - //ه/ه

عُولن- فعولُ- فعولُن – فعولـن فعـولُ- فعـولُ- فعـولُن – فعـولن

فالملحوظ أن التفعيلة الأولى سقط منها أول الوتد المجموع، فصارت (عولن) بدلًا من (فعولن)؛ فأصابها الخرم.

وبناءً على ذلك لا يدخل الخرم في التفعيلات المبدوءة بسبب خفيف؛ لأنك لو حذفت الحرف الأول المتحرك لباشرك الساكن، ولا تستطيع البدء بالساكن[3].

أما تفعيلة (متَفاعلن) الموجودة في بحر الكامل فيمكن دخول الخرم فيها لبدئها بثلاثة متحركات فتصير (تَفَاعلن).

---

(١) ينظر: التسهيل في علمي الخليل صـ٢٣، ٢٤، والمعجم المفصل في علم العروض والقافية صـ٢٦١، ٢٦٢.

(٢) ينظر البيت في كتاب العروض لابن جني صـ١٥٢. والبيت للحطيئة في ديوانه ص ١٠٩، ومجاز القرآن ٣/٢، والأغاني ١٧٩/٢ برواية: "تحنَّن عليَّ هداك المليك" ولا خرم في البيت على هذه الرواية.

(٣) ينظر: العقد الفريد لابن عبد ربه ٢٧٥/٦.

لكن العروضيين نصُّوا على أنه لم يتم خرم (مُتَفاعلن) الكامل؛ لأن (متفاعلن) يضمَر بإسكان ثانيه فيصير (مُتْفاعلن) ويحوَّل إلى (مسْتفعلن)، فلو خُرم أولُ البيت لأدى ذلك إلى الابتداء بالساكن في حال إضماره؛ فلما كان يُفضي إلى الابتداء بالساكن رفضوه(١).

فكما كرهوا الابتداء بحرف قد يكون في بعض أحواله ساكنًا بخرم (متَفاعلن) بعينه كرهت العرب الابتداء بالهمزة المخففة؛ لأنها قد قربت من الساكن بجعلها بين بين(٢).

قال ابن جني: "أفلا ترى إلى تناسب هذا العلم واشتراك أجزائه حتى إنه ليُجاب عن بعضه بجواب غيره"(٣)، أي: إن هناك اشتراكًا واضحًا وتناسبًا ملحوظًا بين الصرف والعروض بانصباب مثالَيهما في قالب واحد هو (لا يبتدا بما قرب من الساكن)؛ فلا يبتدأ بهمزةٍ بينَ بينَ لقربها من الساكن بضعفها، ولا تخرم تفعيلة (متفاعلن)؛ لأنه يصيبها الإضمار بتسكين متحركها فيفضي إلى البدء بساكن؛ فحركة تاء (متفاعلن) قريبة من الساكن لتعرضها للسكون؛ فهي حركةٌ على شفا السكون.

(١) ينظر: كتاب في علم العروض لأبي الحسن العروضي ص ١٧١.

(٢) ينظر: التكملة للفارسي ص٩٩، وسر الصناعة لابن جني ٤٨/١، ٤٩، والإنصاف للأنباري ٦٠١/٢.

(٣) سر الصناعة ١/ ٤٩.

المبحث الثاني

الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل

اعتمد النحاة قاعدة (الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل) في تقعيداتهم وعللهم وأحكامهم وترجيحاتهم النحوية والصرفية، ولها نماذج كثيرة في النحو والصرف [١].

منها في النحو: أنهم اختلفوا في صرفِ (رحمن) ومنعِه؛ فمن زعم أن شرطَ الصفة التي على (فَعلان) في منع الصرف انتفاءُ (فعلانة) مثل (سكران وسكرى) ولم يُقَل: "سكرانة" منَع (رحمن) من الصرف كـ(سكران)؛ إذ لا يقال فيه: "رحمانة". ومن زعم أن الشرطَ وجودُ (فَعلى) كـ(سكران وسَكرى) صرفه؛ إذ لا يقال فيه: "رَحمى"[٢].

وقال الأكثرون: إن (رحمن) غيرُ منصرف وإن لم يكن له (فَعلى)؛ لأن ما لا ينصرف من (فَعلان) أكثر فالحمل عليه أولى[٣].

فالأكثرون بنوا الحكم بمنع (رحمن) من الصرف على أساس (الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل).

* وفي النحو أيضا أن مذهبَ البصريين ترجيحُ إعمال الثاني في باب التنازع، ومذهبَ الكوفيين ترجيحُ إعمال الأول، وقد رجَّح ابن مالك مذهب البصريين بقوله: "وما ذهب إليه البصريون هو الصحيح؛ لأن إعمال الثاني أكثر في الكلام من إعمال الأول، وموافقة الأكثر أولى من موافقة الأقل..."[٤].

---

(١) ينظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ٩٥/٢ وما بعدها.

(٢) ينظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣٠٨/١.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١٥٩/١، والأشباه والنظائر ٩٥/٢.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١٦٧/٢.

* وقد ذهب الكوفيون إلى أن حتى تنصب المضارع بنفسها، والاسمُ المجرورُ بعدها بتقدير (إلى)، وذهب البصريون إلى أن (حتى) تجرُّ الاسمَ والمضارعُ المنصوبُ بعدها عاملُه (أنِ) المضمرة لا (حتى)، وقد رجَّح ابنُ إياز البغدادي (ت٦٨١هـ) رأيَ البصريين معتمدًا على هذه القاعدة؛ حيث قال: "وقول البصريين أرجح؛ لأنه إذا ترددت الكلمة بين أن تكون من عوامل الأسماء أو من عوامل الأفعال فجعلُها من عوامل الأسماء أولى؛ وذلك أن عوامل الأسماء هي الأصول وعوامل الأفعال فروع، وأيضًا فعوامل الأسماء هي الأكثر، ومن أصولهم الحمل على الأكثر"(١).

ومن هذه القاعدة في الصرف أن البصريين والكوفيين أجمعوا على حذف الواو من كلمة (اسم)، لكنهم اختلفوا في موضعها؛ فالبصريون جعلوها لام الكلمة؛ فهي مشتقة عندهم من (السمو) بمعنى الارتفاع، والكوفيون جعلوها فاء الكلمة؛ فهي مشتقة عندهم من (الوسم) بمعنى العلامة، وقد رجَّح ابن النحاس (ت٦٩٨هـ) رأيَ البصريين بوجوه منها تلك القاعدة؛ فقال: "الحذف في الأواخر أكثر منه في الأوائل، والحمل على الأكثر أولى"(٢).

* ومنها: أن الهمزة في (سواء) مبدلة من ياء؛ لأن باب (طويت وشويت) أكثر من باب (قوَّة وحوَّة)؛ فحُمل على الأكثر(٣).

* واعتمد المبرد هذه القاعدة بما ذكره في مقتضبه من أن ما كان على حرفين ولا يدرَى ما أصله الذي حذف منه فإنَّ حكمَه في التصغير والجمع أن تثبت فيه الياء؛ لأَن أَكثرَ ما يحذفُ من هذا الواوُ والياءُ، فالياءُ أَغلبُ على الواوِ من

(١) المحصول شرح الفصول لابن إياز ٤٨١/٢.
(٢) التعليقة على المقرب لابن النحاس ص٥٩.
(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٢١/١.

الواو عليها؛ فإنما القياسُ على الأكثرِ، فلو سَمَّينا رجلاً بـ(إنِ) التي للجزاءِ ثم صغَّرنَا لقلنا: "أُنَيٌّ"، وكذلكَ: (أنِ) التي تنصبُ الأفعالَ، فإنْ سمينا (بِإنِ) الخفيفةِ مِنَ الثقيلةِ قُلنا: "أُنيَنٌ"؛ لأنا قد علمنا أن أصلها نون أخرى حذفت منها[1].

وبذلك تبين الاشتراك بين النحو والصرف في هذه القاعدة، وهذا ليس غريبًا؛ لأنهما بمثابة علم واحد، لكن المدهش أن تجد علم القوافي مندرجًا تحت هذه القاعدة أيضًا، وهذا ما ألهمنا به ابن جني حينما نظر في قصيدة يزيد بن الحكم الثقفي (ت١٠٥هـ)[2] التي منها:

٢-وكم منزلٍ لولاي طحتَ كما هوَى بأجرامه من قُلَّة النِّيقِ منهوِي[3]

فوجدهم قد اختلفوا في رويِّها هل هو الواو أو الياء، ولو كانت الياء لأصبحت القصيدة مقيَّدة، ولو كانت الواو لأصبحت مطلقة؛ فترجَّح عنده كون الرويِّ واوًا حملاً على الأكثر وهو إطلاق القوافي، مع قياس كون الياء رويًّا في مثل هذا الشعر للالتزام بها دون الواو[4] ؛ فهذا من باب الحمل على الأكثر لا على الأقل وإن كان الأقل أقوى قياسًا.

---

(١) ينظر: المقتضب للمبرد ٣٦٨/١.

(٢) ينظر القصيدة في خزانة الأدب للبغدادي ١٣٢/٣، ١٣٣، ١٣٤.

(٣) البيت من الطويل للشاعر في الكتاب ٣٧٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٨/٣، ٢٣/٩. اللغة: كم هنا للتكثير [خزانة الأدب ٣٤٣/٥]، موطن: مشهد من مشاهد الحرب [الصحاح للجوهري ٢٢١٥/٦ (و ط ن)]، بأجرامه: الأجرام جمع (جِرم) بالكسر وهو الجسد [تاج العروس للزَّبيدي ٣٨٨/٣١ (ج ر م)]، النِّيق -بكسر انون-: أرفع الجبل، وقُلَّته: ما استدق من رأسه [ينظر: المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ١٣١/٦ (ق ل ل) ٥١١/٦ (ن ي ق)، والخزانة ٣٤٤/٥]، منهوي: ساقط [ينظر: لسان العرب ٣٧١/١٥ (هـ و ى)].

(٤) ينظر: الخصائص ٢/ ٢٥٩.

وشبَّهه ابن جني بنموذج في النحو من جهة كون الأقل أقوى قياسًا، وهو قوة قياس بني تميم في ترك إعمال (ما) عمل (ليس)، ومع ذلك فأكثر المسموع إعمالها على لغة الحجاز، وبها نزل القرآن[1].

(١) ينظر: الكتاب ٥٧/١، والخصائص ٢/ ٢٦٠

المبحث الثالث

اللبس محذور

إذا ألبس الكلام على المخاطب أو السامع فلن يفهم شيئًا؛ فكان محذورًا، **ومِن ثَمَّ** وُضع له ما يزيله إذا خيف اللبس، واستُغني عن لحاق نحوه إذا أمن اللبس؛ لذا وَضَع النحويون قاعدةً سمَّوْها (اللبس محذور).

واندرج تحت هذه القاعدة أمثلةٌ ونماذجُ نحويةٌ وصرفيةٌ كثيرة جدًّا يطول الكلام بحصرها وذكرها بل يمكن ذكر بعض منها.

فمن النحو: أن الإعراب إنما وضع في الأسماء دون الأفعال والحروف ليزيل اللبس الحاصل فيها باعتبار المعاني المختلفة عليها من فاعلية ومفعولية وإضافة؛ ولذلك استغني عن الإعراب في الأفعال والحروف والمضمرات والإشارات والموصولات؛ لأنها تدل على معانيها بصيَغِها المختلفة؛ فلم تحتجْ إلى الإعراب.

ولما كان الفعل المضارع قد تعتوره معانٍ مختلفة مثل الاسم دخل فيه الإعراب ليزيل اللبس عند اعتواره تلك المعاني –هذا عند الكوفيين، وللبصريين في إعرابه أوجهُ شبَهٍ بينه وبين الاسم راجِعها في مظانها(١).

ومن الحذر من الوقوع في اللبس أنه أتِي بالمضمرات كلِّها لضربٍ من الإيجاز واحترازًا من الإلباس، أما الإيجاز فظاهر؛ لأنك تستغني بالحرف الواحد عن الاسم بكماله؛ فقول محمدٍ لزيدٍ: "أكرمتُك" أكثرُ اختصارًا من قوله: "أكرم محمدٌ زيدًا".

وأما الإلباس فلأن الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك؛ فـ(زيد) حينما يكتب درسًا ويُخبِر عن ذلك يقول: "أنا أكتب درسًا" بذكر ضمير المتكلم، ولو قال: "زيد

(١) ينظر: الإنصاف ٥٤٩/٢، وشرح الرضي على الكافية ٤٠٢/٢، ١٧/٤.

يكتب درسًا" بذكر الاسم الظاهر لتوهَّم المخاطب أو السامع أن المرادَ زيدٌ آخرُ غيرُ المتكلم؛ فوُضعت الضمائر تفاديًا لهذا اللبس.

قال ابن يعيش: "وليس للأسماء الظاهرة أحوال تفترق بها إذا التبست، وإنما يزيل الالتباس منها –في كثير من أحوالها– الصفات، كقولك: "مررت بزيدٍ الطويلِ والرجلِ البزَّازِ"، والمضمرات لا لبس فيها؛ فاستغنت عن الصفات؛ لأن الأحوال المقترنة بها قد تغني عن الصفات، والأحوالُ المقترنةُ بها: حضورُ المتكلم والمخاطب والمشاهدةُ لهما"(١).

<u>ومن خوف الإلباس في الصرف</u>: أنه إذا خيف في النسب إلى صدر المضاف لبسٌ حُذف الصدر ونُسب إلى العجز؛ فيقال في النسب إلى (عبد مناف وعبد أشهل): "منافي وأشهلي"؛ لأنهم لو قالوا: "عبدي" لالتبس بالنسب إلى (عبد القيس)؛ فإنهم قالوا في النسبة إليه: "عبديٌّ"؛ حيث فرقوا بين ما يكون الأول مضافًا إلى اسم يقصد قصده ويتعرَّف المضاف الأول به، وهو مع ذلك اسم غالب، أو طرأت عليه العلمية، وبين ما ليس كذلك؛ فإن (القيس) ليس بشيء معروف معيَّن يضاف إليه (عبد) (٢).

ومن أمن اللبس عدم لحاق التاء في صفات المؤنث الخاص بالإناث كـ(حائض وطالق ومرضع) وهي كثيرة جدًّا، فأُمِن اللبسُ فيها بالمذكر لاختصاصها بالإناث؛ فلم يُحتَجْ إلى فارق.

(١) شرح المفصل ٣/٨٤، وينظر: شرح الرضي ٢/٤٠١.

(٢) ينظر: شرح الشافية ٢/٧٥، والأشباه والنظائر ٢/٣٢٠، ٣٢١.

هذا هو الغالب إن لم يقصد معنى الحدوث فيها، فإن قصد معنى الحدوث فالتاء لازمة كـ"حاضت فهي حائضة، وطلقت فهي طالقة"، وقد تلحقها التاء وإن لم يقصد الحدوث فيقال: "طالقة ومرضعة"[١].

وفي العروض تجد هذه القاعدة موجودة في أحكامه؛ فقد يلتبس مجزوء الوافر بالهزج الذي يأتي مجزوءًا غالبًا؛ إذ الوافر مبنيٌّ على (مفاعلَتن) بتحريك الخامس، والهزج مبني على (مفاعيلن) بسكون الخامس، ويدخل العصب الذي هو تسكين الخامس المتحرك في الوافر كثيرًا؛ فتصير (مفاعلَتن) (مفاعلْتن) وتحول إلى (مفاعيلن)، والتمييز بين هذين البحرين يعتمد على وجود تفعيلة في الوافر سالمة من العصب، فإذا كانت جميع تفعيلات القصيدة معصوبة ما عدا تفعيلة واحدة سالمة من العصب فالقصيدة من مجزوء الوافر، وإذا جاءت جميع تفعيلات القصيدة معصوبة فالقصيدة من الهزج[٢] ؛ لأن أصل تفعيلته على وزن (مفاعيلن)؛ فالحكم موكول إلى المنشد أو السامع.

وقد يلتبس بحر الكامل بالرجز؛ فالكامل يتكون من (متَفاعلن) بتحريك ثانيه، والرجز يتكون من (مسْتفعلن) بسكون ثانيه، وقد يدخل الإضمار الذي هو تسكين الثاني في بحر الكامل؛ فتصير (متَفاعلن) (متْفاعلن) وتحول إلى (مستفعلن)، وحينئذٍ يلتبس البحران.

فعلى المنشد أو السامع أو الدارس أن يتتبع تفعيلات القصيدة، فإن وجد تفعيلة واحدة على (متَفاعلن) محركةً الثاني فالقصيدة من بحر الكامل، وإن لم يجد فالقصيدة من بحر الرجز[٣].

---

(١) ينظر: شرح الرضي ٣/٣٢٩، وحاشية الصبان ٤/١٣٦.

(٢) ينظر: الموسيقا الشافية للبحور الصافية لعبد الحكيم عبدون، ص ٦٧، ٦٨.

(٣) ينظر: السابق ص ٩٨.

وقد يلتبس الرجز التام المطوي المقطوع بالسريع المطوي المكشوف؛ فالرجز التام يتكون من (مستفعلن) ست مرات، وبدخول الطي الذي هو حذف الرابع الساكن تصير (مستعلن)، وبدخول القطع الذي هو حذف ساكن الوتد المجموع وتسكين ما قبله تصير التفعيلة (مستعلْ) وتحول إلى (فاعلن).

وبحر السريع يتكون من (مستفعلن مستفعلن مفعولات) مرتين، فعروضه وضربه ينتهيان بـ(مفعولات)، وإذا دخل تلك التفعيلةَ الطيُّ بحذف الرابع الساكن صارت (مفعلات)، وإذا دخلها الكشف أيضًا وهو حذف السابع المتحرك صارت (مَفْعُلَا) وحوِّلت إلى (فاعلن).

فالملحوظ أن وزن (مُسْتَعِلْ) (/ه//ه) ووزن (مفعُلا) (/ه//ه) واحد وهو (فاعلن)، وبذلك يلتبس البحران (الرجز التام المطوي المقطوع) و(السريع المطوي المكشوف)، ودفعًا لهذا اللبس منع العروضيون مجيء العروض والضرب مقطوعين مطويين على (مستعل) في الرجز التام؛ لئلا يلتبس بعروض السريع وضربه المطويين المكشوفين[1].

فالرجز التام عروضه صحيحة دائمًا، وضربه يدور بين الصحة والقطع[2]، وليس فيه طي، ومِنْ ثَمَّ ظهر أن دفع اللبس هنا جاء من قِبَل العروضيين، وليس من قِبَل المنشدين والدارسين.

علمًا بأن بحر السريع لا يستعمل مجزوءًا ولا منهوكًا؛ لئلا يلتبس بمجزوء الرجز ومنهوكه[3] ؛ إذ بحر السريع لو استعمل مجزوءًا لصارت تفعيلاته هكذا :

(مستفعلن مستفعلن مستفعلن مستفعلن)

(١) ينظر: المفصل في العروض والقافية لعدنان حقي، ص ٨٥.

(٢) ينظر: اللباب في العروض والقافية لكامل السيد شاهين، ص ٦٣.

(٣) ينظر: المفصل في العروض والقافية لعدنان حقي، ص ٧٨.

ولو استعمل منهوكًا لصار هكذا:

(مستفعلن مستفعلن)

وبذلك لا توجد فيه (مفعولات) التي تفرقه عن الرجز فيلتبس به؛ لذلك جاء هذا البحر تامًّا ومشطورًا هكذا:

(مستفعلن مستفعلن مفعولات)

ومن وجود هذه القاعدة في علم القوافي أن حرف الدخيل الذي موقعه بين ألف التأسيس وحرف الرويِّ لا يُبالى فيه أيّ حرف كان؛ فلا يلزم حرفًا بعينه؛ لأنه لو لزم حرفًا بعينه لاشتبه بالرويِّ، وصار كأن للقصيدة رويَّيْنِ، وحينئذٍ يشتبه التأسيس بالرِّدف؛ لأن التزام الدخيل جعلك لا تعرفه هل هو دخيلٌ فتكون الألف تأسيسًا أو هو رويٌّ فتكون الألف رِدفًا؟، ويشتبه الروي بالوصل(١)؛ لأنك إن جعلت الدخيل ملزمًا وظننت أنه رويٌّ لا دخيلٌ يصبح الحرف الذي يليه وصلاً؛ فيحدث إلباس واشتباهات كثيرة عند التزام الدخيل؛ فلذلك لم يلزم حرفًا بعينه.

وبذلك تبين الاشتراك بين النحو والصرف والعروض والقوافي في القاعدة المشهورة (اللبس محذور).

(١) ينظر: القوافي للإربلي ص ٧٣.

المبحث الرابع

العمل في المبالغة والتكرار على آخر الكلمة

العربُ تميل في كلامها إلى الإيجاز والاختصار، وتبعد عن الإطناب والإكثار والتطويل إلا لضرورة داعية وهدف مقصود وغاية مرجوة من هذا التطويل.

وإذا أطالت العرب الكلام لا تكرره بألفاظه، بل تأتي بألفاظ مترادفة، وقيل: "إذا اختلف اللفظان جاز التكرير"(١)، وقد أوضح ابن جني ذلك في التأكيد المبالغ فيه؛ حيث إنهم لما أرادوا المبالغة في التوكيد بـ(أجمع) أتبعوه بـ(أكتع وأبصع وأبتع)؛ فتقول: "سافر الوفدُ أجمعُ أكتعُ أبصعُ أبتعُ"، ولا يجوز لك أن تعيد كلمة (أجمع) فتكررها فتقول: "سافر الوفد أجمع أجمع أجمع أجمع"؛ فعُدل عن إعادة جميع الحروف إلى إعادة حرف واحد تحاميًا مع الإطالة لتكرير الحروف كلها.

وإنما اختاروا إعادة (العين) دون الحرفين اللذَيْنِ يسبقانها لأنها أقوى في السجعة؛ فهي لام الكلمة أي: آخر حروف الأصل؛ فجيء بها لأنها مقطع الأصول، والعمل في المبالغة والتكرير إنما هو على المقطع لا على المبدأ ولا على المَحشَى -أي: وسط الكلمة الذي هو مكان الحشو(٢).

هذا في النحو.

ثم قام ابن جني بالتنظير له في القوافي القائمة على تكرار حروفها؛ فقال: "ألا ترى أن العناية في الشعر إنما هي بالقوافي؛ لأنها المقاطع، وفي السجع كمثل ذلك، نعم وآخر السجعة والقافية أشرف عندهم من أوَّلها والعناية بها أمَسُّ والحشد

(١) شرح الشافية للرضي ١/١٥١.

(٢) ينظر: الخصائص ١/٨٣.

عليها أوفى وأهمُّ، وكذلك كلما تطرَّف الحرف في القافية ازدادوا عنايةً بهِ ومحافظةً على حكمه"[1].

ألا تعلم كيف استجازوا الجمع بين الياء والواو رِدْفينِ نحو قول كعب بن زهير:

٣-إنَّ الرسولَ لنورٌ يُستضاءُ بهِ ... مهنّدٌ بسيوفِ الله مسلولُ

في عصبةٍ من قريشٍ قال قائلُه ... ببطنِ مكَّةَ لما أسلمُوا زولوا

زالوا فما زال أنكاسٌ ولا كُشُفٌ ... عندَ اللِّقاءِ ولا مِيلٌ معازيلُ

شمُّ العرانين أبطالٌ لبوسهمُ ... من نسجِ داود في الهيجا سرابيلُ[2]

وكيف استكرهوا اجتماعهما وصلينِ نحو قول النابغة الذبياني:

٤-أمِنَ الِ ميَّةَ رائحٌ أو مغتدِي ... عجلانَ ذا زادٍ وغيرَ مُزوَّدِ

أفد الترحلُ غير أن ركابنا ... لما تزلْ برحالنا وكأن قدِ

زعم البوارحُ أنَّ رحلتَنا غدًا ... وبذاك خبّرَنا الغدافُ الأسودُ

لا مرحبًا بغدٍ ولا أهلاً به ... إن كان تفريقُ الأحِبَّةِ في غَدِ[3]

ثم قال: "وعلة جوازِ اختلاف الردفِ وقبحِ اختلاف الوصل هو حديث التقدم والتأخر لا غير"[4]؛ وذلك لأن الردف متقدِّم على الوصل المتطرِّف، وكلما تطرف الحرف في القافية ازدادوا عنايةً به ومحافظةً على حكمه من الاختلاف والتغيير؛ فلم يغيَّر الوصلُ لتطرفه؛ فالمحافظة عليه أشدُّ من المحافظة على الرِّدف.

---

(١) الخصائص ١/٨٤.

(٢) الأبيات من البسيط لكعب بن زهير في ديوانه ص١٣٦، ١٣٧، وجمهرة أشعار العرب لابن أبي الخطاب القرشي ص٦٤٠، والشعر والشعراء لابن قتيبة ص٨٥.

(٣) الأبيات من الكامل للنابغة الذبياني في ديوانه ص٨٩، ٩٠، وما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني ص١٤٧.

(٤) الخصائص ١/٨٤.

فهذه علاقة وطيدة واشتراك واضح بين النحو والقوافي في العناية بالمقاطع وأواخر الأصول عند التكرار.

الفصل الثاني

الاشتراك بين النحو والصرف والعروض والقافية في الظاهرة

الظاهرة لغةً: ما ظهر من الأرض وارتفع، أو الأرض المشرفة (المرتفعة)[١]، واصطلاحًا: هي تعد مصطلحًا معاصرًا لم يستعمله القدماء؛ فهو لفظ محدث[٢]؛ ولذلك وجدت لها أكثرَ من تعريف يناسب العلوم التي وردتْ فيها؛ فهي في الفلسفة والتصوف: ما يمكن إدراكُه أو الشعور به، وما يُعرف عن طريق الملاحظة والتجربة؛ فيقال مثلًا: "درَس أسبابَ الظاهرة وأحاط بها معرفة وتحليلاً". وفي الكيمياء هي: حقيقةٌ أو حادثٌ غيرُ عاديٍّ أو نادرٌ يمكن وصفه وإيضاحه على أساس علمي. وفي علم الاجتماع هي: أمرٌ ينجمُ بين الناس ويعمُّ، مثل ظاهرة التدخين أو الإدمان أو الشِّعر الحرّ.

وهناك علم يدعَى (علم الظَّواهر) وهو: العلم الذي يدرس الظّواهر أو المعطيات التي تبدو للوعي دون أن يحاول اصطناع الفروض وتقديم التفسيرات لها[٣].

فنستخلص من ذلك أن الظاهرة في علوم العربية يمكن أن تكون أمرًا ظهر وانتشر ووُجدت له أمثلة ونماذج في العربية تستحق الدراسة والتحليل.

وقد وجدت اشتراكًا بين النحو والصرف والعروض والقافية في أربع ظواهر وهي ما يلي:

---

(١) ينظر: أساس البلاغة للزمخشري ٦٢٨/١ (ظ هـ ر)، ولسان العرب لابن منظور ٧١٠/١.

(٢) ينظر: المعجم الوسيط ٥٧٨/٢.

(٣) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، د/ أحمد مختار عمر ١٤٤٣/٣.

١- إصلاح اللفظ (اشترك فيها النحو والصرف والعروض).
٢- أخوية الواو والياء ومفارقة الألف لهما وأخوية الضم والكسر ومفارقة الفتح لهما (اشترك فيها النحو والصرف والقافية).
٣- التعاقب بين الشيئين (اشترك فيها النحو والصرف والعروض والقافية).
٤- ما اتفق لفظه واختلف تقديره (اشترك فيها النحو والصرف والعروض والقافية).

وهناك ظواهرُ صارت أحكامًا وعللًا فجعلتها في فصلي الحكم والعلة.

وإليك توضيح الاشتراك في الظواهر الأربع.

المبحث الأول

إصلاح اللفظ

قام علماء العربية القدماء بتغيير ما لم يكن من ألفاظهم موافقًا لقوانينهم الموضوعة، أو ملائمًا لذوقهم الاستعمالي؛ فحاولوا أن يغيِّروا ما وجدوه مناسبًا لتركيب قوانينهم، ولتتَّسق مع أذواقهم، ولتكون في صورة ترتضيها العربية نطقًا وكتابةً؛ فنتج عن ذلك ظاهرة اسمها (إصلاح اللفظ). وليس المقصود من هذه الظاهرة تزيين اللفظ وتحسينه وتسجيعه؛ لأن هذا متعلق بعلم البديع في البلاغة، وإنما المقصود ما ذُكر آنفًا.

ولهذه الظاهرة وجود في مؤلَّف ابن جني (الخصائص)؛ إذ أفرد لهذه الصور المغيرة وعللها بابًا سمّاه (إصلاح اللفظ)[١]، وتوسع السيوطي في أمثلته[٢].

فقام ابن جني والسيوطي للتمثيل لهذه الظاهرة بأمثلة نحوية وصرفية كثيرة.

<u>منها في النحو</u>: قولهم: "أمَّا زيدٌ فمنطلق" فـ(أما) حرف فيه معنى الشرط، والجمهور يقدرون المثال بـ"مهما يكن من شيء فزيد منطلق"؛ فحذف فعل الشرط وأداته، وأقيمت (أما) مقامهما، فصار التقدير: "أما فزيد منطلق" فأخرت الفاء إلى الجزء الثاني؛ لضرب من إصلاح اللفظ[٣].

ووجه إصلاحه أن هذه الفاء وإن كانت جوابًا ولم تكن عاطفة فإنما هي على لفظ العاطفة وبصورتها، فلو قالوا: "أمَّا فزيدٌ منطلق" لوقعت الفاء الجارية مجرى فاء العطف بعدها اسم وليس قبلها اسم، وإنما قبلها في اللفظ حرف وهو

---

(١) ينظر: الخصائص ٣١٢/١ وما بعدها.

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر ١٥٥/١ وما بعدها.

(٣) ينظر: الجنى الداني للمرادي ص ٥٢٢، ٥٢٣.

(أمَّا)؛ فوسَّطوا الفاء بين (زيد) و(منطلق) ليكون قبلها اسم وبعدها اسم، كالفاء العاطفة في نحو: "قام زيدٌ فعمرٌو".

ومنها أيضًا اللام في قولهم: "إن زيدًا لقائم"؛ فهذه لام الابتداء وموضعها أوَّل الجملة وصدرُها لا آخِرها وعَجزُها؛ بدليل قولك من دون (إنَّ): "لزيدٌ قائم"؛ فتقديرها أولُ: "لَئِنَّ زيدًا قائم"؛ فلمَّا كُرِه تلاقى حرفين لمعنى واحد –وهو التوكيد– أُخِّرت اللام إلى الخبر فصار "إن زيدًا لقائم"؛ إصلاحًا للَّفظ، وهذه تسمى اللام المزحلقة(١).

وقد زيدت الباء في فاعل (أفعِلْ به) في التعجب ولزمت حتى صار لفظ الفاعل كلفظ المجرور في نحو: "أحسِن بزيدٍ"؛ إصلاحًا للَّفظ، من جهة أن (أفعِلْ) في التعجب لفظه كلفظ الأمر بغير لام الطلب، والأمر بغير اللام لا يقع بعده الاسم الظاهر إلا منصوبًا نحو: "اضربْ زيدًا"، أو مجرورًا نحو: "امرر بعمرٍو"؛ فزادوا الباء والتزموا زيادتها حتى تكون في اللفظ بمنزلة "امرر بعمرٍو"(٢).

*ومنها في الصرف أنهم لمَّا أجمعوا الزيادة في آخِر بنات الخمسة كما زادوا في آخر بنات الأربعة خصُّوا بالزيادة فيهِ الألف استخفافًا لها ورغبةً فيها هناك دون أختيها الياء والواو فجاءت في (قَبَعثَرى(٣) و ضَبَغْطَرى(٤))؛ وذلك أن بنات الخمسة لطولها لا يُنتهَى إلى آخِرها إلاّ وقد مُلت؛ فلما

(١) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام ٢٥٣/٣.

(٢) ينظر: المقرب لابن عصفور ٧٧/١، والأشباه والنظائر للسيوطي ١٦٣/١، ١٦٤.

(٣) القبَعثَرَى: الجمل الضخم العظيم، وقيل: الفصيل المهزول، وقيل: دابة تكون في البحر، وقيل: العظيم الشديد. [ينظر: تاج العروس ٣٦٠/١٣ (ق ب ع ث ر)].

(٤) الضبَغْطَرَى: الشديد الأحمق، وما حملته على رأسك وجعلت يديك فوقه على رأسك لئلاَّ يقع، واللعين الذي يُنصب في الزرع يُفَزَّع به الطيرُ، وكلمة يفزَّع بها الصبيان. [ينظر: لسان العرب ٤٨١/٤ (ض ب غ ط ر)].

تحملوا الزيادة في آخرها طلبوا أخفَّ الثلاث وهي الألف فخصُّوها بها وجعلوا الواو والياء حَشْوًا في نحو (عَضْرَفُوط[1] وجَعْفَلِيق[2])؛ لأنهم لو جاءوا بهما طَرَفًا وسُداسيَّينِ مع ثقلهما لظهرت الكُلفة في تجشُّمِهما وكَدَّت في احتمال النطق بهما كلُّ ذلك لإصلاح اللفظ.

ومنها حذف تاء (تمرة) في جمعها على (تمرات)، والأصل (تمرتات)؛ إصلاحًا للفظ ولئلا يجتمع في اللفظ علامتا تأنيث[3].

* ومما يمكن إدراجه من هذه الظاهرة في علم العروض هو أن الخليل عندما يجد علة أو زِحافًا في تفعيلةٍ غير مألوفة يحوِّلها إلى تفعيلة أخرى مناسبةٍ إصلاحًا للفظ، وذلك مثل حذف السبب الخفيف من (مفاعيلن) في ضرب الطويل؛ فتصير (مفاعي)، و(مفاعي) ليس مألوفًا؛ فحوَّلها إلى (فعولن)؛ إذ تناسبها في الحركات والسكنات.

ومثل قطف (مفاعلَتُن) الوافر، وهو حذف حرفين من آخر الجُزْء وتسكين ما قبلها، كحذفك (تُن) من (مفاعلَتُن) وتسكين اللام؛ فيصير (مفاعَلْ)؛ فينقل في التقطيع إلى (فعولن)؛ إصلاحًا للفظ؛ لعدم وجود تفعيلة (مفاعل).

ومثل إضمار (متَفاعلن) الكامل بإسكان ثانيه فتصير (متْفاعلن) وتحوَّل إلى (مسْتفعلن) إصلاحًا للفظ.

---

(١) العَضْرَفُوط: الذكر من العَظَاء، والعظاء: دويبَّة أكبر من الوزغة، وقيل: العضرفوط: دويبَّة تسمى العِسْوَدَّة، بيضاء ناعمة وجمعها (عضافيط وعضرفوطات). [ينظر: تهذيب اللغة ٢٣٦/٣ (ع ض ر ف ط)].

(٢) الجعفَليق: العظيمة من النساء. [المحيط في اللغة ٢٧٨/٢ (ج ع ف ل ق)].

(٣) ينظر: الخصائص ١/ ٣١٣، ٣٢٠.

وكذلك صار (مستفعلن) المطوي بحذف الرابع الساكن (مستعلن)، وحُوِّل إلى (مفتعلن) وإن لم تكن من تفعيلات العروض إلا أنها مألوفة لم تخرج عن أمثلة العرب[1].

وبذلك اتضح الاشتراك بين النحو والصرف والعروض في ظاهرة (إصلاح اللفظ).

(١) ينظر أمثلة العروض –دون بيان ظاهرة (إصلاح اللفظ)؛ إذ لم ينظِّر لها أحد من العروض– في: الخصائص ٦٧/٢، والكافي في العروض والقوافي للتبريزي ص ٢٤، ٥١،

المبحث الثاني

أخوية الواو والياء ومفارقة الألف لهما

وأخوية الضم والكسر ومفارقة الفتح لهما

من المعروف أن أحرف المد ثلاثة (الألف والواو والياء)، لكنك تجد قرابةً واضحة بين الواو والياء في الأحكام النحوية والصرفية، وتجد الألف مفارقة لهما؛ ونظرًا لأن الحركات أبعاض الحروف فإنك تجد هذه القرابة الشديدة في الضم والكسر، وتجد بُعدًا في الفتحة، وقد أصبحت هذه القرابة ظاهرة شائعة.

ومن هذه الظاهرة في النحو أنهم علَّلوا لعدم بناء الفعل على الكسر والضم بأن الكسر ثقيل والفعل ثقيل، والثقيل لا ينبغي أن يُبنى على ثقيل، وإذا كان الجر لا يدخله وهو غير لازم لثقله فألا يدخله الكسر الذي هو لازم كان ذلك من طريق الأَولى.

وإذا بطل أن يبنى على الكسر بطل أن يبنى على الضم أيضًا لأوجُهٍ منها: أن الضم أثقل فإذا بطل أن يبنى على الثقيل فألَّا يبنى على الأثقل أولى، والوجه الثاني: أن الضم أخو الكسر(١).

ومنها أيضًا أنك تجد علامتيِ الضم والكسر مقدرتينِ في الاسم المنقوص فتقول: "حَكَمَ قاضٍ ومررتُ بسارٍ"، ولكن الفتحة تظهر فيه لخفَّتها فتقول: "رأيت رجلاً ماشيًا"، وهذا يدلك على مدى القرابة بين الضم والكسر، وبُعد الفتحة عنهما.

ولهذه الأخوة بين الواو والياء أو الضم والكسر في الصرف أمثلة عديدة منها:

(١) ينظر: أسرار العربية للأنباري ص٢٧٩.

* أنك تجد قلب الواو ياءً وقلب الياء واوًا كثيرًا في الأبنية، بخلاف قلب الواو أو الياء ألفًا فإنه أقل[١].

* أن الألف لا يتغير ما قبلها أبدًا؛ فلا يكون إلا مفتوحًا، أما الواو والياء فيتغير ما قبلهما بالفتح؛ فتقول: "القُول والقَوْل والقِيل والبَيع، ويتغير بالسكون كـ(دلْو وظبْي)؛ فهذه أخوة بين الواو والياء، والألف فارقتهما.

* الياء والواو تدغم كل واحدة منهما في صاحبتها نحو (مقضيٌّ ومرميٌّ)؛ إذ أصلهما (مقضُوي ومرمُوي) بزنة (مفعول)؛ فأدغمت واو مفعول في الياء، والألف لا تدغم ولا يدغم فيها[٢].

* أنك تقف على المرفوع والمجرور بالسكون؛ فتقول: "هذا زيدْ ومررتُ بمحمدْ"، ولكنك في المنصوب تقف بالألف فتقول: "رأيت زيدَا"[٣]، وهذا تقارُبٌ وأخوَّةٌ بين الضم والكسر، وبُعدٌ وجفوة للفتح عنهما.

<u>والأخوة بين الواو والياء تجدها في القوافي</u>؛ حيث إنهم جوزوا اجتماع الواو والياء رِدفينِ في قافية واحدة[٤] ، وذلك نحو قول زهير:

٥ـ ولا تكثرْ على ذي الضغن عتْبًا ولا ذكرِ التجرُّمِ للذنوبِ

ولا تسألْه عما سوف يُبدي ولا عن عيبه لك بالمغِيبِ

متى تك في صديق أو عدوٍّ تُخَبّرْك العيونُ عن القلوبِ[٥]

(١) ينظر: الكتاب ٣٣٨/٤، والمنصف ١٩٦/١.

(٢) ينظر: القوافي للأخفش ص ٢٢.

(٣) ينظر: شذا العرف في فن الصرف للمحلاوي ص ٢٤٨.

(٤) ينظر:العقد الفريد ٣٤٣/٦.

(٥) الأبيات من الوافر منسوبة لزهير في ديوانه ص١٧، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١٣٣/١، وبلا نسبة في أسرار العربية ص٢٧٩.

ولا يجوز اجتماع الألف معهما.

ومما يدلك على أن الضم أخو الكسرِ والفتحُ يفارقهما أن القافية المردفة بواو مضموم ما قبلها تجامع المردفة بياء مكسور ما قبلها كما مُثِّل، والقافية المردفة بواوٍ مفتوح ما قبلها تجتمع مع القافية المردفة بياء مفتوح ما قبلها نحو قول امرئ القيس:

٦- أنـا القَـرم للقَـرمِ بـين القـرومِ على كل بيتٍ ليَ الدهر بَيْتُ

وراويتـي فـوق أعلـى الـرواةِ على كل صوتٍ ليَ الأبْض صَوْتُ[(١)]

ولا تجتمع القافية المردفة بواو مضموم ما قبلها مع القافية المردفة بياء مفتوح ما قبلها، كما أنه لا تجتمع القافية المردفة بواو مفتوح ما قبلها مع القافية المردفة بياء مكسور ما قبلها؛ فيجب اتحاد الحذو الذي هو حركة ما قبل الردف ضمًّا وكسرًا لا فتحًا، وإن اختلف عُدَّ عيبًا اسمه (سناد الحذو) [(٢)] كقول امرئ القيس في تائيته السابقة:

٧-فـأنمى إلـى بـاذخٍ شـامخٍ إذا سـامني النـاسُ خسـفًا أبِيـتُ

أبـى الله والسـيفُ لـي والسِّنـانُ أنُ اخْـذَلَ فـي كِنـدةٍ مـا حَيِيـتُ[(٣)]

---

(١) البيتان من المتقارب لامرئ القيس في ديوانه ٧١٩/٢، والبناء العروضي للقصيدة العربية ص ٢٤٣.

اللغة والمعنى: القَرم: الفحل الذي يترك من الركوب ويودَع للفحلة، والمراد به هنا نفسه وأباه وقومه [ينظر: الديوان ٧١٩/٢، والمحكم ٤٠٢/٦ (ق ر م)]. الأبْض: الدهر [معجم ديوان الأدب للفارابي ١٥٠/٤].

(٢) ينظر: عنوان الشرف الوافي في علم الفقه والعروض والتاريخ والنحو والقوافي للشيخ/ إسماعيل بن أبي بكر المقرئ ص ٢٠١.

(٣) ينظر: ديوان امرئ القيس ٧١٩/٢. المعنى: سامَني الناس: طلبوا ذلك مني وحاولوه.

فكسر ما قبل الياء هنا وجعلها مدًّا مع أنه فتح ما قبل الياء والواو هناك وجعلهما حرفي لِين.

ومِن ثَمَّ لوحظت مفارقة المفتوح للمضموم والمكسور بعدِّها عيبًا في القوافي.

*ومما يدل على المفارقة أيضًا أن الإصرافَ الذي هو اختلاف حركة الروي بفتح وغيره أشدُّ عيبًا من الإقواء الذي هو اختلاف حركة الرويِّ بضمٍّ وكسرٍ؛ وذلك لتباعُدِ ما بين الألف وغيرها، والألف ناشئة عن إشباع الفتحة، وكان الإقواء مغتفرًا لقرب ما بين الكسر والضم[1] أو الياء والواو الناتجتينِ من إشباع الحركتين.

*ويدل على أخوة الضم والكسر أنه جاز اختلاف حرف الدخيل الذي هو بين ألف التأسيس وحرف الرويِّ، ولكن وجب –عند الأخفش–[2] اتفاق حركته التي تسمَّى إشباعًا، وإذا جاءت حركة الإشباع مختلفة فإنهم قد استعملوا الضمة مع الكسرة التي تأتي إشباعًا غالبًا، وشذَّت الفتحة معهما[3]، كقول النابغة الذبياني:

(١) البناء العروضي للقصيدة العربية ٢٣٣.

(٢) ينظر: القوافي للأخفش ص ٣٧، ٣٨.

(٣) ينظر: شرح اللزوميات للمعرِّي ١/٣٠، وعنوان الشرف الوافي ص ٢٠١.

٨-حلفت فلم أترك لنفسِك ريةً وهل يأثمَنْ ذو إمَّةٍ وهْو طائعُ
بمصطحباتٍ من لصَافٍ وثَبرةٍ يزُرنَ إلالاً سيرهنَّ التدافُعُ[١]

فحرف الدخيل جاء مكسورًا أولاً في همزة "طائِع"، وجاء مضمومًا ثانيًا في فاء "التدافُع"، وهذ العيب محتمل وقلما يلتفت إليه[٢]، خاصة بوجوده في الضم والكسر اللذينِ هما أخَوان.

ولم يجعله الخليل عيبًا[٣]، وكذلك ابن عبد ربه الأندلسي (ت٣٢٨هـ) الذي قال: "فأما التأسيس فألف يكون بينها وبين الروي حرف متحرك بأيِّ الحركات

(١) البيتان من الطويل للنابغة الذبياني في ديوانه ص٣٥، ٣٦، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لنشوان ابن سعيد الحميرى ٣٣٦٧/٦.
اللغة والمعنى: ذو إمة -بكسر الهمزة: ذو دِين، وبفتحها معناه: الاقتداء بسنة ملكه [ينظر: كتاب العين ٤٢٨/٨ (أ م م)]. بمصطحبات: المراد بها الإبل؛ وإنما أقسم بها لأنها تصطحب في السير إلى الحج [الديوان ص٣٦]. لصافِ وثَبَرة: موضعان في بلاد بني تميم، أو بين ديار بني تغلب وبني يربوع، ولصاف مبنية على الكسر عند الحجازيين كـ(حذامِ) ممنوعة من الصرف عند التميميين [ينظر: معجم ما استعجم ٣٣٥/١، ١١٥٤/٤]. الإلال والإلُّ: جبل رمل يقوم عليه الإمام بعرفة [جمهرة اللغة ٢٤٧/١ (أ ل ل)]. سيرهن التدافع: أي: الإبل معيبات فيتحاملن تحاملاً من الجهد والإعياء، ويحتمل أن يريد أنهن يتراجعن في السير ويتدافعن لسرعتهن وشدة سيرهن [الديوان ص٣٦].
(٢) ينظر: البناء العروضي للقصيدة العربية ص٢٤٤.
(٣) ينظر: القوافي للأخفش ص٣٨، والعمدة لابن رشيق ١٦١/١.

كان، وبعض العرب يسميه (الدخيل)" [1]، ولم يجعل الإشباع ضمن الحركات اللازمة للقوافي[2].

(١) العقد الفريد ٣٤٣/٦.

(٢) ينظر: السابق ٣٤٥/٦.

المبحث الثالث

التعاقب بين الشيئين

معنى التعاقب بين الشيئين: التداول بينهما، أو: مجيء كل واحد منهما عقيب سقوط الآخر، أي: إذا جاء هذا ذهب هذا؛ فلا يجتمعان، كتعاقب الليل والنهار[1]، وهذا المصطلح استُعمل في العربية مرادًا به إبدال الحروف بعضها من بعض فيتعاقبان الكلمة مثل (جدث وجدف) و(نضح ونضخ) وغير ذلك، وأريد به تعاقب حروف الجر مثل التعاقب بين (الباء) و(في) المسمَّى بـ(الإنابة).

وليس المراد من هذا المبحث دراسة التعاقب بين الحروف (الإبدال) أو (الإنابة)، وإنما المراد دراسة التعاقب في الأحكام والدروس التي تخص النحو والصرف والعروض والقافية.

وهذه الظاهرة موجودة بكثرة في أحكام النحو، ولا أشهر من تعاقب علامات الإعراب على الكلمة المعربة؛ فـ"الإعراب هو مُوجِبٌ لتغييرٍ في الكلمة على طريق المعاقبة لاختلاف المعنى"[2] ؛ فلا تجد كلمةً مرفوعةً منصوبةً في آنٍ واحد، أو مجرورةً مرفوعةً في وقت واحد، بل تتعاقب عليها العلامات بسبب ما دخل عليها من عوامل.

ومنها التعاقب بين الإضافة والتنوين أو نوني التثنية والجمع؛ فلا يجتمعان بل يتعاقبان؛ فإذا وجدت الإضافة حذف التنوين؛ فتقول: "هذا غلامٌ" بالتنوين، وإذا أضفته إلى (زيد) قلت: "هذا غلامُ زيد" من دون تنوين (غلام)، وبوجود الإضافة

(١) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم ٢٤٠/١ (ع ق ب) ، ولسان العرب ٦١٥/١ (ع ق ب).
(٢) رسالتان في اللغة لأبي علي الرماني ص٦٩.

تُحذَف نونا التثنيةِ والجمعِ، تقول: "قابلتُ امرأتينِ" بنون التثنية، وإذا أضفتهما إلى عمرو قلت: "قابلتُ امرأتيْ عمرٍو" بحذف النون للإضافة.

والسرُّ في هذا التعاقب أن التنوينَ والنونَ دليلانِ لتمام الاسم وانفصاله، والإضافةُ تدل على الاتصال؛ فلا يجتمعان(١).

وكذلك هناك تعاقبٌ بين التنوين والألف واللام؛ فلا يجتمعان، إن جاء هذا ذهب هذا وإن جاء هذا ذهب هذا؛ فلا تقول: "الرجلٌ"؛ وذلك لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامةً للتنكير، ولا تسقط النون مع الألف واللام؛ لأنها أقوى من التنوين، ولا تكون للتنكير(٢).

ولذلك جازت الإضافة فيما تدخله النون مع الألف واللام نحو قولك: "هما الضاربا زيدٍ"؛ لأن النون تعاقب الإضافة؛ فكما تثبت النون مع الألف واللام بقولك: "الضاربان" كذلك تثبت الإضافة مع الألف واللام بقولك: "هما الضاربا زيدٍ"(٣).

*ومن التعاقب أنك لا تجمع بين العوض والمعوض، وذلك تجده في النحو كثيرًا، ومن ذلك أنك لا تجمع بين هاء التنبيه ولام البعد في الإشارة؛ فتقول: "هذاك وذلك" ولا تقول: "هذالِك"، فلام البُعد تعاقب هاء التنبيه؛ لأن اللام عوض من الهاء، ولا يجمع بين العوض والمعوض(٤).

(١) ينظر: أسرار العربية ٢٧٩، وشرح الرضي ١/١٨٠، ٢/٢٠٥

(٢) ينظر: المقتضب ٤/١٤٤، وشرح الرضي ١/٨٧.

(٣) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج ١/١٢٩.

(٤) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١/٤٨٧.

وفي الصرف رأينا تاء التأنيث تعاقِب ياء المدِّ في نحو (فرازين وفرازنة) و(زنادِيق وزنادِقة) [١]، ولا يجمع بينهما؛ فلا يقال: "فرازينة"؛ لأن التاء عوض من الياء ولا يجمع بين العوض والمعوض.

ومن التعاقب في الصرف أيضًا أن ياء النسب تعاقب تاء التأنيث؛ فتقول في النسب إلى (طلحة وفاطمة): "طلحي وفاطمي"، ولا تجمع بينهما.

وإنما عاقبتها لأنه يؤتى بتاء التأنيث وياء النسب المشددة زوائد في الاسم بعد الفراغ من تمامه، فإنهما يحلَّان محلًّا واحدًا، ألا ترى أنك تقول: "تمرة وتمر، وبقرة وبقر"؛ فلا يكون بين الواحد والجمع إلا الهاء، وتقول على هذا: "زَنجيٌّ وزَنج، ورُوميٌّ وروم"؛ فلا يكون بينهما إلا الياء المشددة؛ فلذلك حلَّتا محلًّا واحدًا[٢]، ولأن علامة التأنيث لا تقع حشوًا[٣]، ولئلا يجتمع في الكلمة علامتا تأنيثٍ؛ فإنك إذا نسبت امرأة إلى (الكوفة) قلت: "كوفية"، فلو لم تُسقط تاء التأنيث لقلت: "كوفتية"، وهذا لا يصح[٤].

وأما في العروض فهناك مصطلح اسمه (المعاقبة)، وهو أن تَحْذِف حَرْفًا لثَبَات حَرْف، كأَن تَحذفَ اليَاءَ من (مَفَاعِيلن) في (الطويل والهزج) وتُبْقِيَ النُّونَ، أَوْ أَن تَحْذفَ النُّونَ وتُبْقِيَ اليَاءَ، فإذا دخله القبض سلم من الكف وإذا دخله الكف سلم من القبض، ولا يجوز فيه دخول القبض والكف معًا ويجوز أن يسلم منهما معًا[٥].

---

(١) ينظر: الخصائص ١٠٩/٢.

(٢) ينظر: المقتضب ١٣٧/٣، ١٣٨، ١٣٩.

(٣) ينظر: اللمع في العربية لابن جني ٢٠٩.

(٤) ينظر: شرح الشافية ٦/٢.

(٥) ينظر: تاج العروس ٤٢٠/٣ (ع ق ب).

وكذلك تلحظ في بحر المنسرح المكون من (مستفعلن مفعولات مستفعلن) مرتين أنه لا يجتمع في عروضه وضربه الطي (حذف الرابع الساكن) والخبن (حذف الثاني الساكن)، بل يتعاقبان، فإما أن تكون العروض مطوية –وهو الأكثر– أو مخبونة؛ لأنهما لو اجتمعا فيها وقبلها (مفعولاتُ) التي آخرها حركة فقلت: "مفعولاتُ مُتَعِلُنْ" لاجتمعت خمس حركات، وهذا لا يرد في الشعر(١).

وهذه المعاقبة تجيء في تفعيلة واحدة كما مُثِّل، وقد تجيء في تفعيلتين، ومثال ذلك (فاعلاتن فاعلن) في المديد، فالنون من (فاعلاتن) تعاقب الألف من (فاعلن)، فمهما زوحف (فاعلاتن) بالكف (حذف السابع الساكن) سلم (فاعلن) بعده من الخبن (حذف الثاني الساكن)، ومهما زوحف (فاعلن) بالخبن سلم (فاعلاتن) قبله من الكف، ولا يجوز حذف نون (فاعلاتن) وألف (فاعلن) في وقت واحد؛ لئلا يجتمع من **جزأين** أربعة أحرف متحركات؛ فإن ذلك غيرُ موجود في شيء من الشعر البتة(٢).

وهناك تعاقب في <u>أحكام القوافي</u>؛ فإنك تلحظ عدم اجتماع الردف والتأسيس في قافية واحدة بل يتعاقبان، ويمكن أن تسلم القصيدة منهما معًا؛ وذلك لأن الردف حرف مد أو لين يسبق الرويَّ مباشرةً، والتأسيس ألف مدٍّ يسبق الرويَّ بحرف، ولا يصح أن يكون هذا الحرف الدخيلُ مدًّا أو ساكنًا؛ حتى لا يلتقي ساكنان؛ فيلزم من ذلك تعاقب الردف والتأسيس(٣).

(١) ينظر: البناء العروضي للقصيدة العربية ص١٣٩.

(٢) ينظر: كتاب العروض لابن جني ص٧٢، ٧٣، ١٣٥.

(٣) ينظر: المفصل في العروض والقافية لعدنان حقي، ص ١٦١.

وثَمَّة تعاقبٌ بين الواو والياء في القصيدة المردفة، ولا يجتمعان في قافية واحدة، إن جاء هذا ذهب هذا، ولا تخلو القصيدة المردفة منهما جميعًا.

وبذلك تبيَّن اشتراك النحو والصرف والعروض والقوافي في ظاهرة (التعاقب).

المبحث الرابع

ما اتفق لفظه واختلف تقديره

هناك أشياءُ كثيرةٌ اتفقت ألفاظها واختلفت معانيها، مثل (العين) فهي العضو المبصر، وتطلق على حرف من حروف المعجم، وعلى عين البئر، وعلى الجاسوس، وهذا يسمى (المشترك اللفظي).

لكنك تعجب حينما تجد في العلوم الأربعة (النحو والصرف والعروض والقوافي) أشياءَ اتفقت في اللفظ لكنها اختلفت في التقدير الحكمي لها من منطلق حيثيات هذه العلوم.

وتجد ذلك في النحو واضحًا في باب الممنوع من الصرف؛ فإذا سميتَ رجلينِ بـ(عبالٌ وحَمَارٌ) اسميْ جنسٍ لـ(عبالَّة[1] وحمارَّة[2]) على حدِّ (دجاجة ودجاج) صُرفا فتقول: "جاء عبالٌ ورأيت حمارًا" بالتنوين، لكنك إذا جمعت (عبالَّة وحمارَّة) المشددتين جمع تكسير قلت: "عبالّ وحمارّ" كما تجمع (مادَّة) على (موادّ)، وحينئذٍ تمنع (عبالَّ وحمارَّ) من الصرف لصيغة منتهى الجموع[3].

فالملحوظ أن لفظي (عبالّ وحمارّ) متفقانِ في اللفظ سواءً أكانا علمينِ أم كانا جمعي تكسير، لكنهما مختلفانِ في التقدير الحكمي؛ فالعَلَمان مصروفان، وجمعا التكسير ممنوعان من الصرف.

* ومنه في ترخيم المنادى أنك إذا رخَّمت من اسمه (منصور) على لغة من ينتظر المحذوف قلت: "يا منصُ"، وقلتَ على لغة من لا ينتظر المحذوف: "يا منصُ"

---

(١) العبالَّة: الثِّقل، ويقال: "ألقى عليه عبالته: أي: ثِقَله [مجمل اللغة لابن فارس ٦٤٤/٢ (ع ب ل)].

(٢) الحمارَّة: شدة وقت حر الصيف [ينظر: تهذيب اللغة للأزهري ٣٨/٥ (ح م ر)].

(٣) ينظر: الخصائص ٩٥/٢.

أيضًا؛ فتجد اللفظين متفقينِ، لكنهما مختلفانِ في التقدير؛ فضمة (منصُ) الأول مُقَرَّة على حالها؛ لأنك حذفت الواو وأقررت الضمَّة بحالها كما أنك لمَّا حذفت الثاء في قولك: "يا حارِ" أقررت الكسرة بحالها.

وأمَّا ضمة "يا منصُ" الثاني في لغة من لا ينتظر فهي ضمة بناء؛ لأنك قد حذفت الواو والضمة قبلها، كما أنك في "يا حارُ" حذفت الثاء والكسرة قبلها ثم اجتلبتَ ضمة النداء؛ فاللفظان كما ترى واحد والتقدير مختلف؛ إذ الضمة في الأول حركة الصاد، والضمة في الثاني بناء[1].

ومنه في الصرف أن العرب كسَّروا (الفُلك) على (فُلك)؛ فاللفظان واحد لكن التقدير فيهما مختلف؛ إذ هذا مفرد وهذا جمع، والضمَّة والسكون في المفرَدِ أَصْلِيَّانِ كَـ(قُفْل) وفِي الجمْع عَرَضِيَّانِ كـ(أُسْد).

ويدل على ذلك أن (الفُلك) في قوله تعالى: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾[2] مفرد، وأن (الفُلك) في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِي ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾[3] جمع؛ بدليل عود ضمير جماعة النسوة في "جرين" إلى الفلك[4].

وإنما حدث هذا الاتفاق اللفظي بين (فلك وفلك) لأن (فُعْلًا) كانت تعاقبُ (فَعَلًا) على المعنى الواحد نحو: (الشُّغْل والشَّغَل) و(البُخْل والبَخَل) و(العُجْم والعَجَم)

(١) ينظر: الخصائص ٢/١٠٠.
(٢) الآية (١١٩) سورة الشعراء.
(٣) من الآية (٢٢) سورة يونس.
(٤) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان ١/٦٢٩، ٥/١٤٢.

و(العُرب والعَرَب)، و(فَعَل) مما يكسَّر على (فُعْل) كـ(أسَد وأُسْد)، وكما كسروا (فعَلًا) على (فُعْل)، و(فَعَل وفُعل) بمعنى واحد جاز أن يكسَّر (فُعْل) على (فُعْل) [(١)].

* ومن ذلك أيضًا أنك إذا أردت جلب اسمي الفاعل والمفعول من (افتعل) الأجوف والمضاعف اللام نحو: (اختار واعتدَّ) قلت: "مختار ومعتدٌّ" فيهما جميعًا؛ فتتفق الصيغة ويختلف التقدير؛ إذ أصل (مختار) اسم فاعل (مختَيِر) –بكسر العين– بزنة (مفتعِل) تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، وأصل (مختار) اسم مفعول (مختيَر) –بفتح العين– بوزان (مفتعَل)، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، وتركيب الكلام والسياق يفرق بين اللفظين.

وكذلك تقول: "أنا معتدٌّ لك بكذا" و"هذا أمر معتدٌّ به"؛ فاللفظان متفقان، والتقدير مختلف؛ فالأول اسم فاعل أصله (معتدِد) –بكسر العين– والثاني اسم مفعول أصله (معتدَد) –بفتح العين[(٢)].

ولهذا الباب نظائرُ كثيرةٌ في النحو والصرف في كتاب الخصائص[(٣)] أوردها ابن جني في بابين متتاليين هما (باب في اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين في الحروف والحركات والسكون)، و(باب في اتفاق المصاير على اختلاف المصادر).

<u>ونظرًا للاشتراك بين النحو والصرف والعروض والقافية وجدت لهذه الظاهرة نماذج عروضية منها:</u> أنك تجد تفعيلاتٍ مزاحفةً أو معلةً متفقةً في اللفظ لكنها مختلفة في التقدير واللقب، ومن ذلك (فَعْلُن) (//٥/٥) المكونة من سببين خفيفين تجدها في بحري الطويل والمتقارب علةً تجري مجرى الزحاف تسمى (الثلم) وهو خرم

(١) ينظر: الخصائص ٢/١٠٠، ١٠١.

(٢) ينظر: الخصائص ٢/١٠٣، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/٣٩٦.

(٣) ٢/٩٣ وما بعدها.

دخل (فعولن) السالمة أي: حُذف أول متحرك فيها وهو الفاء؛ فتصير (عولُن) وتحوَّل إلى (فعْلن).

وتجدها علةً في بحر المديد تسمى (البتر) وهو اجتماع الحذف مع القطع، أي: إسقاط السبب الخفيف من آخر التفعيلة مثل (فاعلاتن) تصير (فاعلا)، ثم حذف ساكن الوتد المجموع وسكِّن ما قبله فأصبحت (فاعلْ) وحوِّلتْ إلى (فعْلُنْ).

وتجد (فعْلُنْ) في بحر البسيط علة تسمى (القطع) وهو حذف ساكن الوتد المجموع وإسكان ما قبله مثل (فاعلن) تصير (فاعلْ) وتحول إلى (فعْلُنْ).

وتجدُها في بحر الكامل باجتماع (الحذذ والإضمار) والحذذ هو: حذف الوتد المجموع من آخر التفعيلة فتصير (متَفاعلن) (متَفا)، والإضمار هو: تسكين الثاني المتحرك فتصير (متَفا) (مُتْفا) وتحوَّل إلى (فعْلُنْ).

وتجد (فعْلن) كذلك في بحر السريع علة تسمى (الصلم) وهو حذف الوتد المفروق من آخر التفعيلة؛ فتصير (مفعولاتُ) (مفْعو) وتحول إلى (فعْلنْ) [1].

ومن هنا ظهر أن تفعيلة (فعْلنْ) المعلة موجودةٌ باللفظ نفسه في هذه الأبحر، ولكن تقديرها ولقب علتها في كل بحر يختلف عن الآخر؛ فهذا مما اتفق لفظه واختلف تقديره.

* ومنه أيضًا تفعيلة (فعولن) هي سالمةٌ في أول الطويل والمتقارب، محذوفةٌ في آخر الطويل؛ إذ (مفاعيلن) الطويل تصير بالحذف (مفاعي) وتحوَّل إلى (فعولن)، وكذلك في (مفاعيلن) الهزج.

(١) ينظر: عنوان الشرف الوافي في علم الفقه والعروض والتاريخ والنحو والقوافي ص ١٦١.

وتجدها مخبونـةً مقطوعـةً فـي بحـر الرجـز، والخـبن: حـذف الثـاني السـاكن؛ فتصير (مسْتفعلن) (متفعلن)، والقطع حذف ساكن الوتد المجموع وإسكان ما قبلـه؛ فتصير (متفعلن) (مُتَفْعِلْ) وتحول إلى (فعولن) [1].

وهذه الظاهرة لم تخرج من علم القوافي فإن ابن جني الذي رسَمَها مثَّل لها بمثال من القوافي ومتعلق بالنحو أيضًا؛ فذكر أنك إذا أوقعت في قافيةٍ اسمًا ممنوعًا من الصرف منصوبًا مثل: "رأيت سُعادَ"، وأردتَ أن تنوِّنـه فقلتَ فـي القافيـة: "رأيتُ سعادًا" فأنت مخيَّرٌ في هذا التنوين، إن شئتَ اعتقدت أنـه تنـوين التمكين؛ فصرفت الاسم ضرورةً؛ لأنه ورد في شعر.

وإن شئت اعتقدت أنه تنوين إنشاد بترك الترنم كما في قوله:

٩- أَقِلِّـــي اللـــومَ عـــاذلَ والعتـــابَنْ وقـــولي إن أصـــبتُ لقـــد أصـــابَنْ[2]

فاللفظ واحد وهو التنوين، والتقدير مختلف؛ إذ يمكن تقديره تنوين صرف، ويمكن تقديره تنوين إنشاد.

(١) ينظر: عنوان الشرف الوافي ص ١٦١.

(٢) البيت من الوافر لجرير في ديوانه ٨١٣/٣، والكتاب ٢٠٥/٤، ٢٠٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٩، وينظر: الخصائص ٩٦/٢.

الفصل الثالث

الاشتراك بين النحو والصرف والعروض والقافية في الحكم

الحُكم في اللغة: المنع، يقال: "حكمت عليه بكذا": إذا منعته من خلافه، ومنه قيل للقضاء: حُكم؛ لأنه يمنع من غير المقضي به[1]، وفي الاصطلاح: هو إسناد أمر إلى آخر إيجابًا أو سلبًا[2].

وللحكمِ أنواعٌ كثيرة مثل: الحكم العقلي الذي هو إِثبات أَمر لآخر أَو نفيه عنه من غير توقف على تكرر ولا وضع واضع، وينحصر في الوجوب والاستحالة والجواز.

والحكم العادي الذي هو: إِثبات ربط بين أَمرٍ وآخرَ وجودًا أَو عدمًا بِوَاسِطَة تكرر القران بينهما على الْحس، مع صحة التخَلُّف وعدم تَأْثِير أَحدهما في الآخر البَتَّةَ، وهو نوعان: الأول- الحكم العادي القولي: كرفع الفاعل ونصب المفعول ونحو ذلك من الأَحكام النحوية واللغوية. والثاني- الحكم العادي العقلي: كقولنا فِي الإثبات: "الكل أكبر من الجزء" وَفِي النفي: "الكل أصغر من الجزء".

فالحكم العادي قد يطلق على ما يستند إِلَى شيء من العقل وَالنقل، وَيُطلق أَيْضًا على مَا اسْتَقر فِي النُّفُوس من الْأُمُور المتكررة المقبولة عِنْد الطباع السليمة،

(١) ينظر: المصباح المنير للفيومي ١/١٤٥ (ح ك م).

(٢) ينظر: التعريفات للجرجاني ص٩٢، ومعجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم للسيوطي ص١١٧.

وعَلى مَا اسْتمرّ الزَّمَان على حكمه وَعَاد إِلَيْهِ مرة بعد أُخْرَى، وعَلى مَا وَقع فِي الْخَارِج على صفة اتِّفَاقًا[1].

والحكم النحوي يقسَّم ستة أقسام: (واجب وممنوع وحسَن وقبيح وخلاف الأَوْلى وجائز على السواء)؛ فالواجب كرفع الفاعل ونصب المفعول، والممنوع كأضداد ذلك، والحسَن: كرفع المضارع الواقع جزاءً بعد شرطٍ ماضٍ نحو: "إن جئتني أكرمُك"، والقبيح: كرفعه بعد شرط مضارع نحو: "إن تذاكرْ تنجحُ"، وخلاف الأَوْلى: كتقديم الفاعل في نحو: "ضرب غلامُه زيدًا"، والجائز على السواء: كحذف المبتدأ أو الخبر، أو إثباتهما؛ حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضى له[2].ذ

وقد وجدت اشتراكًا بين النحو والصرف والعروض والقافية في ثمانية أحكام هي كالآتي:

١- التسكين موجِب (اشترك فيه النحو والصرف والعروض والقافية).

٢- يُغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل (اشترك فيه النحو والصرف والعروض).

٣- الشيء يعطى حكم الشيء إذا جاوره (اشترك فيه النحو والصرف والعروض والقافية).

٤- الضمير مع ما قبله كالكلمة الواحدة (اشترك فيه النحو والصرف والقافية).

٥- المنزلة بين المنزلتين (حكم بين الحكمين) (اشترك فيه النحو والصرف والعروض والقافية).

٦- الامتناع من وضع المضمر موضع المظهر (اشترك فيه النحو والقافية).

٧- إجراء الحركة مجرى الحرف والعكس (اشترك فيه النحو والصرف والقافية).

---

(١) ينظر: الكليات لأبي البقاء الكفوي ١/ ٣٨١.

(٢) ينظر: الاقتراح في أصول النحو للسيوطي ص٤٨، ٤٩.

٨- إقلال الحفل بما يلطف من الحكم (اشترك فيه النحو والصرف والقافية).
وإليك بيان الاشتراك في الحكم.

المبحث الأول
التسكين مُوجِب

من خلال مذاكرتي لمؤلفات النحاة وجدت أثرًا للتسكين في التراكيب والأبنية؛ فظهر لي أن تسكين الكلمة يوجب أحكامًا نحوية أو صرفية لم تكن قبل التسكين.

ومما وجدته في النحو والصرف معًا قاعدة (الواو والياء إذا سُكِّن ما قبلهما جرتا مجرى الصحيح) [(١)]، ويتضح ذلك في أن الاسم المنقوص الذي حرف إعرابه ياء قبلها كسرة نحو (قاضٍ وماضٍ) يستثقل فيه الضم والكسر على الياء المكسور ما قبلها؛ فلم تستطع أن تقول: "هذا قاضِيٌ ومررتُ بقاضيٍ" و"هذا الماضِيُ ونظرت في الماضِيٍ"، وذلك محسوس؛ لضعف الياء وثقل حركتي الضم والكسر مع تحرك ما قبل الياء بحركة ثقيلة هي الكسرة.

فإن سُكِّن ما قبل الياء –وما قبل الواو كذلك– لم تستثقل حركتا الضم والكسر على الياء أو الواو، وذلك نحو: "هذا ظَبْيٌ ودلوٌ"، و"نظرت في ظبيٍ ودلوٍ"[(٢)]؛ فالتسكين أوجب تحريك المختوم بياء بالضم أو الكسر، لكن الحكم قبل وجود التسكين لم يكن كذلك.

وأما الفتحة فلا تستثقل على الياء مع كسرة ما قبلها؛ لخفتها، وذلك نحو: "رأيت القاضيَ، واستحضرتُ ماضيًا".

* وقال أبو البقاء العكبري في علة ما أوجبه التسكين: "وإذا سكِّن ما قبل الياء جَرَتْ بوجوه الإعراب لثلاثةِ أوجهٍ:

(١) ينظر: المنصف لابن جني ٢٤٧/١، ٢٦٨، ١٢٢/٢، ٢٥٤،

(٢) ينظر: شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش ص٣٩٤، وشرح الرضي ٩٨/١.

أحدها- أنَّ المنقوص منع من ضم الياء وكسرها للثقل الحاصل بحركتها وحركة ما قبلها وقد زال ذلك.

والثاني- أنَّك لو سكنت الياء لجمعت بين ساكنين.

والثالث- أنَّ ما قبل الياء إذا سكِّن أشبه الحرف الموقوف عليه في سكونه فتكون الياء كالحرف المبدوء به، والابتداء بالساكن ممتنع"[١].

* وقد عقد المبرد بابًا في مقتضبه[٢] سماه (هذا باب ما يصح من ذوات الياء والواو لسكون ما قبله وما بعده)، ومثَّل له بصحة الواو والياء وعدم قلبهما في نحو: (قاوَل وبايَع وتساير وقُوَّل وقُوَّال وبَيَّاع وأقياد وأحوال)؛ فجرت الواو والياء مجرى الحرف الصحيح؛ فلم يعلَّا لسكون ما قبلهما.

وعلَّل لذلك ابن جني بقوله: "لأن أصل الاعتلال في الواو والياء إنما هو لشبههما بالألف، وإنما يكونان كذلك إذا سكَنتا وكان قبل الياء كسرة -كـ(ميزان) التي أصلها (مِوزان)؛ فأُعلت لسكونها وكسر ما قبلها-، وقبل الواو ضمة -كـ(مُوقن) التي أصلها (مُيْقن)؛ فأعلت لسكونها وضم ما قبلها-، فإذا سكن ما قبل الواو والياء خرجتا عن شبه الألف؛ لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا"[٣].

ومِن ثَمَّ وجدنا أن التسكين قد أوجب صحة الواو والياء وعدم إعلالهما كما أُعلا في (ميزان وموقن) وهما ساكنان وما قبلهما متحرك، وكما أعلا في (قال وباع) التي أصلهما (قَوَل وبيَع) وهما متحركان وما قبلهما منفتح؛ وعليه فلم يعلَّا في (قاول وبايع) لسكون ما قبلهما، ولم يعلَّا في (أحوال وأقياد) لسكون ما قبلهما وما بعدهما.

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٨٦/١.

(٢) ٢٧١/١.

(٣) المنصف ١٢٢/٢ (بتصرف).

وما وجدته في الصرف من هذا الحكم كثير؛ فمنه في باب النسب: إنْ كانَ قبلَ الياءِ المشدَّدةِ حرفان مثل (عَدِيٍّ وقُصَيٍّ) بوزان (فَعيل وفُعَيْل) فمن العرب مَنْ يُقرُّه على حالِه ويجمعُ بين أربع ياءات (ياءي النسب والياءان المشددتان)، وهو مستثقلٌ.

والأكثر الأقيَسُ أنْ تحذِفَ الياءَ الساكنةَ وهي ياء (فعِيل) وتُبدل من الكسرة فتحةً فتقلب الياء المتحركة ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم تقلب الألف واوًا فتصير إلى (عَدَوِيٍّ) فِرارًا من الثقل، وتقول في النسب إلى (قُصَيٍّ): "قُصَوِيٌّ" بحذف ياء (فُعَيل) وقلب الياء الثانية ألفًا لانفتاح ما قبلها، ثم قلبها واوًا.

فإنْ سُكِّن ما قبلَ الياء نحو (ظَبْيٌ) أقررتَ الياءَ في النسب فقلتَ: "ظَبْيِيٌّ" لا خلاف في هذا(١).

فالملحوظ أن التسكين صار موجبًا لإقرار الياء في النسب وعدم حذفها، كما حذفت في (عَديّ وقُصيّ)، فوجود التسكين أوجب حكمًا لم يكن قبل التسكين.

علمًا بأن تسكين ما قبل المختوم بياء يمحو تشديد الياء؛ لأن المشدَّد أولُه ساكن؛ فلا يسكن ما قبله؛ حتى لا يلتقي ساكنان.

*** ومنه في النسب أيضًا: أنك إذا نسبتَ إلى اسمٍ أقررتَه على حاله، ويسْتثنَى من ذلك كلمات منها: الثلاثيُّ المكسورُ العين مثل (نَمِر) و(إبِل) فإنَّ عينَه تُفتحُ في النَّسب فِرارًا من تَوالي الكسرات والياءات؛ فيقال: "نمَريٌّ وإبَلِيٌّ".**

فإن كانَ المكسورُ العين أربعةَ أحْرُفٍ مثل (مغْرِب) و(تغْلِب) فأكثرهم يقرُّ الكسرةَ في النَّسب؛ فيقول: "مغرِبيٌّ وتغلِبيٌّ"؛ وذلك لوجهين يتعلقان بالتسكين:

---

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٥٠، ١٥١.

أحدهما- أنَّه لما سكِّن ما قبل العين صارَ المتحرك بالكسر بمنزلة أوَّل كلمةٍ والذي قبله كآخر كلمة موقوفٍ عليها فيقرُّ الكسرة كالنسبِ إلى عِدَة بكسر ما قبل ياءي النسب فيقال: "عِدِيٌّ".

والثاني- أنَّ كثرة الحروف والفصل بالسَّاكن غلبا على الكسرة وصارت كالمنسيِّ معهما.

ومن النحاة -كالمبرد[١] وابن السراج[٢] والصيمري[٣] - مَنْ يفتحُها قِياسًا على الثّلاثيِّ؛ فيقول: "مغرَبيٌّ وتغلَبيٌّ"، وهو اختيار الجزولي[٤]، وحجتهم تتعلق بالتسكين أيضًا؛ وذلك أن الثاني ساكن والساكن كالميت المعدوم؛ فصار الاسم كأنه ثلاثي؛ فيعامل معاملة الثلاثي المكسور الوسط[٥].

فالتسكين أوجب عند الأكثرين إقرارَ نسبِ (مغرب وتغلب) على حاله دون تغيير؛ فله تأثير إيجابي. والتسكين عند المبرد ومن وافقه لم يغيِّر شيئًا في الكلمة فهو كالمعدوم؛ لذا جاز فتح وسط الكلمة كالثلاثي؛ فله تأثير سلبي.

وبابُ الهمز مليءٌ بما أوجبه التسكين نطقًا وكتابةً فارجع إليه.

وبعدُ فوجودُ نماذجَ نحويةٍ وصرفيةٍ لهذا الحكم أمرٌ بدَهيٌّ؛ للعلاقة الوطيدة بين العِلمين؛ لأنهما بمثابة علم واحد، لكنك حينما تجد نماذجَ تندرج تحت هذا الحكم من العروض والقافية فهذا هو الذي تقف عنده بنظرٍ وتأمُّلٍ، وهو مما يدلُّك على متانة علاقة العروض والقوافي بالنحو والصرف.

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٤٦/٥، وشرح الكافية الشافية ١٩٤٧/٤، ولم أجد رأيه في كتبه المطبوعة.

(٢) ينظر: الأصول في النحو ٦٤/٣.

(٣) ينظر: التبصرة والتذكرة ٥٨٦/٢.

(٤) ينظر: المقدمة الجزولية ص٢٣٥.

(٥) ينظر: اللباب ١٤٦/٢، ١٤٧، وشرح الشافية ١٨/٢، ١٩.

فمما وجدته في العروض أن إضمارَ بحرِ الكاملِ المبنيِّ على (متَفاعلن) بتسكين ثانيه فتصير (متْفاعلن) وتحوَّل إلى (مستفعلن) منعَ من خرم هذا البحر، وقد سبق توضيح ذلك في أول مبحث في هذا البحث.

ومِن ثَمَّ كان التسكينُ موجبًا عدم خرم بحر الكامل.

ومما وجدته في القوافي أن الهاءَ الأصليةَ المحرَّكَ ما قبلها يمكن أن تعدَّها رويًّا، وإن شئتَ جعلتها وصلًا ولزمتَ الحرف الذي قبلها ليكون رويًّا[1] مثل قول الشاعر:

١٠-أُعطيتُ فيه طائعًا أو كارِهَا
حديقةً غلباءَ في جدارِها
وفرسًا أنثى وعبدًا فارِها[2]

أما الهاءُ الزائدةُ المحرَّكُ ما قبلها فلا تُعدُّ رويًّا البتة، وذلك مثل هاء الضمير الساكنة أو المتحركة المحرك ما قبلها كـ(عملهْ وعملهَا)، ومثل الهاء المنقلبة عن تاء التأنيث محركًا ما قبلها كـ(فاطمَهْ)، ومثل هاء السكت.

فإن سكِّن ما قبل الهاء أصليةً كانت أم زائدة صارت رويًّا ولم تكن وصلًا؛ لأن الساكن لا يكون له وصلٌ إنما الوصل للمتحرك يولِّد مثلَ حركته[3]، وذلك مثل قوله:

---

(١) ينظر: المفصل في العروض والقافية لعدنان حقي ص ١٦٨.

(٢)الرجز بلا نسبة في المحكم ٥٦٦/٢ (ح ك م) ٣٠٦/٤ (ف ر هـ) ٢٤٣/٨ (ض و ر)، والقوافي للتنوخي ص١٣١.

اللغة: حديقة غلباء: ملتفة [مختار الصحاح ص٢٢٨ (غ ل ب)].

(٣) ينظر: القوافي للأخفش ص ٧٩، والعقد الفريد ٣٤٧/٦ وما بعدها.

١١أسَفَرتَ عن أفعال سوءٍ أصبحَتْ بين الأنـامِ قليلـةَ الأشبَـاهِ
وتقـول إنك من سلالةِ حيدرٍ أفأنـتَ أصـدَقُ أم رسولُ اللهِ[١]

فالهاء في البيتين أصلية وهي رويٌّ؛ لأن ما قبلها ألفٌ ساكنة؛ إذ القافية مردفة بالألف.

ومثال الهاء الزائدة:

١٢. قِس بالتجارب أعقابَ الأمور كما تقيسُ بالنعل نعلًا حين تحذُوهـا
أموالُنـــا لـــذوِي الميـــراث نجمعُهـــا ودُورُنا لخراب المـوت نبنِيـها[٢]

فالهاء في البيتين ليست من أصل الكلمة بل هي ضمير، ومع ذلك جعلت رويًّا لسكون ما قبلها؛ إذ القصيدة مردفة بالواو والياء الساكنتين.

وأوضح منه قوله:

١٣- أيها القلبُ لا تدَعْ ذكرَك المو تَ وأيقِنْ بمـا ينـوبُك منْـهُ
إنَّ فـــي المـــوتِ عبـــرةً واتعاظًـــا فازجُرِ القلبَ عـن هواكَ ودَعْهُ[٣]

فالهاء هنا زائدة؛ لأنها ضمير، وهي روي وليست وصلًا؛ لأن ما قبلها ساكن، ويدل على ذلك أنه أتى قبل الهاء بنونٍ في البيت الأول وبعينٍ في الثاني.

(١) البيتان من الكامل بلا نسبة في المفصل في العروض والقافية ص١٦٨،
(٢) البيت من البسيط بلا نسبة في القوافي للأخفش ص٨٠، ٨١، وأهدى سبيل إلى علمي الخليل، د/ محمود مصطفى، ص٩٤.
(٣) البيتان من الخفيف بلا نسبة في القوافي للتنوخي ص٩٧.

وقد يجتمع في الروي هاءٌ أصلية وأخرى زائدة والذي قبلهما ساكن مثل قوله:

١٤-أصـــبحتِ الـــدنيا لأربابِهـــا ملهًى وأصبحتُ لها ملْهـى

كأننـي أُحرَمُ منها علـى قدر الـذي نـال أبـي منْها[١]

وكذلك الأمر في الواو والياء؛ فهما لم يكونا رويًّا إذا تحرك ما قبلهما، أما إذا سكن ما قبلهما كـ(دلْو وظبْي) صارا رويًّا[٢].

فالسكون أوجب جعل الهاء والواو والياء رويًّا.

وبذلك اتضح الاشتراك بين النحو والصرف والعروض والقوافي في كون التسكين موجِبًا أمورًا لم تكن واجبة.

(١) البيتان من السريع بلا نسبة في العقد الفريد لابن عبد ربه ٣٤٧/٦.

(٢) ينظر: الفصول في القوافي لابن الدهان ص ٥٥.

المبحث الثاني

يُغتفَر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل

هذا حكم ذكره النحاة المتأخرون، وعبَّروا عنه أيضًا بأنه (يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع)[(١)]، وسبب ذلك كما قال ابن النحاس: "إنما جاز في الثواني ما لم يجز في الأوائل من قِبَل أنه إذا كان ثانيًا يكون ما قبله قد وفَّى الموضع ما يقتضيه؛ فجاز التوسع في ثاني الأمر، بخلاف ما لو أتينا بالتوسع من أول الأمر؛ فإنا حينئذٍ لا نعطي الموضع شيئًا مما يستحقه"[(٢)].

وأمثلة هذا الحكم في النحو كثيرة؛ فقد جُعل علة في نحو قولهم: "كل شاةٍ وسخلتها بدرهم"؛ فسخلة معطوف على شاة، وكان ينبغي أن تضاف "كل" إلى "سخلتها" كما أضيفت إلى "شاة"؛ فيقال: "وكلُّ سخلتِها"، ولم يجز ذلك؛ لأن (كل) لا تضاف إلى المعرفة المفرد، وجاز جر "سخلتها" بالعطف؛ لأنه يغتفر في الثاني وهو المعطوف ما لا يغتفر في الأول وهو المعطوف عليه[(٣)].

ونحو: ظهور (أنْ) مع المعطوف على المنصوب بعد (حتى) في قوله:

١٥- حتى يكونَ عزيزًا في نفوسهمُ أو أن يَبين جميعًا وهْو مختارُ[(٤)]

---

(١) ينظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ٤٣٨/٢ وما بعدها.

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر ٤٤٤/٢، ولم أجده في التعليقة على المقرب لابن النحاس.

(٣) ينظر: مغني اللبيب ٦٩٩/٦.

(٤) البيت من البسيط ليزيد بن حمار -أو حِمَّان- السكوني في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣٠٠/١، ٣٠١، والدرر اللوامع ١٤/٢، وبلا نسبة في مغني اللبيب ٦٩٦/٦.
والضمير في "نفوسهم" يعود على بني شيبان، ومعنى "يبين": يفارق.

فـ"أنِ" الناصبة تضمَر وجوبًا بعد "حتى" هنا؛ لأنها بمعنى (إلى أن يكون)، ويجوز أن تكون "حتى" بمعنى (كي)، ولكنها ظهرت في المعطوف "أو أن يَبين"؛ لأن الثواني تحتمل ما لا تحتمله الأوائل(١).

ومنه: أنه يجوز "مررت برجلٍ قائمٍ أبواه لا قاعدَينِ"، وإن كان مخالفًا للقياس؛ فقولك: "لا قاعدينِ" معطوفٌ على "قائمٍ" وليس في قولك: "قاعدينِ" شيءٌ يرجعُ إلى "رجلٍ"، كما كان في قولك: "قائمٍ أبواهُ" ضميرٌ يرجع إلى "رجل"؛ فجاز هذا في المعطوف لأنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل، ويمتنع "مررت برجلٍ قائمينِ لا قاعدٍ أبواه" على إعمال الثاني لِلُزومِ استتار الضمير في "قائمين" مع جريان الصفة على غير من هي له، وهو لا يجوز في الأوائل(٢).

ومما يغتفر في الثواني ولا يغتفر في الأوائل حذف الزوائد في علم الصرف؛ فإنك تجد الزوائد المصدَّرة كالميم والهمزة لا تحذف في تكسير ما زاد عن أربعة أحرف وتصغيره، وإنما يحذفون ثواني الزوائد؛ إذ يغتفر فيها ما لا يغتفر في أوائلها؛ فتجدهم يجمعون (منطلق ومستخرج) على (مطالق ومخارِج) ويصغرونهما على (مطيلق ومخيرِج) بإبقاء الميم لأوليتها وحذف النون والسين والتاء لثانويتهن.

ونجد أثر هذا الحكم موجودًا في القواعد العروضية؛ فإن الزِّحاف والعلة في هذا العلم يعنيان التغيير الذي يحدث في التفعيلة بحذف أو تسكين أو زيادة.

والزحاف هو تغيير بالحذف أو التسكين يدخل على الحرف الثاني من السبب الخفيف أو الثقيل، ولا يلتزم؛ فإن وجد في بيت من القصيدة لا يلزم وجوده في باقي الأبيات.

(١) ينظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣٠١/١، ٣٠٢، وهمع الهوامع ٣٠٠/٢.

(٢) ينظر: الأصول في النحو ٣٠٧/٢، وحاشية الصبان ٩٠/٣.

ومن أمثلته الخبن وهو حذف الثاني الساكن، كحذف الألف من (فاعِلن) فتصير (فعِلن)، والإضمار وهو تسكين الثاني المتحرك، كتسكين تاء (متَفاعلن) فتصير (متْفاعلن)، وإن حذفت هذه التاء بعد تسكينها سُمِّي وقصًا[1].

والعلة هي كل تغيير لا يخص ثواني الأسباب، وهي لازمة في جميع أبيات القصيدة، وهي قسمان: علل زيادة كالترفيل وهو زيادة سبب خفيف على تفعيلة آخرها وتد مجموع مثل (متفاعلن) يزاد عليها (تن) وتحول إلى (متفاعلاتن)، وعلل نقص كالحذف وهو حذف سبب خفيف من آخر التفعيلة مثل حذف (لن) من (فعولن) أو (مفاعيلن) [2].

إذن الزحاف يدخل في ثواني الأسباب، وهو مغتفر، والعروضيون يقولون حينما يقابلهم زحافٌ في التقطيع: "هو زحاف لا يعتدُّ به"، بعكس العلة؛ فإنها غير مغتفرة؛ إذ يعتد بها وتلزم –غالبًا– في جميع أبيات القصيدة؛ فجازت الزحافات؛ لدخولها في الثواني وعدم دخولها في الأوائل؛ إذ يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل.

تنبيه: نظرًا لاحترام العروضيين لقواعدهم غيَّروا كتابة تفعيلتين في بحري الخفيف والمضارع؛ وذلك أنا قد عرفنا أن الزحاف يختص بثواني الأسباب ولكن الفاء في السبب الخفيف الثاني في (مستفعلن) الخفيف لم تتعرض لزحاف الطي وهو حذف الرابع الساكن، وفيه كسر لقاعدة (الزحاف يختص بثواني الأسباب)، وللهروب من هذه المشكلة جُعلَت (مستفعلن) الخفيف هكذا (مستفع لن) (سبب خفيف+ وتد مفروق+ سبب خفيف) بعد أن كانت (سببين خفيفين + وتد مجموع)،

(١) ينظر: شفاء الغليل في علم الخليل لمحمد المحلي ص٦٩، والمفصل في العروض والقافية ص١٩.

(٢) ينظر: شفاء الغليل ص ٩٧.

وبذلك أصبح عدم دخول الطي في تفعيلة البحر مستساغًا مقبولًا؛ لأن الفاء الرابعة أصبحت في وتد مفروق وليست في سبب خفيف.

وحدث ذلك أيضًا في بحر المضارع؛ فلم يدخل الخبن (حذف الثاني الساكن) في تفعيلة (فاعلاتن)؛ إذ لم تجد فيها (فعلاتن)، وهروبًا من كسر قاعدة (الزحاف مختص بثواني الأسباب) غيَّروا كتابة التفعيلة؛ فجعلوها هكذا: (فاع لاتن)، وبذلك تكون الألف الثانية موجودة في وتد مفروق وليس في سبب خفيف[1].

(١) ينظر: التسهيل في علمي الخليل، د/ أحمد سليمان الياقوت، ص ٨٧، ٩٢.

المبحث الثالث

الشيء يعطى حكم الشيء إذا جاوره

هناك أحكام نحوية وصرفية كثيرة صَدَرت بسبب الجوار[١].

ومن ذلك في النحو: الجر بالمجاورة في قولهم: "هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ" والخراب للجحر لا للضب؛ فكان حق "خرب" أن تكون مرفوعة، ولكنها جرَّت لمجاورتها لكلمة "ضبٍّ" المجرورة.

ومنه أيضًا أن البصريين اختاروا في باب التنازع إعمال الثاني لأنه أقرب إلى المعمول؛ فروعي فيه جانب القرب وحرمة المجاورة.

ومما يدل على مراعاة القرب والمجاورة أنهم في قولهم: "خشَّنتُ بصدره وصدرِ زيد" أجازوا في المعطوف وجهينِ: النصب حملاً على المعنى، والخفض حملاً على اللفظ، وأجودهما الخفض؛ فاختاروا الخفض حملاً على الباء –وإن كانت زائدة في حكم الساقط– للقرب والمجاورة[٢].

وذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط جُزم لمجاورته للمجزوم وهو فعل الشرط[٣].

وقال أبو البقاء العكبري: "المجاورة توجب كثيرًا من أحكام الثاني للأول والأول للثاني، ألا ترى إلى قولهم: "الشمس طلعتْ" وأنه لا يجوز فيه حذفُ التاء لما جَاوَرَ الضَّمير الفعل، وكذلك "قامت هندٌ" لا يجوز فيه حذف التاء؛ فلو فَصلت بينهما جازَ حذفها، وما كان ذاك إلا لأجلِ المجاورة"[٤].

---

(١) ينظر: الخصائص ٢١٨/٣ وما بعدها، ومغني اللبيب ٦٦٠/٦ وما بعدها.

(٢) ينظر: الكتاب ٧٤/١، ٩٢، والمقتضب ٧٣/٤، والإنصاف ٩٢/١.

(٣) ينظر: الإنصاف ٦٠٧/٢.

(٤) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ص٢٥٤.

ومنه في الصرف أنهم همزوا الواو الساكنة كما في قراءة: ﴿يُؤْقِنُونَ﴾[1]، وكما في قول جرير:

١٦- أحَبُّ المُؤْقِدَيْنِ إليَّ مُؤْسَى وجعدةُ إذ أضاءهما الوقودُ[2]

بهمز "المُوقدينِ" و"موسى" بناءً على إعطاء الواو المجاورةِ للضمة حكم الواو المضمومة التي هُمزت في نحو (أُجوه وأُقِّتت وأدؤُر وأنؤُر).

ومنه قولهم في (صُوَّم): "صُيَّم"، وفي (جُوَّع): "جُيَّع" بإبدال الواو ياءً وإن كان ما قبلها مضمومًا؛ حملاً على قولهم في (عُصُوٍّ): "عِصِيٍّ"؛ لأن العين لما جاورت اللام حملت على حكمها في القلب[3].

ومنه أيضًا أنهم أجازوا النقل لحركة الإعراب إلى ما قبلها في الوقف نحو: "هذا بَكُرْ ومررت بِبَكِرْ"؛ فـ"بكر" الأولى مرفوعة وتم نقل حركتها في الوقف إلى عين

(١) من الآية (٤) سورة البقرة، والقراءة لأبي حية -أو حيوة- النميري [ينظر: إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ص٨٥، والكشاف للزمخشري ١٥٧/١، ومعجم القراءات القرآنية ٢٠/١].

(٢) البيت من الوافر لجرير في ديوانه ٢٨٨/١، والخصائص ١٧٧/٢، وبلا نسبة في الممتع لابن عصفور ٩١/١، ٣٤٢، ٥٦٥/٢.

اللغة والمعنى: موسى وجعدة: ابنا جرير، وقيل: موسى: ابنه، وجعدة: ابنته [ينظر: شرح شواهد المغني ٩٦٣/٢، وشرح شواهد شرح الشافية ٤٣٢/٤]. "الوُقود" -بضم الواو- مصدر "وقدت النار: أي اشتعلت"، و"الوَقود" -بالفتح-: الحطب الذي يوقد، وقد روي هنا بالوجهين، وأريد به هنا وَقُود نار الْقِرَى كما هو عادة العرب، يوقد الكريم منهم نارًا على موضع عالٍ ليهتدي بها إليه الغريب والمسافر فيأتي إلى قِرَاه [شرح شواهد شرح الشافية ٤٣١/٤].

(٣) ينظر: الخصائص ١٧١/٢، ٢١٨/٣، ٢١٩، ومغني اللبيب ٦٦٨/٦: ٦٧٠، والأشباه والنظائر ١٢/٢، ١٣.

الكلمة، والثانية مجرورة وتم نقل حركتها في الوقف إلى عين الكلمة؛ وإنما فعلوا ذلك لمجاورة اللام للعين[١].

ومما يدهشك أنك تجد هذا الحكم في العروض والقوافي فيما يخص الشعر المقيد:

فمما وجدته في العروض والقافية معًا أن الخليل أجاز الساكن مع المتحرك في ضربِ بحر السريع في الشعر المقيد؛ وذلك أن بحر السريع يتكون من (مستفعلن مستفعلن مفعولاتُ)، والضرب الذي هو (مفعولات) قد يدخله الصلم وهو حذف الوتد المفروق من آخر التفعيلة؛ فتصير (مفعولات) (مفْعو) وتحوَّل إلى (فعْلُن) –بسكون العين–، وقد يدخله الخبل والكسف، أي: إن (مفعولاتُ) يحذف منها الثاني والرابع الساكنين (الخبل)، والسابع المتحرك (الكسف)؛ فتصير (مُعُلا) وتحوَّل إلى (فعِلُن) –بتحريك العين–[٢]؛ ولذلك أجاز الخليل اجتماع (فعْلن) الساكن العين مع (فعِلُن) المتحرك العين في الشعر المقيد؛ وذلك للجوار؛ لأن المقيد إذا سكِّن اعتمد الساكنُ على حرف قبل الرويِّ لا يزول وهو المتحرك قبله[٣]؛ فكلمة (تعلـمْ) لو كانت قافية لاعتمد حرفُ الرويِّ الذي هو الميم الساكنة على اللام المتحركة قبلها؛ لمجاورتها إياها.

وقد ضعَّف الأخفش مذهب الخليل؛ حيث قال: "وهذا مذهب ضعيف؛ لأنه لا يدرى أن العرب أرادت هذا بعينه، أو أخرجت شعرًا من شعر، وإن كان قد يقول

(١) ينظر: الخصائص ٣/٢٢٠.

(٢) ينظر: البناء العروضي للقصيدة العربية ص ١٣٣، ١٣٤.

(٣) ينظر: القوافي للأخفش ٨٢.

الرجلُ منهم أعاريضَ لم يقُلْها أحدٌ قبله، ولم نسمع بما زعم الخليلُ أنها خرجت منه"[١].

ورأيُ الأخفش هو الراجح في تقديري؛ لأن (فعْلن) الساكنة العين من ضرب له عروض مطوية مكسوفة، و(فعِلن) المتحركة العين من ضرب آخر له عروض مثله[٢]؛ فهناك تباعد في الأعاريض والأضرب، ولا يمكن تلفيق وزن بوزن، وإخراج وزن من وزن، وهذا معنى "إخراج شعر من شعر" كما نص الأخفش.

وإن قيل: إن ما دخل زِحافٌ وليس علة فالرد جاء من قبَل الأخفش أيضًا بقوله: "آخر البيت لا يدخله الزِّحَاف أبدًا، ولا يكاد يُزاحف في الجزء الذي فيه القافية"[٣].

ومما وجدته من هذا الحكم في القوافي أن ابن جني قال: "الخليل استقبح نحو (العقُقْ) مع (الحَمِقْ) مع (المخترَقْ) في القوافي المقيدة[٤] ؛ وذلك لأن هذه الحركات قبل الرويِّ المقيَّد لمَّا جاورتْه وكان الرويُّ في أكثر الأمر وغالب العُرفِ مطلقًا لا مقيَّدًا صارت الحركة قبله كأنها فيه؛ فكاد يلحق ذلك بقبح الإقواء"[٥].

فالإقواء يدخل في الرويِّ، والتحريك الوارد في (العقُقْ والحمِق والمخترَق) موجود فيما جاور الرويَّ؛ فأُعطي ما جاور الرويَّ حكمَ الرويِّ؛ لأن الرويَّ مقيد (ساكن).

---

(١) القوافي للأخفش ص ٨٢، ٨٣.

(٢) ينظر: كتاب العروض لابن جني ص ١٢٠، ١٢١، والبناء العروضي ص١٣٣، ١٣٤.

(٣) القوافي للأخفش ص ٨٢.

(٤) ينظر أرجوزة رؤبة في ديوانه ص ١٠٤ وما بعدها.

(٥) الخصائص ٣/٢٢٠، وينظر: القوافي للأخفش ٣٨.

"وسُميت حركة التوجيه الذي هو حركة ما قبل الرويِّ المقيد بهذا الاسم لما تقرر في هذا الفن من أن الحركة قبل الساكن كالحركة عليه؛ فكأن الرويَّ موجَّه بها أي: مصيَّرٌ ذا وجهين: سكون وتحرك"(١).

علمًا بأن ما قبل الرويِّ لم يأخذ حكم الرويِّ كليةً بل هو استقباحٌ لا امتناع؛ نظرًا للتناسب الصوتي في اتحاد حركة التوجيه؛ ولذلك كان ابن جني دقيقًا حينما قال: "استقبح الخليل"، وقال: "فكاد يلحق ذلك بالإقواء"؛ لأنه ليس في الحقيقة إقواء.

وقد أجاز الأخفش تغيير حركة التوجيه؛ لكثرة ما جاء منه في الشعر المقيد(٢).

(١) المفصل في العروض والقافية لعدنان حقي، ص ١٨٤

(٢) ينظر: القوافي للأخفش ص ٣١، ٣٢، ٥٤.

المبحث الرابع

الضمير مع ما قبله كالكلمة الواحدة

في العربية كلمتان تعدُّ من قبيل الكلمة الواحدة فتأخذ أحكامًا بعدم الفصل بينهما كالمضاف والمضاف إليه، أو بالمنعِ من الصرف كالمركب المزجي، أو بالبناء كتركيب (خمسة عشر) و(لا رجلَ) لجعلهما كالكلمة الواحدة.

ومما كان كلمتينِ وجُعل كالكلمة الواحدة فأخذ أحكامًا نحوية وصرفية الضمير مع ما قبله؛ وذلك لأن الضمير منوطٌ بما قبله جارٍ مجرى بعضه منه؛ لأنه لا يجوز أن يستأنف الضمير دون أن يتقدمه مظهره، ألا ترى أنك لو قلتَ من غير تقدم ذكرٍ: "رأيته" أو "هو كريمٌ" لم يستقم الكلام؛ لصلاحه لكل رجل تراه أو يوصف بالكرم.

وإذا أضمرتِ العربُ بغير تقدم فإنها تفسِّره بعد ذلك نحو: "رُبَّه رجلاً"؛ فلذلك كان الضمير محتاجًا إلى ما قبله؛ فصار كالجزء منه[1].

<u>وتجد ذلك في أحكام نحوية منها:</u>

*ذكر أكثرُ النحاة أن الفعل الماضيَ مبنيٌّ على الفتح كـ(ضربَ)، وأما (ضربْتُ) ونحوه فالسكون عارضٌ أوجبه كراهتهم توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة –يعني: الضمير وما قبله أو الفعل والفاعل–، وكذلك ضمة (ضربُوا) عارضة لمناسبة الواو التي هي ضمير الجماعة، وهي والفعل الذي قبلها كالكلمة الواحدة.

فالضمير المتصل هو كالجزء مما قبله، ولا سيما إذا كان فاعلًا؛ لأن الفاعل مع فعله كالكلمة الواحدة[2].

---

(١) ينظر: القوافي للإربلي ص٧١، ٧٢.

(٢) ينظر: شرح الرضي ١٤/٤، وشرح ابن عقيل ٤٣٩/١.

وذهب ابن مالك إلى أن جعل الفعل مع تاء الفاعل كالكلمة الواحدة وعدم جعل الكلمة مع تاء تأنيثها كالكلمة الواحدة تحكُّم، ومِن ثَمَّ اختار أن الموجب لسكون آخر الفعل في (ضربتُ) ونحوه تمييز الفاعل من المفعول في نحو (أكرمْنا) بالسكون و(أكرمَنا) بالفتح، وحُملت التاء ونون النسوة على (نا) الفاعلين للمساواة في الرفع والاتصال(١).

*الجزم من خصائص الأفعال والجر من خصائص الأسماء؛ ولذلك تحامت العرب من دخول الكسر في الأفعال، وإنما يدخلها الكسر عند اتصالها بياء المتكلم أو عند التخلص من الساكنين نحو قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ﴾(٢)، أما اتصال الفعل بياء المتكلم فقد تحاموا منه بدخول نون قبل الياء تسمى (نون الوقاية) مثل (أكرمَني ويُكرمُني)، وأما التخلص من الساكنين فلم يبالوا كثيرًا بدخول الكسر في الأفعال لأجله؛ لأنه كسر عارض، بخلاف ياء المتكلم مع الفعل؛ إذ هي معه كالكلمة الواحدة، أما "ادعوا" في الآية فهي كلمة مستقلة عن "قل"(٣)؛ فاعتبارُ الضمير مع ما قبله كالكلمة الواحدة ترجَمَ حكمًا نحويًّا بدخول نون الوقاية في الفعل الذي لحقته ياء المتكلم.

ومما وجدته في الصرف أنهم اشترطوا لقلب الواو ياءً وإدغامها في الياء في نحو (سيِّد وميِّت) اللذَيْنِ أصلهما (سيوِد وميْوت) بالآتي:

أَن تجتمع الواوُ والياءُ، وأن يكون السابقُ منهما أَصلًا لا مبدلًا من غيره، وأَن يكون ساكنًا، وأَن يكون سكونُهُ أَصليًّا لا عارضًا، وأن تكونا في كلمة واحدة مثل (سيِّد وميِّت وطيّ وليّ)، أو فيما هو كالكلمة الواحدة، وذلك نحو: "هؤلاءِ معلِّمِيَّ

(١) ينظر: شرح التسهيل ١٢٥/١، وحاشية الصبان ٨٧/١.
(٢) من الآية (١١٠) سورة الإسراء.
(٣) ينظر: شرح الرضي ٤٤٩/٢، ٤٥٠.

ومُكرِميَّ"، والأصل: (معلمُوي ومكرموي)؛ حيث اجتمع جمع المذكر السالم المحذوف نونه للإضافة مع ياء المتكلم، والسابق منهما متأصل ذاتًا وسكونًا فقلبت واو الجمع ياءً وأدغمت في الياء؛ فالضمير وما أضيف إليه كالكلمة الواحدة(١)، وعليه أخذت الكلمتان حكمًا صرفيًّا بإبدال الواو ياءً.

وإذا اجتمعت الواو والياء في كلمتين نحو: "يدعُو ياسر" و"يجري وائل" فلا قلب(٢)؛ لأنهما ليستا بمثابة كلمة واحدة كالضمير وما أضيف إليه.

*ومنه في الصرف أيضًا أن حروف الاستعلاء وهى ما يرتفع بها اللسان ويجمعها "قِظْ خُصَّ ضغط"(٣) تمنع الإمالة؛ وذلك لمناقضتها لها؛ لأن اللسان ينخفض بالإمالة ويرتفع بهذه الحروف(٤)؛ فلو أميلت الألف في (صاعِد) لانحدرت بعد إصعاد، ولو أملتَها في (هابِط) لصعدت بعد انحدار، وكلا الأمرين شاق، ولكن الثاني أشق وهو الصعود بعد الانحدار؛ فلذلك كانت أحرف الاستعلاء بعد الألف أقوى مانعًا في الإمالة من وجودها قبلها(٥).

(١) ينظر: شرح الأشموني ٨٥٣/٣، وجامع الدروس العربية للغلاييني ١٠٩/٢.

(٢) ينظر: النحو الوافي ٧٧٩/٤.

(٣) "قِظ: أمر من قاظ بالمكان: إذا أقام به في الصيف، والخُص -بضم الخاء المعجمة-: البيت من القصب، والضغط: الضيق، والمعنى: أقِم في وقت حرارة الصيف في خُصٍّ ذى ضغط: أي اقنع من الدنيا بمثل ذلك وما قاربه" [ينظر: الوافي في شرح الشاطبية ص١٦٦، والوافي في كيفية ترتيل القرآن الكريم ص٨٣].

(٤) ينظر: شرح الشافية ١٤/٣، ١٥.

(٥) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٦٤٥/٢.

وقد قال ابن عصفور: "وإذا كان حرف الاستعلاء منفصلًا من الكلمة لم يمنع الإمالة، إلا فيما أميل لكسرة عارضة نحو: "بمالِ قاسم"، أو فيما أميل من الألفات التي هي صلات الضمائر نحو: "أراد أن يضربها قبلُ"[١].

يعني لا تمال ألف "بمال" ولا ألف "يضربها"؛ لأن القاف بعدها مانعة من الإمالة وإن انفصلت[٢].

ثم قال الصبان: "وقوله: أو فيما أُميل من الألفات... إلخ أي: لأن الضمير مع ما قبله كالكلمة الواحدة"[٣]، وعليه يكون له أثرٌ في منع الإمالة.

*<u>ومن أثر هذا الحكم في النحو والصرف معًا</u> أنهم قلبوا ألف (على وإلى ولدى) ياء عند اتصالها بالضمائر فقالوا: "عليك وإليه ولديكم"، وذكر الرضي علة ذلك فقال: "وإنما قلب ألف هذه الكلم الثلاث مع المضمر تشبيهًا بألف (رمى) إذا اتصل بالمضمر المرفوع نحو: "رميْتُ"؛ وإنما شبه الضمير المجرور بالمرفوع دون المنصوب نحو: "رماك" لأن الجارَّ مع الضمير المجرور كالكلمة الواحدة، كالرافع مع الضمير المرفوع، بخلاف الناصب مع المنصوب"[٤].

فلم تقلب ألف "رماك" لأن الفعل والمفعول ليسا كالكلمة الواحدة، وقلبت ألف "رميتُ" لأن الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة، وكذلك قلبت ألف (على وإلى ولدى)؛ لأن الجار والمجرور كالكلمة الواحدة، ألا ترى أن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة، فلهذا الحكم أثر صرفي بالقلب، وأثر نحوي بتركيب الكلمة المقلوبِ ألفُها مع الضمير.

---

(١) المقرب ٣٢٢/١، ٣٢٣.

(٢) ينظر: التصريح ٦٤٨/٢.

(٣) حاشية الصبان ٣٢٢/٤.

(٤) شرح الرضي ٢٢٣/٣.

*ومن العجيب أنك تجد هذا الحكم في القوافي؛ فقد نص الأخفش وغيره ممن كتبوا في هذا العلم على أن ألف التأسيس إن كانت في كلمة غير الكلمة التي فيها حرف الرويِّ لم تُجعل تأسيسًا، وصلح لكل حرف أن يقع موقع هذه الألف، وذلك مثل قول عنترة:

١٧- ولقد خشيتُ بأن أموتَ ولم تدُرْ للحربِ دائرةٌ على ابنَيْ ضمضم

لشاتمَيْ عرضي ولم أشتمْهما والنازرَيْنِ إذا لم ألقَهما دَمِي[١]

فألف "ألقهما" لا تكون تأسيسًا؛ لأنها منفصلة عن الكلمة التي فيها الرويُّ (دمِي)، بدليل أن البيت السابق لا توجد فيه ألف تأسيس.

أما إذا كان الرويُّ ضميرًا جاز أن تجعل الألف تأسيسًا كما في قول زهير:

١٨-ألا ليتَ شعري هل يرَى الناسُ ما أرَى من الأمر أو يبدُو لهمْ ما بدَا لِيا

بدا ليَ أنَّ اللهَ حقّ فزادَني إلى الحقِّ تقوى اللهِ ما كان بادِيَا[٢]

وجودها في كلمة منفصلة عن الكلمة التي فيها الروي؛ وذلك لكون الرويِّ ضميرًا[٣]، والضمير مع ما قبله كالكلمة الواحدة؛ فجاز التأسيس في (بدا ليا) لأن الكلمتين أو الثلاث بمثابة كلمة واحدة.

ومن شدة اتصال الضمير بما قبله وقع الردف في كلمة منفصلة عن الكلمة التي بها الرويُّ، وذلك مثل بائية الأعشى التي فيها الكثير من ذلك وأوَّلُها:

١٩- ألم تنهَ نفسَك عمَّا بِها بلى عادَها بعضُ أطرابِها

(١) البيتان من الكامل لعنترة في ديوانه ص٢٢١، ٢٢٢، والشعر والشعراء ص١٥٥.
اللغة: ابنا ضمضم: حصين ومرة أو حصين وهرم، وهما من ذبيان من بني مرة [ينظر: الديوان ٢٢١، وشرح المعلقات السبع للزوزني ص٢٢٣].

(٢) البيتان من الطويل لزهير في ديوانه ص٧٦، ومختارات شعراء العرب لابن الشجري ١١/٢.

(٣) ينظر: القوافي للأخفش ص ٢٢: ٢٥، والفصول في القوافي لابن الدهان ص ٥٩: ٦١.

لجـــــــارتنا إذ رأتْ لِمَّتـــــــي تقولُ لك الويلُ أنـّى بِهـا
فـــإن تعهـــديني ولِـــي لِمَّـــةٌ فـإن الحادثَ ألوَى بِهـا [1]

فرويُّ القصيدة الباء لا الهاء؛ لأن ما قبل الهاء محرَّك فلا تصلح رويًّا، وما قبل الرويِّ ألف ملتزمة هي الردف، ووجود الردف في (أطرابها) أمرٌ طبَعيٌّ، لكن وجوده في (عمَّا بها، وأنَّى بها، وألوَى بها) أي في كلمتين منفصلتين أمرٌ يسترعي الانتباه، والذي سوَّغ ذلك اشتمالُ الكلمة التي بها الرويُّ على ضمير؛ لأن الضمير مع ما قبله كالكلمة الواحدة، وكون الروي حرفَ جرٍّ؛ لأن الجارَّ ومجرورَه كالكلمة الواحدة[2].

ووجود الردف في كلمة وحرف الرويِّ في كلمة جائز لا خلاف فيه[3]، وهو أسهل من وجود التأسيس في كلمة والرويِّ في كلمة أخرى؛ لأن التأسيس متراخٍ عن حرف الروي؛ إذ بينهما الدخيل وهو حرف قويٌّ؛ فصار كأنه ليس من القافية[4]، بخلاف الرِّدف الذي يباشر حرف الروي[5]؛ ولذلك كان وجود الكلمتين المنفصلتين في الردف أكثر من وجودهما في التأسيس.

* ومنه في القوافي أيضًا ما ذكره الأخفش في الإيطاء الذي هو إعادة كلمة الرويِّ لفظًا ومعنًى دون فاصل يعتدُّ به كسبعة أبيات على الأقل[6]؛ فقال: "وأما

(١) الأبيات من المتقارب للأعشى في ديوانه ص١٧١، والمقاصد النحوية للعيني ٢/٩٢٠.
اللغة: اللِّمَّة: الشعر الملم بالمنكب [ينظر: المصباح المنير ص٢٨٨ (ل م م)]. ألوى بها: ذهب بها [ينظر: لسان العرب ١٥/٢٦٢ (ل و ى)].
(٢) ينظر: االبناء العروضي للقصيدة العربية ص ٢٠٣.
(٣) ينظر: شرح اللزوميات لأبي العلاء المعري ١/٢٥.
(٤) ينظر: القوافي للأخفش ص ٢٦.
(٥) ينظر: العقد الفريد ٦/٣٤٦.
(٦) المفصل في العروض والقافية ص ٢٠٨.

(كتابهم) مع (ثيابهم) فليس بإيطاء؛ لأن (هم) اسم مضمر لازم لما قبله حتى كأنه بعضه، وكذلك (دعاهم) مع (رماهم)، وكذلك كل موضع يكون المضمر فيه لازمًا للأول.

وإنما يعرَف لزومه للأول في الواحد، ألا ترى أن (دعاه) و(رماه) لا تستطيع أن تفصل منه المضمر".

ثم قال: "وأما (أتى به) مع (رمى به)، و(أتى بهما) مع (رمى بهما) فقد أكثرَتْ من جمعه الشعراءُ، بدليل بائية الأعشى التي سبق ذكرُ شواهدَ منها، وكذلك جميع حروف الجر مما ليس باسم إذا ألزقوها بحروف الإضمار؛ وذلك أن مجراها في كلامهم كمجرى ما ليس فيه حرف، وإذا لم يكن فيه حرف جر فهو متصل بالأول... يقولون: "أزيدًا مررتَ له" فيُجرونه مُجرى "أزيدًا ضربتَه"، ويقولون: "أزيدًا كنتَ له" يُجرونه مُجرى "أزيدًا كنتَه"...

فحرف الجر الذي هو حرف واحد غير منفصل مما بعده إذا كان مضمرًا، حتى قد يضمر معه الساكن؛ فتقول: "لي" و"بي"؛ فقد صار هو والمضمر بمنزلة شيء واحد"[1].

فما أوضحَ عبارةَ الأخفش التي أكَّدت أن الضمير مع ما قبله كالكلمة الواحدة؛ فهما كشيء واحد، وهذا له أثره في عدم جعله وحرفَ الجر إيطاءً معيبًا في القوافي، وعدم جعله هو والفعل الذي قبله إيطاءً؛ لشدة اتصاله بالفعل.

أما إذا كان الضمير منفصلًا نحو (كما هي) لو جاء في قافيةٍ مع (ألا هي) أو (كما هما) مع (ألا هما) فيصير إيطاءً؛ لأن الضمير منفصل مما قبله، وهو مبتدأ[2].

---

(١) القوافي للأخفش ص٦٢، ٦٣ (بتصرف يسير).

(٢) ينظر: السابق ص٦٢.

وبعدُ فإن جعل الضمير وما قبله كالكلمة الواحدة كان له أثرٌ فعَّالٌ في أحكامٍ نحوية وصرفية، وله أثرٌ جليٌّ أيضًا في أحكام تخصُّ علم القوافي، وهذا يبين لك مدى الشراكة بين النحو والصرف والقوافي.

المبحث الخامس

المنزلة بين المنزلتين (حكم بين الحكمين)

مما ذاع في التراث الإسلامي أن (المنزلة بين المنزلتين) مبدأٌ تبنَّاه المعتزلة في أحكامهم العقَدية حينما اعتقدوا أن مرتكب الكبيرة ليس مؤمنًا مطلقًا وليس كافرًا مطلقًا، بل هو في منزلة بين المنزلتين[١]، وهذا المبدأ أو ذلك الأصل تبنَّاه النحاة في أحكامهم النحوية، وأكثرهم لم يصرِّح به، لكن ابن جني صرَّح به في الخصائص[٢]، وصرَّح به أبو البركات الأنباري في الإنصاف[٣]، وابن هشام في المغني[٤]، وجمع السيوطي أشباهًا ونظائرَ كثيرةً لهذا الأصل الذي سماه (الواسطة)[٥].

<u>ومن الاعتداد بهذا الأصل في النحو ما يأتي:</u>

* ذكر ابن جني أن الكسرة التي قبل ياء المتكلم في نحو (غلامي وصاحبي) ليست حركة إعراب ولا بناء؛ أما كونها غير إعراب فلأن الاسم يكون مرفوعًا ومنصوبًا وهي فيه، نحو: "هذا غلامِى ورأيت صاحبى"؛ فلم تظهر الضمة والفتحة؛ وأما كونها غير بناء فلأن الكلمة معربة متمكِّنة فليست الحركة إذن في آخرها ببناء، ألا ترى أن (غلامي) في التمكن واستحقاق الإعراب كـ(غلامك وغلامهم وغلامنا) [٦]؛ فهذه الكسرة أخذت منزلة بين المنزلتين أو حكمًا بين الحكمين.

---

(١) ينظر: الملل والنحل للشهرستاني ١/٦٠، ٦١.

(٢) ينظر: الخصائص ٢/٣٥٦، ٣٥٩.

(٣) ١/١٦٤.

(٤) ٥/ ٣٠٧.

(٥) ٢/٣٦٨ وما بعدها.

(٦) ينظر: الخصائص ٢/٣٥٦، ٣٥٧.

وفي المضاف إلى ياء المتكلم أربعة مذاهب:

أحدها- أنه معرب بحركات مقدرة في الأحوال الثلاثة (الرفع والنصب والجر)، وهو مذهب الجمهور.

والثاني- أنه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة، والجر بالكسرة الظاهرة.

والثالث- أنه مبني.

والرابع- أنه لا معرب ولا مبني، وهو ما ذهب إليه ابن جني[1]، ولست بصدد الحديث عن بيان الخلاف وتوضيحه؛ فهذا ليس مجال البحث.

* ذكر الأنباريُّ في علة عدم تقديم خبر (ليس) عليها وجواز تقديم خبرها على اسمها بأن (ليس) أخذت شبهًا من (كان)؛ لأنها فعل كما أنها فعل، وشبهًا من (ما)؛ لأنها تنفي الحال كما أنها تنفي الحال، و(كان) يجوز تقديم خبرها عليها نحو: "مؤدَّبًا كان زيدٌ"، و(ما) لا يجوز تقديم خبرها عليها ولا على اسمها؛ فلما أخذت (ليس) شبهًا من (كان) وشبهًا من (ما) صار لها منزلة بين المنزلتين؛ فجاز تقديم خبرها على اسمها نحو قولك: "ليس قائمًا محمدٌ"؛ لأنها أقوى من (ما)؛ لأنها فعل و(ما) حرف والفعل أقوى من الحرف، ولم يجُز تقديم خبر (ليس) عليها؛ لأنها أضعف من (كان)؛ لأنها لا تتصرف و(كان) تتصرف[2].

فاعتمد الأنباري في توجيه علته على هذا الأصل الذي هو (المنزلة بين المنزلتين).

* اللام المقوية في منزلةٍ بين منزلتيِ التعدية والزيادة، وهي اللام الداخلة على معمول فعلٍ ضعُف بتقديم اللام عليه، أو الداخلة على معمول ما يعمل عمل

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/٣٢، وتوضيح المقاصد ٢/٨٣٤.

(٢) ينظر: الإنصاف ١/١٦٤.

الفعل كقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[1]؛ فاللام في "للرؤيا" متعلقة بـ"تعبرون"، ووجه التقوية أن "تعبرون" ضعف في العمل في مقدَّم عليه، ومثل قوله -عز وجل: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾[2]؛ فاللام في "لما معهم" متعلقة بـ"مصدقًا" وهي مقوية؛ لأن ما عمل عملَ الفعل أضعف من الفعل.

قال ابن هشام: "التحقيق: أن هذه اللام ليست زائدة محضة لما تخُيِّل في العامل من الضعف الذي نزَّله منزلة القاصر، ولا مُعدِّية محضة لاطراد صحة إسقاطها؛ فلها منزلة بين المنزلتين"[3].

وهناك أمثلة في النحو تندرج تحت هذا الحكم يطول ذكرها فانظرها في مظانِّها[4].

<u>ولهذا الحكم آثار صرفية كثيرة منها:</u>

*أن الاسم المنتهي بواوٍ أو ياءٍ متحركةٍ قبلها ساكن مثل: (دلوٌ، وظبْيٌ)، أو المختوم بياء مشددة مثل: (كرسيٌّ، وعليٌّ) يصطلحون عليه بـ(الاسم المنزل منزلة الصحيح) وأحيانًا (المعتل الجاري مجرى الصحيح) أو (الشبيه بالصحيح) أو (الملحق بالصحيح) [5].

(١) من الآية (٤٣) سورة يوسف.

(٢) من الآية (٩١) سورة البقرة.

(٣) مغني اللبيب ٣٠٧/٥، وينظر الصفحة التي تسبقها.

(٤) ينظر: الخصائص ٣٥٦/٢ وما بعدها، والأشباه والنظائر ٣٦٨/٢ وما بعدها، والمنزلة بين المنزلتين في التراث اللغوي العربي ١٠٥/٤ (بحث منشور في مجلة القادسية للعلوم الإنسانية بتاريخ ٢٠١١/٢/١م).

(٥) ينظر: الخصائص ٢٣٣/٢، ٢٩٩/٣، واللمع ص١٧، وشرح الرضي ٢٦٢/٢، والنحو الوافي ١٨٧/١، ١٩٥، ٦٢١/٤.

وإنما صار واضعو هذه الاصطلاحات إليها من حيث إن الحركات تظهر عليه خلاف الاسم المعتل الذي تقدر حركاته كما هو معلوم.

ولم يجعلوه صحيحًا محضًا لانتهائه بواو وياء؛ فنظروا إليه على أنه يقع وسطًا في منزلة بين المعتل والصحيح من الأسماء(١).

* من المعروف أن الإشمام له صورتان في العربية: صورة تختص بالوقف، وهو يختص بالحروف المضمومة، نحو الوقف على الدال في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾(٢)؛ حيث تضمُّ فيه الشفتان بعد إسكان الدال؛ فينطق بالضم من غير صوت، فكأنه يسكن، وبرؤية المخاطب الشفتينِ مضمومتين يعلم أن الناطق يريد بضمهما الحركة(٣).

ويمثِّل الإشمامُ بهذا المفهوم حالةَ توسُّطٍ بين النطق بالضم وعدم النطق به؛ فاستدارةُ الشفتينِ علامةٌ على الإتيان بالضمة، ولكن الناطق بها وقف عند هذا الحد ولم يصدر منه الصوت المرتقب(٤)؛ فالإشمام إذن يقف وسطًا بين الحركة والسكون، مقترنًا بالإشارة التي تدل على أن الحركة هي الأصل وإن لم يُسمع لها صوت وإنما تدرك بالعين.

والإشمام في صورته الثانية بالنسبة للفعل الأجوف عند بناء الماضي منه للمجهول في إحدى صوره المحفوظة –التي هي إخلاص الكسر نحو: "قيل وبيع"،

(١) ينظر: المنزلة بين المنزلتين في التراث اللغوي العربي ١٠٩/٤.

(٢) الآية الأولى سورة الإخلاص.

(٣) ينظر: التصريح ٦٢٤/٢.

(٤) ينظر: كتاب العين ٢٢٤/٦ (ش م م).

وإخلاص الضم فتقول: "قُول وبُوع"- هو توسط بين النطق بالضم والكسر بالنسبة لحركة حرفه الأول(١).

وبمفهوم الإشمام هذا يُلحَظ أن المتخصصين نظروا إليه على أساس هذا الأصل وهو (المنزلة بين المنزلتين) (٢).

وإمالة الألف في نحو: (رمى الفتى) تعدُّ أيضًا من هذا الأصل؛ لأن الإمالة في منزلة بين الفتح والكسر.

وهذا الحكم له صدًى في العروض والقوافي، فمما وجدته في العروض والصرف معًا ما ذكره ابن جني في بيت الشماخ:

٢٠- لـهُ زجلٌ كأنه صوتُ حادٍ إذا طلبَ الوسيقةَ أو زميرُ(٣)

حيث تم حذفُ الواو من قوله: "كأنهُ"، وهذا ليس على حد الوقف ولا على حد الوصل، أما الوقف فيقضي بسكون الهاء (كأنهْ)، وأما الوصل فيقضي بالمطل وتمكين الواو: (كأنهُو)؛ فقوله إذاً: "كأنهُ" منزلةٌ بين الوصل والوقف(٤).

والذي أظهر لابن جني الحكم على عدم مطل هاء "كأنه" هو التفعيلة العروضية؛ فإنك عندما تقطع شطر البيت الآتي على بحر الوافر تصنع هكذا:

لهُو زجلُــنْ كأنْنَهُ صَوْتُ حادِنْ

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ٤٥٦/١: ٤٥٨.

(٢) ينظر: المنزلة بين المنزلتين في التراث اللغوي العربي ١٠٨/٤.

(٣) البيت من الوافر للشماخ في ديوانه ص١٥٥، والجمل في النحو للخليل ص٢٢٥، والكتاب ٣٠/١.

اللغة: الوسيقة: الطريدة من الإبل، سميت بذلك لأنَّ طاردها إذا طردها وسقَها، أَي: جَمَعها وَقَبضهَا وَلم يَدَعْها تنشر عَلَيْهِ فيتعذّر عَلَيْهِ طردُها [ينظر: تهذيب اللغة ١٨٥/٩، ١٨٦ (و س ق)].

(٤) ينظر: الخصائص ٣٥٨/٢.

//ه///ه - //ه///ه - //ه/ه

مفاعلَتن- مفاعلَتن-مفاعـلْ

فمطَل هاء (لهُ) ولم يمطل هاء (كأنه)؛ لأنـه لو مطلها لانكسر وزن البيت فيزيد ساكن وسط تفعيلة (مفاعلتن) فتصير (مفاعلاتن).

فأنزل الشاعر تلكم الكلمـة بين منزلتي الوصل والوقف حفاظًا على ضبط التفعيلة العروضية.

<u>ومما وجدته في القوافي</u> من هذا الحكم أن الشعر المقيد على ضربين: مقيدٌ تمَّ به وزنُه؛ فلا تستطيع أن تزيدَ عليه وتطلقَه نحو قول رؤبة (ت١٤٥هـ):

٢١-وقاتمِ الأعماقِ خاوي المخترَقْ[1]

//ه//ه - /ه/ه//ه - /ه/ه//ه

متفعلن- مستفعلن- مستفعلـن

فلا تستطيع أن تقول "المخترقِي" بالكسر؛ حتى لا تزيد على التفعيلة الأخيرة (الضرب) حركة فينكسر الوزن.

والنوع الثاني هو المقيد الذي مُدَّ عما هو أقصرُ منـه، والعرب لا تقيِّد شيئًا من الشعر تصل إلى إطلاقه في اللفظ إلا وهو بين ضربٍ أقصرَ منـه وضربٍ أطولَ منـه، نحو (فعولْ) المقصور في بحر المتقارب؛ إذ هو ضرب بين (فعولن) الصحيح

(١) من الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٠٤، والقوافي للأخفش ص١٠٩، وسر صناعة الإعراب ٥٠٢/٢.

اللغة: وقاتم الأعماق: يريد سواد أطراف المفازة البعيدة [ينظر: كتاب العين ١٨٧/١ (ع م ق)، ١٣٢/٥ (ق ت م)]. المخترق: الموضع الذي يخترقه الرياح [معجم مقاييس اللغة ١٧٢/٢ (خ ر ق)].

و(فعُو) المحذوف، ونحو (فاعلاتْ) المقصور في بحر الرمل؛ فهي ضربٌ بين (فاعلاتن) الصحيحة و(فاعلا) المحذوفة[1].

أي: هذا الضرب المقصور في الشعر المقيد في منزلة بين منزلتي الصحة والحذف؛ فإنك إن أردت إطلاق المقيد فلا تكون التفعيلة صحيحة؛ حتى لا تضيف عليها شيئًا كما في رجز رؤبة السابق، ولا تكون التفعيلة معلَّةً بالحذف؛ لأنك لو أطلقتها فلا تصل بها إلى التفعيلة الصحيحة؛ لأن الإطلاق يُضيف حركةً فقط، والحذف يصحَّح بحركة وسكون.

ولتوضيح ذلك يمكن الاستشهاد بقول الشاعر من بحر الرمل المحذوفةِ عروضُه المقصورِ ضربُه:

٢٢- أبلغِ النعمانَ عنِّي مأْلُكًا أنهُ قد طالَ حبسي وانتظارْ[2]

/ه//ه/ه -/ه//ه/ه - /ه//ه /ه//ه/ه -/ه//ه/ه - /ه//هه

فاعلاتن – فاعلاتن- فاعلا فاعلاتن-فاعلاتن-فاعلاتْ

هَكَذَا أنشده الخَلِيل بتسكين الرَّاء[3]؛ فالشعر مقيَّد، ولو أراد الشاعر أو المنشد الإطلاق لسنح له ذلك؛ فيقول: "وانتظارِي" وتصبح التفعيلة صحيحة على (فاعلاتن)، وهذا ما حدث في كثير من مصادر الشاهد.

---

(١) ينظر: القوافي للأخفش ص٣٢، ٣٣، ٤٨، ٤٩، ٨٩.

(٢) البيت من الرمل لعدي بن زيد في ديوانه ص٩٣، وليس في كلام العرب لابن خالويه ص٤٧، ومعجم مقاييس اللغة ١٣٣/١ (أ ل ك) بكسر راء (انتظاري) وسلامة الضرب، وبلا نسبة في كتاب العروض لابن جني ص١٠٧.

اللغة: المأْلُك -بضم اللام وتفتح-: الرسالة؛ لأنها تؤلك في الفم، أي: تمضغ فيه [ينظر: لسان العرب ٣٩٢/١٠، ٣٩٣ (أ ل ك)].

(٣) المحكم والمحيط الأعظم ١٩٣/٦.

لكن الضرب من بحر الرمل إذا جاء محذوفًا في الشعر المقيد فلا تستطيع إطلاقه، وذلك نحو قول امرئ القيس:

٢٣-قالتِ الخنساءُ لمَّا جئتُها ... شابَ بعدي رأسُ هذا واشتهَبْ[1]

/ه//ه/ - /ه//ه/ - /ه// ... /ه//ه/ - /ه//ه/ - /ه//ه

فاعلاتن – فاعلاتن– فاعلا ... فاعلاتن– فاعلاتن– فاعلا

فلو أطلقت البيت وقلت: "واشتهبَا" لصارت التفعيلةُ (/ه///ه) (فاعِلَتُن) بحذف الخامس الساكن (العصب)، والعصب لا يدخل بحر الرمل مطلقًا.

إذن اتضح أن المقيَّد المراد إطلاقه لا تكون تفعيلة ضربه إلا في منزلة بين منزلتي التفعيلة الصحيحة والتفعيلة المحذوفة؛ بحيث إنك لو أطلقت ذلك المقيد صحت التفعيلة، ولا تكون تفعيلةُ المقيد محذوفة؛ لأنك لو أطلقتها لن تصح لك التفعيلة بل تجلب لك تفعيلة معلةً إعلالاً ليس موجودًا في البحر، وبذلك اتضح أثر هذا الأصل وتطبيقه في علم القوافي.

ومن هنا ظهرت لك أصداء حكم (المنزلة بين المنزلتين) في النحو والصرف والعروض والقوافي، واتضح مدى الاشتراك بين العلوم الأربعة أو العلمين إن صح التعبير.

(١) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ٧٠٣/٢، وكتاب الأفعال ٣٥١/٢، وبلا نسبة في القسطاس في علم العروض ص١٠

المبحث السادس

الامتناع من وضع المضمر موضع المظهر

قد يوضع المضمر موضع المظهر كقولهم: "هو زيد عالم، وهي هند مليحة" فوضع الضمير مكان "الشأن زيدٌ عالم، والقصة هند مليحة"؛ ليتمكن في ذهن السامع ما يعقبه من كلام(١).

لكن هناك تراكيب تمنع من وضع المضمر موضع المظهر، وقد عقد ابن جني بابًا في الخصائص سماه (الامتناع من تركيب ما يخرج عن السماع) (٢)، ومفهومه: أن هناك تراكيب تصح حالة إظهار الاسم، ولكنها لا تصح حالة إضماره؛ إذ بالإضمار تخرج عن سماع العرب؛ فتمتنع، وقد ذكر ابن جني لهذا الباب نماذجَ من القوافي والنحو.

فمن النحو: أنه إذا قيل لك: كيف تضمر زيدًا من قولك: "مررت بزيدٍ وعمرٍو"؟ فالجواب: أنه لا يمكنك أن تضمِره هنا حتى تغيّره فتقول: "مررت به وبِعمرٍو" فتعيد حرف الجرِّ (الباء)؛ لأن البصريين يمنعون من العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار(٣).

فامتنع التركيب عند البصريين بوضع المضمر موضع المظهر هنا.

وكذلك لو قيل لك: كيف تضمر اسم الله تعالى في قولك: "والله لأقومَنَّ" ونحوه؟ فالجواب: لم يجز لك ذلك حتى تأتي بالباء التي هي الأصل فتقول: "به لأقومنَّ"؛ إذ يمتنع "وه لأقومن".

---

(١) ينظر: مفتاح العلوم للسكاكي ص١٩٧، ١٩٨، والإيضاح في علوم البلاغة للقزويني ٨١/٢، ٨٢.

(٢) ينظر: الخصائص ١٧/٢: ٢١.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٨٢/٢، والأصول في النحو ١١٩/٢، والإنصاف ٣٧٩/٢.

وكذلك لو قيل لك: أضمِر رجلًا من قولك: "رُبَّ رجلٍ مررت به" لم يجز؛ لأنك تصير إلى أن تقول: "رُبَّه مررت به" فتُعْمِل (رُبَّ) في المعرفة، وهذا لا يجوز؛ لأن التقليل والتكثير لا يكون في المعرفة(١).

فأما قولهم: "رُبَّه رجلًا ورُبَّها امرأةً" فإنما جاز ذلك لمضارعة هذا المضمر للنكرة؛ إذ كان إضمارًا على غير تقدُّم ذِكرٍ ومحتاجًا إلى التفسير؛ فجَرى تفسيرُه مَجرى الوصف له، فلمَّا كان المضمر لا يوصف ولحق هذا المضمر من التفسير ما يضارع الوصف خرج بذلك عن حكم الضمير، وهذا واضح.

ولو قلتَ: "رُبَّه مررتُ به" لوصفت المضمر بالجملة الفعلية التي بعده والمضمر لا يوصف، وأيضًا فإن وصف المضمر بالجملة التي هي نكرة لا يصح؛ إذ المعرفة لا توصف بالنكرة.

لذا امتنع هذا التركيب بوضع المضمر موضع المظهر.

ومن هذا الحكم في النحو والقوافي معًا أن هناك افتراضاتٍ دارت بين ابن جني وأبي علي الفارسي، فحواها: أنه لو قيل لك: كيف تُضمر درهمًا في قولك: "أعطيتُه درهمًا" من دون إشباع هاء الضمير الأولى؟ فالجواب أنه يلزمك أن تقول: "أعطيتُهُه"، وهو ممتنع في النحو؛ لأنه لا يجوز اتصال ضميرين منصوبين متحدَّيْن في الرتبة بأن كانا لمتكلمينِ أو لمخاطبينِ، أو لغائبينِ كما في هذا المثال، وحينئذٍ يلزم فصل الضمير الثاني فتقول: "أعطيتُه إياه".

وإن كان الضميرانِ غائبينِ واختلف لفظهما بأن كان الأولُ مثنى والثاني مفردًا أو العكس فقد يتصلان نحو: "الزيدانِ الدرهمُ أعطيتُهُماهُ"(٢).

(١) ينظر: الجنى الداني ص ٤٤٨.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل ١/١٠٤.

وقولك: "أعطيتُهُهُ" ممتنع في جعله قافيةً أيضًا؛ لأن الهاء الزائدة التي هي ضمير لا تصلح رويًّا إن تحرك ما قبلها[1]، ولا يجوز أن تكون الهاءان هنا رويًّا لتحرك ما قبلهما، ولا يصح أن تجعل التاء رويًّا؛ لأنك لو جعلتها رويًّا للزمك أن تجعل الهاء الأولى وصلًا، والهاء الثانية لا تصلح خُروجًا؛ لأن الخروج يكون بحروف المد الثلاثة (الألف والواو والياء) فقط لا غير.

وبذلك امتنع وضع المضمر موضع المظهر هنا من حيث التركيب والقوافي.

لكنك لو أضمرتَ درهما في قولك: "أعطيتهُ درهمًا" بإشباع الهاء الأولى فقلت: "أعطيتهُوه" لصح قافيةً بجعل الهاء الثانيةِ رويًّا لسكون ما قبلها[2]، وتصبح القافية مردفةً بالواو.

لكن "أعطيتهوه" من جهة التركيب جائزة على ضعف عند بعض النحاة فاسدة عند بعضهم الآخر[3].

(١) ينظر: القوافي للأخفش ٧٩، والعقد الفريد ٣٤٧/٦ وما بعدها، والقوافي للتنوخي ص٩٧، ٩٨، والمفصل في العروض والقافية ص ١٦٨، ١٧٤.

(٢) ينظر: المراجع السابقة.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٢٢٩/٢.

المبحث السابع

إجراء الحركة مُجرى الحرف والعكس

العرب تجري الحركة مجرى الحرف والعكس، وقد ظهر ذلك في أحكام نحوية وصرفية كثيرة، وأحكام أخرى تخص علم القوافي.

ومن إجرائهم الحركة مجرى الحرف في النحو: أن العَلَم المؤنث إذا كان ثلاثيًّا ساكنَ الوسطِ مثل (هند ومَيّ) جاز فيه الصرف ومنع الصرف؛ لخفة الاسم، أما إذا تحرك الوسط نحو (أمَل وقمَر) علمين على أنثى فلم يصرف؛ لثقل الاسم بالتحريك؛ فأجريت الحركة مُجرى الألف في (سعاد) والياء في (زينب) الممنوعتين من الصرف.

ومنه في الصرف قولهم في النسب إلى المختوم بألف خامسة مثل (مصطفى وفرنسا): "مصطفيٌّ وفرنسيٌّ" بحذف الألف، وإن كانت الألف رابعة مثل (طنطا وإسنا) قالوا: "طنطيٌّ وإسنيٌّ"، وإن شاءوا قالوا: "طنطوي وإسنويٌّ" بإبدال الألف واوًا، وقالوا أيضًا: "طنطاوي وإسناوي" بالإبدال وزيادة ألف، وأكثر الوجوه أولها وأقلها ثالثها.

أما إذا تحرك وسط الكلمة المختومة بألف رابعة مثل (كنَدا وبنَما) قالوا: "كنَديٌّ وبنَميٌّ" لا غير؛ فوجب حذف الألف هنا لأن حركة الحرف الثاني بمنزلة حرف آخر فكأنه خماسي.

ومن إجرائهم الحرف مجرى الحركة في النحو حذفهم الحروف للجزم والوقف في نحو: "ادعُ الله ولا تخشَ غيره"، كما حذفوا الحركات للجزم والوقف في نحو: "اجتهدْ وإلا تفشلْ".

ومنه إعرابهم بالحروف في الأسماء الستة والتثنية والجمع الذي على حدها والأمثلة الخمسة، كما أعرب المفرد وجموع التكسير بالحركات.

ومنه في الصرف أن حرفي العلة (الياء والواو) قد صحَّا ولم يعلَّا في بعض المواضع للحركة بعدهما في نحو (القوَد والحوَكة والخوَنة وحول وعور والغيَب والصيَد)، كما يصحان لوقوع حرف اللين ساكنًا بعدهما في نحو (القوَاد والحواكة والخوانة والغياب والصياد)؛ فجرت الياء والواو في الصحة لوقوع الحركة بعدهما مَجراهما فيها لوقوع حرف اللين ساكنًا بعدهما.

ومن هذا الحكم في علم القوافي أنهم قد أجروا الحرف المتحرك مجرى الحرف المشدد؛ وذلك أن الحرف المتحرك إذا وقع رويًّا في الشعر المقيد سكِّن نحو قول رؤبة:

٢٤- وقاتمِ الأعماقِ خاوي المخترَقْ[(١)]

فأسكن القاف وهي مجرورة، كما أن الحرف المشدد إذا وقع رويًّا في الشعر المقيد خفِّف، نحو قول طرفة:

٢٥- أصحوتَ اليومَ أم شاقتْك هِرّ ومن الحبِّ جنونٌ مستعِرْ [(٢)]

فحذف إحدى الراءين من "هرّ" كما حذف الحركة من قاف "المخترق"، قال ابن جني: "وهذا إن شئت قلبتَه فقلت: إن الحرف أجري فيه مُجرى الحركة، وجعلت الموضع في الحذف للحركة، ثم لحق بها فيه الحرف. وهو عندي أقيس"[(٣)].

ومنه استكراههم اختلاف التوجيه (الذي هو حركة ما قبل الرويِّ المقيد) في أن يُجمع مع الفتحة غيرها من أختيها (الضمة والكسرة)، نحو: ما جمعه رؤبة في

(١) تقدم تخريجه- الشاهد رقم (٢١).

(٢) البيت من الرمل للشاعر في ديوانه ص ٤٦، وضرورة الشعر للسيرافي ص ٨٠، والعدد في اللغة لابن سيده ص ١٥، وبلا نسبة في القوافي للأخفش ص٨٦.

اللغة: هِرٌّ: اسم امرأة [ينظر: الصحاح ٨٥٣/٢ (هـ، ر، ر)، والديوان ص ٤٦].

(٣) الخصائص ٣٢٠/٢.

أرجوزته المشهورة بين (المختَرَقْ) وبين (العقُقْ) و(الحمِقْ). فكراهيتهم هذا نحوٌ من امتناعهم من الجمع بين الألف مع الواو والياء ردفينِ؛ فأُجريت الحركات الثلاث مُجرى الأحرف الثلاث.

وقد أجاز الأخفش اختلاف حركات التوجيه؛ لكثرته في الشعر ولأن الحركات تختلف عن الحروف؛ فقال: "وليس هذه كالألف والياء والواو في الردف؛ لأن تلك حروف؛ فقبح جمعها في قصيدة واحدة، وهذه حركات؛ فكانت أقل من الحروف وأضعف"(١).

* ومنه أيضًا أن الخليل أجاز تغيير حركة الدخيل؛ وذلك لأن الدخيل لما جاز أن يقع في القصيدة بجميع حروف المعجم ولم يلزم حرفًا بعينه أجرى الخليل حركة الدخيل مُجرى حروفه وقاسها به؛ فإن تغيير الحركة أخف من تغيير الحرف(٢).

وبذلك اتضح الاشتراك بين النحو والصرف والقوافي في (إجراء الحركة مجرى الحرف والعكس).

(١) القوافي للأخفش ٣١، ٣٢.

(٢) ينظر: السابق، والخصائص ٣١٦/٢ وما بعدها، والقوافي للإربلي ص٩٨، ١٣٩، ١٤٠، والأشباه والنظائر ٣٠/٢ وما بعدها، والقافية في العروض والأدب ص١٠٣، ١٠٤، ١٠٥..

المبحث الثامن

إقلال الحفْل بما يلطف من الحكم

هناك باب عقده ابن جني في خصائصه بهذا الاسم[1]، ومعناه: أن هناك أحكامًا لها أسباب وعلل كاملة في نموذج ناقصة بعض الشيء في نموذج آخر، إلا أنها أخذت الحكم نفسه مع نقصانها؛ فلم يُحفَل بالنقصان للطافته وقلته؛ فالحكم صائر على الجميع.

وقد جمع ابن جني ببراعته نماذج نحوية وصرفية وأخرى تخص علم القوافي ليثبت هذا الحكم.

فمن ذلك في النحو أن نحاة البصرة استقبحوا العطفَ على الضمير المرفوع المتصل؛ فلا يقال: "قام وزيدٌ"؛ لأنه بمثابة عطف اسم على فعل، ولا يقال: "قمتُ وزيدٌ"؛ لأن التاء تنزل بمنزلة الجزء من الفعل، فلو جوَّزنا العطف عليها لكان أيضًا بمنزلة عطف الاسم على الفعل.

لكنه إن وجد فاصل بين الضمير والمعطوف فقيل: "قمتُ أنا وزيدٌ" و"قام هو وزيدٌ" جاز؛ لأنه عطف اسم على اسم[2].

فجمَع نحاةُ البصرة في الاستقباح بين العطف على الضمير المرفوع المتصل الذي لا لفظ له وبينه إذا كان له لفظ؛ فقولك: "قمت وزيد" في الاستقباح كقولك: "قام وزيد" وإن لم يكن في "قام" لفظ بالضمير.

---

(١) ينظر: الخصائص ٣/٢٠ وما بعدها.

(٢) ينظر: الإنصاف ٢/٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٧، وشرح الرضي ١/٥٢١، ٢/٣٣٢، ٣٣٣.

وكذلك أيضا سوَّوا في الاستقباح بين "قمت وزيد" وبين قولنا: "قمتما وزيد" و"قمتم ومحمد" من حيث كانت تلك الزيادة التي لحقت التاء لا تُخرِج الضمير من أن يكون مرفوعًا متصلا يغيَّر له الفعل.

فالحكم لم يتغير ولم يتأثر بما لطف ودقَّ من تغيير اللفظ؛ لأن الضمير المرفوع المتصل موجود، لكنه متغير بالبروز والاستتار والتأنيث والتثنية والجمع.

* ومنه أنه يجوز حذف الضمير العائد على الموصول من جملة الصلة في نحو: "الذي ضربتُ زيدٌ" والتقدير: "ضربته" ونحو: "اللذانِ ضربتُ الزيدان" والتقدير: "ضربتهما"؛ فحذف الضمير العائد عند النحاة على سمت واحد، وإن كان المحذوف في المفرد حرفًا واحدًا وهو الهاء في "ضربتهُ"، وأما الواو بعدها فغير لازمة في كل لغة والوقف أيضًا يحذفها، والمحذوف في التثنية ثلاثة أحرف ثابتة في الوصل والوقف وعند كل قوم وعلى كل لغة.

فلم يحفل بكون المحذوف حرفًا أو حرفين أو ثلاثة؛ فالحكم واحد.

ومنه في الصرف أنه جاز في باب الإمالة أن تقول: "مررت بحمارِ قاسم" بإمالة ألف "حمار" مع وجود حرف استعلاء بعدها وهو قاف "قاسم"؛ لأن الألف كأنها بينها وبين القاف حرفان مكسوران؛ بسبب تكرير الراء، فمن ثم صارت الإمالة فيها أكثر منها في نحو: "بمالِ قاسم".

وأمالوا في نحو: "نزلتُ سفارِ[1] قبلُ"؛ لما سبق، وكسرة الراء في الموضعين عند النحاة أخذت حكمًا واحدًا وهو تسويغ الإمالة، وإن كانت في "حمار" عارضة تتغير بالإعراب، وفي "سفارِ" لازمة[2]؛ لأنها مبنية؛ بدليل مجيئها في موضع نصب.

ثم قام ابن جني بأمثلة لحكمه من علم القوافي فأورد ما يلي:

---

(١) سفارِ: اسم بئر [الصحاح ٦٨٧/٢ (س ف ر)].

(٢) ينظر: الكتاب ١٢٩/٤، والخصائص ٢١/٣.

*جمعهم في الردف بين (عمُود ويعُود) من غير تَحَاشٍ ولا استكراه، وإن كانت واو (عمود) أقوى في المد من واو (يعود)؛ من حيث كانت واو (يعود) متحركة في كثير من المواضع نحو: "هو أعْوَد منك" و"عاوَدته" و"تعاوَدنا"، غير أن أصل الواو في (يعود) (يَعْوُد) أي: هي في الأصل متحركة ثم نقلت حركتها إلى ما قبلها.

فضعف واو (يعود) عن واو (عمود) في المد لم يمنع من أخذها الحكم نفسه في جعل الواوين ردفًا؛ فإن ذلك القدر الضئيل من القوة والضعف بين الواوين مطرح وملغى.

وقد سامحوا فيما هو أعلى من ذا وأنأى أمدًا؛ وذلك أنهم جمعوا بين الياء والواو ردفين نحو (سعيد وعمود).

*ومن ذلك جمعهم بين (باب وكتاب) رِدْفينِ، وإن كانت ألف (كتاب) مدًّا صريحًا، وهي في (باب) أصل غير زائدة ومنقلبة عن العين المتحركة في كثير من الأماكن نحو (بُويب وأبواب ومبوَّب) وأشباهه.

فنقصان ألف (باب) عن ألف (كتاب) في قوة المد لم يؤثر في جعلها ردفًا معها.

*ومن ذلك جمعهم بين الساكن والمسكَّن في الشعر المقيَّد على اعتدال عندهم وعلى غير حفلٍ محسوس منهم، نحو قوله:

٢٦- لئِنْ قضيتِ الشأنَ من أمري ولمْ
أقضِ لُبَاناتي وحاجاتِ النَّهَمْ
لأفْرِجَنْ صدرَكِ شَقًّا بقدَمْ[١]

فسوَّى في الرويّ بين سكون ميم (لم) المبنية على السكون، وسكون ميمي (النهَم) و(بقدم) المسكَّنتين وقفًا لا بناءً؛ لأنهما معربتان، فالمسكن أقل من الساكن، ولكنهم لم يحفلوا بذلك فجاز جعلهما قافيتين مقيدتينِ.

*ومن ذلك وصلهم الرويَّ بالياء الزائدة للمدِّ والياء الأصلية وياء المتكلم، كما في قول حسان:

٢٧-ماذا يحاول أقوامٌ بفعلهِ إذ لا يزال سفيهٌ همُّه حالِي
لقد علمتُ بأني غالبي خُلقي على السماحة صعلوكًا وذا مالِ
والمالُ يغشَى أناسًا لا طَبَاخَ لهم كالسيل يغشى أصول الدِّندِنِ البالِي
أصون عرضي بمالي لا أدنِّسُهُ لا بارك الله بعد العِرضِ بالمالِ[٢]

فَلاميَّةُ حسان الموصولة بياء ترى فيها كل ياء في كل بيت مختلفة عن الأخرى، فالياء الأولى للمتكلم، والثانية والرابعة زائدة لإشباع الكسرة، والثالثة أصلية؛ فجاز الجمع بين الياءات وصلًا، مع اختلافهما أصالة وزيادةً، كلمةً وحرفًا؛ فقلَّ الحفل بما لطف من الحكم.

(١) من الرجز بلا نسبة في الخصائص ٢٢/٣.

(٢) الأبيات من البسيط لحسان بن ثابت في ديوانه ٣١٤/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٦٨٩/٢.

اللغة: لا طبَاخَ لهم: لا عقل لهم ولا خير عندهم [لسان العرب ٣٧/٣ (ط ب خ)]. الدِّندن -بالكسر-: ما اسودَّ من النبات لقدمه [الصحاح ٢١١٤/٥ (د ن ن)].

وبذلك ظهر الاشتراك بين النحو والصرف والقوافي في إقلال الحفل بما يلطف من الحكم.

الفصل الرابع
الاشتراك بين النحو والصرف والعروض والقافية في العلة

يدور معنى التعليل في اللغة العربية حول فعل الشيء مرة بعد أخرى؛ فالعلَل هو الشرب الثاني بعد النهل الذي هو الشرب الأول، يقال: "عَلَل بعد نَهَل"، وعلَّه أي: سقاه السقية الثانية، والعِلَّة: المرض، وحدث يشغل صاحبه عن وجهه، كأن تلك العلة صارت شغلًا ثانيًا منعه عن شغله الأول(١)، أو هي عبارة عن معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل بلا اختيار، ومنه يسمى المرض علة؛ لأنه بحلوله يتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف(٢).

والعلة في الاصطلاح هي: ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجًا مؤثرًا فيه(٣).

والْعلَّة تسمى سَببًا، وَتسَمى دَلِيلًا مجَازًا(٤).

والعلة في اصطلاح النحويين: هي الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم(٥)، أو بعبارة أوضح: هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهًا معينًا من التعبير والصياغة، أو هي النظر في مختلف الأحكام النحوية وما يرونه من الأسباب الداعية لتلك الأحكام.

---

(١) ينظر: الصحاح للجوهري ١٧٧٣/٥ (ع ل ل).

(٢) التعريفات للجرجاني ص١٥٤.

(٣) السابق ص١٥٤.

(٤) الكليات للكفوي ٦٢١/١.

(٥) العلة النحوية نشأتها وتطورها د/ مازن المبارك ص٩٠.

والعلاقة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي واضحة جلية، فالعلة النحوية تشغل النحوي في محاولته الوصول إليها عن كل ما عداها، وتتطلب منه كدَّ الفكر وإعمال النظر مرة بعد أخرى؛ حتى يطمئن إلى سلامتها وصحة الوثوق بها[1].

وقد عثرت على اشتراك بين النحو والصرف والعروض والقافية في أربع علل:

١- الدلالة على كون المختلس حركته محركًا لا ساكنًا (اشترك فيها الصرف والعروض).

٢- سبب زيادة أحرف المد (اشترك فيها النحو والصرف والعروض والقافية).

٣- التغيير يأنس بالتغيير (اشترك فيها النحو والصرف والقافية).

٤- كثرة الاستعمال علة للحذف (اشترك فيها النحو والصرف والعروض).

وإليك إيضاح اشتراك العلوم الأربعة في هذه العلل.

(١) ينظر: أصول النحو (مناهج جامعة المدينة العالمية) ٢/٩.

المبحث الأول
الدلالة على كون المختلسِ حركتُه محرَّكًا لا ساكنًا

سبق الحديث في أول مبحث عن أن همزة بين بين لا يبتدأ بها لقربها من الساكن، ولكنها ليست ساكنة بل هي متحركة عند جمهور البصريين، بخلاف بعض الكوفيين الذين يرون بأنها ساكنة بحجة عدم الابتداء بها؛ لأنه لا يبتدأ بساكن[1]، بساكن[1]، وقد سبق بيان وجه عدم الابتداء بها وهو قربها من الساكن.

واحتج البصريون على حركة همزة بين بين بأنك تعتدُّ بها محركةً في الوزن العروضي، وذلك نحو قول كثيِّر عزة [من الطويل]:

٢٨-أَاَنْ زُمَّ أجمالٌ وفارقَ جيرةٌ وصاح غرابُ البيْـن أنت حزينُ[2]

//ه/ - //ه/ه/ه - //ه/ - //ه//ه //ه/ - //ه/ه/ه - //ه/ - //ه//ه

فعولن-مفاعيلن-فعولُ- مفاعلن فعولُ- مفاعيلن- فعولُ- مفاعي

فالملحوظ أن وزن "أَاَنْ زُمْ" (فعولن) فالهمزة المختلسة إذن مقابِلة لعين (فعولن) وهي متحركة كما ترى.

ويدل أيضًا على حركتها أن نون (أَاَنْ) ساكنة، ويستحيل أن تكون الهمزة المختلسة قبلها ساكنة لعدم الجمع بين ساكنين في مثل هذا الموضع، وإنما اختُلست حركة الهمزة في البيت لكراهة اجتماع همزتين محققتين؛ لأنهم يستثقلون ذلك[3].

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٧٥/٤، والإنصاف ٥٩٨/٢، ٥٩٩، وشرح الشافية ٤٥/٣.

(٢) للشاعر في ديوانه ص ١٧٠، والعقد الفريد ٢١٣/٦، ٣٣/٧، وبلا نسبة في شرح المفصل المفصل لابن يعيش ١١٣/٩.

(٣) ينظر: المقتضب ٢٩٢/٢، ٢٩٣، وسر صناعة الإعراب ٤٨/١، ٤٩.

فالوزن العروضي دلنا على أن همزة بين بين متحركة لا ساكنة.

ولتوضيح الاشتراك بين علم العروض وعلم الصرف في هذه الدلالة قوله -تعالى ذكرُه-: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾[1] فيمن أخفى راء (شهر) باختلاس حركتها[2]؛ فلو كانت راء "شهر" ساكنة والهاء قبلها ساكنة لاجتمع ساكنان في الوصل ليس الأول منهما حرفَ لينٍ والثاني مدغمًا كما في نحو (دابَّة وشابَّة) [3].

فلو عدَّ اختلاس حركة راء (شهر) سكونًا لما جاز ذلك؛ لئلا يلتقي ساكنان هاء (شهر) وراؤها؛ فلذا عدَّ اختلاس حركتها وإخفاؤها محرِّكًا، وهذا دليل صرفي على كون المختلس حركتُه محركًا لا ساكنًا.

وبذلك اشترك الدليلانِ العروضي والصرفي على حركة المختلس.

(١) من الآية ١٨٥ سورة البقرة.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٨٦/١، وشرح طيبة النشر لابن الجزري ص٦٢.

(٣) ينظر: سر الصناعة ٥٦/١، ٥٧، والصحاح ١٩٢٨/٥ (ر و م).

المبحث الثاني

سبب زيادة أحرف المد

من خلال دراستنا عرفنا أن حروف المد الثلاثة (الألف والواو والياء) تزاد لامتداد الصوت والتكثير بها؛ فزيدت في نحو: (كتاب وسراج) و(عمود وعجوز) و(قضيب وجريب)، وزِيدت ألف الندبة في (وازيداه) لمدِّ الصوت وإظهار التفجُّعِ على المندوب[1]، وكذلك زِيدت أحرف المدِّ بعد الرويِّ في القوافي للترنُّم وهو مد الصوت للتغني، كما في قوله بزيادة الألف:

٢٩-فَبِتْنَا تَحِيدُ الوَحْشُ عَنَّا كأننا قَتِيلانِ لَمْ يَعْلَمْ لَنَا النَّاسُ مصْرَعَا [2]

وقول الأعشى بزيادة الواو:

٣٠-هُرَيْرَةَ وَدِّعْهَا وإنْ لامَ لائِمُو غداةَ غدٍ أمْ أنتَ للبَيْنِ واجمُو[3]

وقول امرئ القيس في مبدأ معلقته بزيادة الياء:

٣١-قفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزلي بسِقطِ اللِّوَى بين الدَّ خول فحَوْملِي[4]

---

(١) ينظر: المنصف ١٤/١، ١٥، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٤٢/١.

(٢) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص ٢٤٢، وليزيد بن الطثرية في الكتاب ٢٠٥/٤، ولهما في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٢٢/٢.

(٣) البيت من الطويل للأعشى في ديوانه ص ١٢٧، والكتاب ٢٠٥/٤، والرد على النحاة ص١٠٣.

(٤) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ١٦٤/١، والمحكم٣٧١/٣ (ح، م، ل)، والجنى الداني صـ ٦٣، ٦٤.

اللغة: سِقْط اللِّوى: السِّقط: ما تساقط من الرمل، واللِّوَى: منقطع الرمل حيث يرق. [ينظر: شرح القصائد التسع المشهورات للنحاس ٩٨/١، وتهذيب اللغة ٣٢٠/١٥ (ل و ى)، وتاج العروس ٣٥٨/١٩ (س، ق، ط)]. الدَّخول وحوْمل: موضعان. [ينظر: معجم ما استعجم٥٤٨/٢، ومعجم البلدان ٣٢٥/٢، ٤٤٥].

وهذه الزيادة تأتي فيما يُنوَّن كما مُثِّل، وتأتي أيضًا فيما لا ينوَّن للفرق بين الشعر والكلام الذي لم يوضع للغناء[1]، وذلك مثل قول جرير بزيادة الألف:

٣٢-أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ والعِتَابا وقُولِي إنْ أَصَبْت لَقَد أَصَابَا[2]

وقوله بزيادة الواو:

٣٣-مَتى كَانَ الخِيَامُ بِذِي طُلُوحٍ سُقِيتِ الغَيْثَ أيَّتُهَا الخِيَامُو[3]

وقوله بزيادة الياء:

٣٤-أَيْهَاتَ مَنْزِلُنَا بِنَعْفِ سُوَيقَةٍ كَانَتْ مُبَارَكَةً مِنَ الأَيَامِي[4]

فالكلمات (العتاب والخيام والأيام) لا يدخلها التنوين؛ لأنها مقرونة بالألف واللام، وكلمة (أصاب) فعل لا يدخله التنوين، ومع ذلك دخلتها الزيادة للترنم بمد الصوت.

<u>وبذلك اتضح الاشتراك بين النحو والصرف والقوافي في علة زيادة حروف المد وهي مد الصوت.</u>

---

(١) ينظر: الكتاب ٤/٢٠٤: ٢٠٦، والأصول في النحو ٢/٣٨٥، ٣٨٦.

(٢) سبق تخريجه ص : .

(٣) البيت من الوافر لجرير في ديوانه ١/٢٧٨، والكتاب ٤/٢٠٦، وبلا نسبة في القوافي للأخفش ص ١١٠.

اللغة: ذو طلوح: موضع بين اليمامة ومكة [ينظر: معجم البلدان ٤/٣٨].

(٤) البيت من الكامل لجرير في ملحق ديوانه ٣/١٠٣٩، والكتاب ٤/٢٠٦، والأصول ٢/٣٨٦.

اللغة: أَيْهات: لغة في (هيهات) [ينظر: لسان العرب ١٣/٥٥٢، ٥٥٣ (هـ ي هـ)]. النَّعْف: المكان المرتفع من الأرض أو الوادي، أو ما انحدر عن السفح وغلُظ وكان فيه صعود وهبوط، أو ناحية من الجبل [ينظر: لسان العرب ٩/٣٣٧ (ن ع ف)]. السُّوَيقة: موضع [ينظر: معجم البلدان ٣/٢٨٦، والمحكم ٦/٥٢٧ (س و ق)].

* وتزاد حروف المد الثلاثة لعلة أخرى أيضًا وهي التعويض عن المحذوف، وقد لمسنا ذلك في بابي التكسير والتصغير؛ إذ الاسم الذي يجيء على خمسة أحرف أو أكثر، وليس رابعُه حرفًا من حروف المد واللين يُحذف منه –عند تكسيره وتصغيره– حرفٌ –إن كان خماسيًّا–، وحرفان –إن كان سداسيًّا–؛ حتى يبقى الاسمُ على أربعة أحرف ثم يجمَع ويصغَّر؛ فتقول في جمع (سفرجل): "سفارِج" وفي تصغيرها: "سُفَيْرِج" بحذف اللام، وتقول في جمع (مستخرج): "مَخارِج" وفي تصغيرها: "مُخَيْرِج" بحذف السين والتاء، ويجوز التعويض عن المحذوف بياء قبل الآخر؛ فيقال: "سَفاريج وسُفَيرِيج"، و"مَخاريج ومُخيْرِيج"[1].

وكذلك نجد زيادةَ حروف المد للتعويض عن المحذوف موجودةً في أحكام بحر الطويل الذي يتكون من (فعولن مفاعيلن) أربع مرات؛ فهذا البحر له عروض واحدة مقبوضة بحذف الخامس الساكن، وبه تصير (مفاعيلن) (مفاعلن) بحذف الياء، أما ضرب الطويل ففيه ثلاثة أضرب: الأول صحيح، والثاني مقبوض مثل العروض، والثالث محذوف بحذف السبب الخفيف (حركة فسكون) من آخر التفعيلة، وبه تصير (مفاعيلن) (مفاعي) بحذف السبب الخفيف (لن) وتحوَّل إلى (فَعُولن).

وبما أن الضرب الثالث لهذا البحر يأتي محذوفًا وُجِدت أبياتُه مردفةً بوجود حرف مدٍّ قبل الرويِّ عوضًا عن هذا الحذف.

(١) ينظر: الكتاب ٤١٧/٣، وشرح الشافية ١٩٢/٣، ١٩٣.

ومثاله في الألف قول الشاعر:

٣٥. جزَوْني بما ربَّيْتُهُمْ وحملتُهمْ كذلك ما إنَّ الخطوبَ دِوالُ[١]

//ه/ه - //ه/ه/ه - //ه/ - //ه//ه //ه/ - //ه/ه/ه - //ه/ - //ه/ه

فعولن-مفاعين-فعولُ- مفاعلن فعولُ- مفاعيلن- فعولُ- مفاعي

ومثاله في الواو قول الشاعر:

٣٦أقيموا بني النعمان عنَّا صدورَكمْ وإلا تُقيموا صاغرين الرؤُوسَا[٢]

//ه/ه - //ه/ه/ه - //ه/ه - //ه//ه //ه/ه - //ه/ه/ه - //ه/ه - //ه/ه

فعولن-مفاعيلن-فعولن-مفاعلن فعولن- مفاعيلن- فعولن-مفاعي

---

(١) البيت من الطويل لضَباب بن سبيع الحنظلي في نوادر أبي زيد ص ٣٦٤، ٣٦٥، ولسان العرب ٢٥٣/١١ (د و ل).

اللغة: الخطوب دوالٌ: أي: دِوَل، وهو واحد (دواليك) والدِّوال -بكسر الدال وفتحها-: مصدرداولت الشيء مداولةً ودوالاً [ينظر: المحيط في اللغة ٣٥٤/٩ (د و ل)، وخزانة الأدب ٩٩/٢].

(٢) البيت من الطويل بلا نسبة في كتاب العروض لابن جني ص ٦١، ومفتاح العلوم ص٥٢٨، ص٥٢٨، واللباب في علل البناء والإعراب ٦٠/٢.

اللغة: عدَّى "أقيموا" بـ"عن" لأن فيه معنى: "تخُّوا" أو "أزيلوا"، وأما قوله: "وإلا تقيموا صاغرين الرؤوسا" فقد يجوز أن يعنى به ما عني بـ"أقيموا"، أي: "وإلا تُقيموا رؤوسَكم عنَّا صاغرين"، فالرؤوس على هذا مفعول بـ"تقيموا"، وإن شئت جعلت "أقيموا" هاهنا غير متعدٍّ بـ"عن"؛ فلم يك هنالك حرف ولا حذف، و" الرؤوسا" حينئذ: منصوب على التشبيه بالمفعول. [المحكم ٥٩٠/٦ (ق و م)].

ومثاله في الياء قول الشاعر:

٣٧-لعمرك إني في الحياة لزاهدٌ وفي العيش ما لم ألقَ أمَّ حكيمِ[١]

//ه/ - //ه/ه/ه -//ه/ - //ه//ه //ه/ه - //ه/ه/ه - //ه/ - //ه/ه

فعولُ- مفاعيلن- فعولُ- مفاعلن فعولُ- مفاعيلن- فعولُ- مفاعي

قال ابن جني: "فهذه الألف في "دوالِ"، والياء في "حكيمِ"، والواو في "الرؤوسِ" تسمى الرِّدف؛ وإنما لزمت هذا الضرب لتكون عوضًا من لام (مفاعيلن)، وهذا مبيَّن في علم القوافي، وإنما يعرفه أهل العروض؛ فلهذا ونحوه ما زِيدت هذه المدات"[٢].

وبمراجعة كتب العروض المتوافرة لديَّ وجدتُ هذا الضرب المحذوف من الطويل مردفًا في جميع أبياته -كما ذكر ابن جني -رحمه الله-.

وليس هذا في بحر الطويل فحسب، بل فيما نقص من بحرٍ تمَّ بناؤه، قال ابن رشيق (ت٤٥٦هـ): "أجمع حذاق أهل العلم من البصريين والكوفيين على أن كل وزنٍ نقص من أتمِّ بنائه حرفٌ متحركٌ عُوِّض حرف المد واللِّين من ذلك الحرف؛ فلم يجئْ إلا مردَفًا بواو أو ياءٍ أو ألف"[٣].

وفعلوا مثل ذلك في القوافي المقيدة؛ إذ المقيد ضربان: الأول- مقيد تم به وزنه فلا يمد (فلا يردف) مثل قول رؤبة:

---

(١) البيت من الطويل لقطري بن الفجاءة في شعر الخوارج ص١٠٦، والمنصف ١٤/١، والكناش والكناش ٣٤٤/٢.

اللغة: أم حكيم: امرأة من الخوارج كانت مع قطري، وكانت من أجمل النساء وجهًا، وأحسنهم بدينهم تمسكًا [ينظر: الكامل في اللغة والأدب ٢١٥/٣].

(٢) ينظر: المنصف ١٤/١، ١٥.

(٣) العمدة ١٤٥/١، ١٤٦.

٣٨. وقاتم الأعماق خاوي المخترقْ[١]

//ه//ه – /ه/ه//ه – /ه/ه//ه

متفعلن– مستفعلن– مستفعلن

والثاني– مقيد احتاج للمد (للإرداف) عوضًا عن نقصٍ في التفعيلة العروضية ونقصٍ في عدم وصل حرف الروي، وذلك تجده في بحر المتقارب التام المقصور ضربه[٢]، مثل قول الشاعر:

٣٩–ويـأوي إلـى نسـوةٍ بائسـاتٍ وشعثٍ مراضيعَ مثلِ السعالْ[٣]

//ه/ه – //ه/ه – //ه/ه //ه/ه – //ه/ه – //ه/ه – //هه

فعولن– فعولن– فعولن –فعولن فعولن– فعولن– فعولن– فعولْ

فإنك تجد العروض صحيحة، أما الضرب فهو مقصور، والقصر هو حذف ساكن السبب الخفيف وإسكان ما قبله، والبيت مقيد؛ فحدث في البيت حذف وإسكان في التفعيلة، وتقييد للروي؛ فلم يتحرك ويوصل بحرف إشباع؛ إذ لو قال: "مثلِ السعالِي" بكسر الرويِّ لصار الوزن صحيحًا على (فعولن)، ونظرًا لهذا مُدَّ البيتُ وأردف تعويضًا عن المحذوف.

(١) تقدم تخريجه – الشاهد رقم (٢١).

(٢) ينظر: القوافي للأخفش ص ٣٣، والمعيار في أوزان الأشعار ص ٨١.

(٣) البيت من المتقارب لأمية بن أبي عائذ الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٥٠٧/٢ برواية:

له نسوةٌ عاطلات الصدو رِ عُوجٌ مراضيعُ مثل السَّعالِي

ولا شاهد في هذه الرواية، والبيت بلا نسبة في كتاب العروض لابن جني ص١٥٢، وشمس العلوم ٢٥٢٦/٤.

وقال الأخفش: "العرب لا تقيِّدُ شيئًا من الشعر تصل إلى إطلاقه في اللفظ إلا وهو بين ضربٍ أقصرَ منه وضربٍ أطولَ منه، نحو (فعولْ) المقصور في بحر المتقارب هو ضرب بين (فعولن) الصحيح و(فعُو) المحذوف"(١).

وقد مرَّ بيان ذلك في المنزلة بين المنزلتين.

وقال الأخفش أيضًا في باب ما يجتمع في آخره ساكنانِ في القافية: "وذلك لا تبنيه العرب إلا أن يجعلوا أول الساكنينِ حرفَ لين، كذلك قالوه في جميع أشعارهم...؛ فأدخلوا المد واللِّين ليكون عوضًا من ذهاب التحريك، وقوةً على اجتماع الساكنينِ"(٢).

ومنهم من يُلحِق الرِّدف في الشعر المجزوء إذا لحق ضربَه قطع(٣)، وذلك مثل قول الشاعر:

٤٠-سيرُوا معًا إنما ميعادُكمْ يومَ الثلاثاء بطنَ الوادِي(٤)

/ه/ه//ه - /ه//ه - /ه/ه//ه /ه/ه//ه- /ه//ه - /ه/ه//ه

مستفعلن- فاعلن- مستفعلن مستفعلن- فاعلن- مستفعلْ

فالبيت من بحر البسيط المجزوء الذي نقصت منه تفعيلة في كل شطر، وجاءت عروضه صحيحة وجاء ضربُه مقطوعًا بحذف ساكن الوتد المجموع وتسكين ما قبله كما رأيت، وقام الشاعر بإرداف القافية بزيادة ألف المد عوضًا عن نقص البيت بجَزئه وقطع ضربه.

---

(١) القوافي ص ٤٨، ٤٩ (بتصرف يسير).

(٢) القوافي ص ٩٧.

(٣) ينظر: الخصائص ١٧٠/٢.

(٤) البيت من مجزوء البسيط بلا نسبة في شمس العلوم ٥٢٥/١، والكافي في العروض والقوافي والقوافي ص٤٢.

وهذا الإرداف قام به الشعراء أيضًا في مخلَّع البسيط الذي هو ضرب من مجزوء البسيط ويتكون من (مستفعلن فاعلن مستفعلن)، غير أن (مستفعلن) الثانية تتحول بالقطع إلى (مستفعل) ثم تُخبَن بحذف الثاني الساكن فتصير (متَفْعِل) واجتماع القطع والخبن يسمى تخليعًا[1]، وذلك مثل قوله:

٤١-وجهُك يا عمرُو فيه طُولُ وفي وجوه الكلابِ طُولُ

/ه///ه - /ه//ه - /ه/ه/ه //ه//ه - /ه//ه - //ه/ه

مستعلن- فاعلن- مستفعلْ متفعلن - فاعلن – متفعلْ

والكلبُ وافٍ وفيك غدرٌ ففيك عن قدره سفُولُ[2]

/ه/ه//ه - /ه//ه - //ه/ه //ه//ه - /ه//ه - //ه/ه

مستفعلن – فاعلن – متفعلْ متفعلن – فاعلن – متفعلْ

فالبسيط مجزوء مخلَّع كما رأيت بالتقطيع، وقام الشاعر بإرداف القافية بالواو.

علمًا بأن إرداف القافية لا يفي بالتعويض عن جَزئِها؛ لأنه نقصُ تفعيلةٍ كاملة، لا يستطيع حرف واحد بالتعويض عنها.

وهذا ما نصَّ عليه ابن جني بقوله: "الشعر المجزوء إذا لحق ضربَه قَطْعٌ لم تتداركه العرب بالرِّدْف؛ وذلك أنه لا يبلغ من قدره أن يفي بما حذفه الجَزْء"[3].

(١) اللباب في العروض والقافية ١٢٣.

(٢) البيتان من مخلع البسيط بلا نسبة في الحماسة المغربية ١٣٥٩/٢، والفن ومذاهبه في الشعر العربي لشوقي ضيف ص٢١٣، ٢١٦.

(٣) الخصائص ١٧٠/٢.

وقال ابن رشيق: "فإن ذهب من الوزن أكثر من حرف متحرك، أو ما يقوم مقامه، وهو حرف ساكن مع حرف آخر متحرك لم يلزمه الردف"[1].

وهناك باب في قوافي الأخفش[2] مسماه (هذا باب ما يكون فيه حرف اللين مما ليس فيه ساكنان) فيه أمثلة كثيرة لدخول حرف المد واللين عوضًا عن محذوف في تفعيلة عروضية، والبحث يطول بذكرها؛ فارجع إليها.

وبذلك وجدنا مدى علاقة العروض والقافية بالصرف في هذه العلة الجامعة وهي (زيادة حروف المد للتعويض عن المحذوف)، وهذه الزيادة في العروض والقافية أعم وأقوى؛ لأنها جاءت مُلزمةً بحروف المد الثلاثة، أما في الصرف فجاءت الزيادة مُجازة بياء المد فقط.

(١) العمدة ١/١٤٦.

(٢) ص ٩٩.

المبحث الثالث

التغيير يأنس بالتغيير

استعمل النحاة قاعدة (التغيير يأنس بالتغيير)؛ لتعليل أحكامهم النحوية والصرفية[١].

منها في النحو أن نحاة البصرة اعتلوا لدخول الترخيم في المنادى المفرد بأن المنادى كان معربًا فصار مبنيًّا؛ فلما غيَّره النداء عما كان عليه من الإعراب جاز فيه الترخيم؛ لأنه تغيير، والتغيير يُؤْنِس بالتغيير[٢].

ومنها: أن أهل الحجاز يحكون العلم المعروف، فإذا قال الرجل لرجلٍ: "جاءني زيدٌ" قلت في جوابه متثبتًا: "من زيدٌ؟ "، وإذا قال: "رأيت زيدًا" قلت: "من زيدًا؟" وإذا قال: "مررت بزيدٍ" قلت: "مَن زيدٍ؟".

وخصُّوا الأعلامَ بالحكاية لأسباب كثيرة منها: أن الحكاية ضربٌ من التغيير؛ إذ كان فيها عدولٌ عن مقتضَى عمل العامل، والأعلامُ مخصوصةٌ بالتغيير؛ فجُلُّها منقولة، وساغ فيها الترخيمُ دون غيرها من الأسماء؛ لأنها في أصلها مغيرةٌ بنَقْلها إلى العَلَمية، والتغييرُ يُؤْنِس بالتغيير[٣].

ومن هذه العلة في الصرف أن الاسم بعد النسب إليه يلْحقُه ثَلَاثة تغييرات: الأول- تغيير لَفْظِي وَهُوَ كسر مَا قبل الْيَاء وانتقال الْإِعْرَاب إِلَيْهَا مثل قولك في المنسوب إلى (مصر): "قابلتُ مصريًّا".

---

(١) ينظر: الأشباه والنظائر ٣٢٦/١ وما بعدها.

(٢) ينظر: الإنصاف ٢٨٦/١.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، وتمهيد القواعد ٤٥٤٥/٩.

والثاني- تغيير معنوي وَهُوَ صَيْرُورَته اسْمًا لِما لم يكن لَهُ، فـ(مصر) علم على بلدنا المحروس، فإذا نسب إليها رجلٌ وقيل: "مصريٌّ" صار يطلق على الرجل المنتسب إليها.

والثالث- تغيير حكمي وَهُوَ رَفعه لما بعده على الفاعلية كالصفة المشبهة باطراد، نَحْو "مَرَرْت بِرَجُلٍ قرشيٍّ أَبوهُ"، كَأَنَّك قلت: "منتسبٌ إِلَى قُرَيْشٍ أَبوهُ".

وَلما كَانَ فِي المنسوب هَذِه التغييرات كثر فِيهِ التَّغَيُّر وَالْخُرُوج عَن الْقيَاس، ومن ذلك أنهم يقولون في النسب إلى (فَعِيل): "فَعِيليٌّ" فلا يحذفون الياء، ويقولون في النسب إلى (فَعِيلة): "فَعَلِيٌّ" فيحذفون الياء؛ لحذفهم التاء منها؛ إذ التغيير يأنس بالتغيير[1].

* ومن المعروف في الإعلال أن (سيِّد) أصله (سيوِد)؛ لأنه من (ساد يسود)، و(ميِّت) أصله (ميوِت)؛ لأنه من (مات يموت)؛ فاجتمعت الياء والواو والسابق منهما متأصل ذاتًا وسكونًا فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء، وأدغموا الياءين من دون قلب فيما أصله ياء فقالوا: "ليِّن وبيِّن"؛ لأنه من (لان يلين وبان يبين)، وقد خففوا نحو (سيِّد وميّت) فقالوا: "سيْد ومَيْت" بحذف الياء المحركة، ولم يخففوا نحو (ليِّن وبيِّن)؛ لأن ذوات الواو تغيّرت بالقلب من الواو إلى الياء؛ فغُيّرت تغييرًا ثانيًا بالحذف، والتغيير يأنس بالتغيير[2].

ولهذه القاعدة أثر في علم العروض؛ فقد سبق بيان أن الخرم يدخل في أول البيت بحذف الحرف الأول من الوتد المجموع، ومن أمثلته: (عولن) في (فعولن) في بحريِ المتقارب والطويل، وذكر أبو الحسن العروضي (ت٣٤٢هـ) أن

(١) ينظر: الممتع ٤٩٩/٢، وهمع الهوامع ٣٥٥/٣.

(٢) ينظر: شرح التصريف للثمانيني ص٤٧٧، والممتع ٤٩٩/٢.

الخليل منع الخرم في أول النصف الثاني من البيت، وأجازه الأخفش؛ لأنه قد جاء في الشعر، وليس بالكثير ككثرته في أول البيت، وورد منه قول الشاعر:

٤٢-قدَّمتُ رِجْلًا فإن لم تُرَعْ قدَّمتُ أخرى فنِلتُ الفرَارَا[١]

/ه/ ه - //ه/ ٥- //ه/ ه - //ه /ه/٥ - //ه/٥ - //ه/ ه - //ه/ ه

عُولُن- فعولن- فعولن- فعو عولن- فعولن- فعولن - فعولن

فالخرم دخل في أول البيت وفي وسطه، ولو زيدت واوٌ في أول البيت لم يكن هناك خرم، وقال الأعشى:

٤٣-فموتوا كرامًا بأسيافكمْ والموتُ يجشَمُهُ من جشِمْ[٢]

//٥/٥ - //٥/٥ - //٥/٥- //٥ /٥/٥ - //٥/- //٥/٥- //٥

فعولن- فعولن- فعولن- فعو عولن - فعولُ - فعولن - فعو

فالخرم دخل في الشطر الثاني من البيت ولم يدخل في أوله.

وأكثر ما جاء هذا الخرم في بحر المتقارب؛ لأنه بحر احتمل النقصان، وجاز في عروضه أن تكون (فعولْ) بالقصر و(فعُو) بالحذف في قصيدة واحدة؛ فاحتمل الخرم أيضًا في أوله وفي وسطه[٣].

فلأجل التغيير الذي دخل هذا البحر بنقصانه وكثرة الحذوف فيه تم تغييره بالخرم في النصف الثاني من البيت؛ إذ التغيير يأنس بالتغيير.

ومن هنا اتضح الاشتراك بين النحو والصرف والعروض في هذه العلة المنتشرة في مؤلفات النحاة.

---

(١) البيت من المتقارب بلا نسبة في العمدة ١/١٤٠.

(٢) البيت من المتقارب للأعشى في ديوانه ص٤٣ برواية: "وللْموت يجشمه من جشم" ولا خرم في هذه هذه الرواية.

(٣) ينظر: كتاب في علم العروض ص١٧٣.

المبحث الرابع

كثرة الاستعمال علة للحذف

كثرة الاستعمال اعتُمدت كثيرًا في أبواب العربية[١]، وصارت علة للحذف والتخفيف، قال ابن يعيش: "الكلمة إذا كثر استعمالها جاز فيها من التخفيف ما لم يجز في غيرها"[٢]، وقال أيضًا: "وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف"[٣].

ومِنَ ذلكَ في النحو والصرف معًا قولهُم: "لا أَدرِ ولَم يكُ ولَم أُبلِ"؛ فأَصلُ (لا أَدرِ): (لا أَدري) وكانَ حَقُّ هذهِ الياءِ أَلا تُحذفَ إلا لجزم؛ فحذفتْ لكثرةِ الاستعمالِ.

وحَقُّ (لم يكُ): (لم يكنْ) وكانَ أَصلُ الكلمةِ قبلَ الجزمِ (يكونُ) فلمَّا دخلتْ عليها (لَم) فجزمتْها سكنتِ النونُ فالتقى ساكنانِ؛ لأَنَّ الواوَ ساكنةٌ؛ فحُذفتِ الواو لالتقاءِ الساكنينِ فوجبَ أَن تقول: "لم يكنْ"؛ فلمَّا كثرَ استعمالُها وكانتِ النونُ قد تكونُ زائدةً وإعرابًا في بعض المواضع شبهت هذه بها وحذفت هنا كما تحذف في غير هذا الموضع.

وأَمَّا (لَم أَبلِ) فحقه أَن تقولَ: "لم أُبالِ"؛ فحُذفتِ الأَلفُ لغيرِ شيءٍ أَوجبَ ذلكَ إلا ما يؤثرونَهُ مِنَ الحذفِ في بعضِ ما يكثر استعمالُه وليسَ هذَا مما يُقاسُ عليهِ.

فجميعُ هذهِ الكلم إنما حذفتْ لكثرةِ استعمالِهم إيّاها في كلامِهم؛ وإنّما كثر استعمالهم لها للحاجةِ إلى معانِيها كثيرًا؛ لأَن "لا أَدري" أَصلٌ في الجهالاتِ ويكونُ

---

(١) ينظر: الأشباه والنظائر ٢/٣٠٤ وما بعدها.

(٢) شرح المفصل ٢/١٩.

(٣) السابق ٩/٩٤.

عبارة عن الزمانِ، و"لَم أَبلِ" مستعملةٌ فيما لا يكترثُ بهِ، وهذهِ أَحوالٌ تكثُر فيجبُ أن تكثَر الألفاظ التي يعبرُ بهنَّ عنْها، وليسَ كُلُّ ما كثر استعمالهُ حُذِفُ[1].

ومنه في النحو أنه حُذف الخبر بعد (لولا) لكثرة الاستعمال، حتى رفض ظهوره ولم يجز استعماله؛ فإذا قلت: "لولا زيدٌ لخرجَ محمدٌ" كان تقديره: "لولا زيدٌ حاضرٌ أو مانعٌ"[2].

* وجاء عن العرب: "جاءني زيدُ بنُ عمرٍو" بحذف التنوين من "زيد"، وإثباتُه جائزٌ إلا أن الأكثر حذفه إذا كان اسمًا علمًا مع اسم أبيه الذي يعرف به، فمنهم من علَّل لحذف التنوين بكثرة الاستعمال، ومنهم من قال: لالتقاء الساكنين، ومنهم من قال: للعلتين جميعًا.

فمن قال: حذف التنوين لكثرة الاستعمال قال: "هذه هندُ بِنتُ فلانٍ" من دون تنوين، وهذا قول أبي عمرو بن العلاء. ومن قال: لالتقاء الساكنين لم يحذف التنوين هاهنا، وكذا من قال للعلتين[3]؛ وذلك لانعدام الساكنين.

* وقد ذهب الجمهور إلى أن انتصاب المنادى على أنه مفعول به، وناصبه الفعل المقدر، وأصل "يا عبد الله: "يا أريد –أو أدعو– عبد الله"؛ فحذف الفعل حذفا لازمًا لكثرة الاستعمال، ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته[4].

ومنه في الصرف أن قياس أفعل التفضيل أن يأتي على (أفعَل)، وخرج عن ذلك (خير وشر) فأتَتْ بغير همزة، تقول: "هو خيرٌ منه، وشرٌّ منه"، وعللوا لحذف الهمزة بكثرة استعمال الخير والشر في التفضيل، حتى إن مجيء الهمزة فيهما كما

(١) ينظر: الأصول في النحو ٣/٣٤٣.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/٩٥.

(٣) ينظر: عمدة الكتاب للنحاس ص٢٧٠.

(٤) ينظر: الكتاب ١/٢٩١، وشرح المفصل لابن يعيش ١/١٢٧.

في قراءة: ﴿سَيَعۡلَمُونَ غَدًا مَّنِ ٱلۡكَذَّابُ ٱلۡأَشِرُ﴾[1] عدَّ شاذًّا؛ لأنه رجوع إلى أصل غير مستعمل[2].

* وقال ابن مالك: "ومن الحذف اللازم غير المقيس عليه حذف فاءات (خُذْ وكُلْ ومُرْ)، والأصل: (اؤْخُذْ واؤْكُل واؤْمُر)؛ لأنَّهنَّ من (الأخذ والأكل والأمر)، ولكنها خففت لكثرة الاستعمال. ولا يقاس عليها غيرها كالأمر من (أجرَ الأجيرَ، وأسر الأسيرَ)؛ لانتفاء كثرة الاستعمال.

وقد استُعْمِل (اؤْمُرْ) على الأصل دون أخويه؛ لأنه أقل استعمالاً منهما"[3]، قال الله تعالى: ﴿وَأۡمُرۡ أَهۡلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱصۡطَبِرۡ عَلَيۡهَاۖ﴾[4].

ولهذه العلة وجود في علم العروض؛ وذلك أنهم عللوا لانتشار الزحاف في الشعر بكثرة الاستعمال، قال أبو الحسن العروضي (ت٣٤٢هـ): "اعلم أن الزحاف وقع في الشعر استخفافًا؛ لأن العرب من شأنها أن تحذف ما كثر استعمالها له في الكلام نحو قولهم: "لم يكُ ولم يدرِ"؛ فلما كانوا يستعملون ذلك في الكلام المنثور كانوا إليه في الشعر الموزون والكلام المنظوم أحوَج، وهم إلى ما خفَّ وزنُه وعذب ذوقُه وحسن مسموعُه أقبَل، وأحسنُ الشعر ما تعادل فيه الزحاف ولم يكثر؛ فيكون الطبع عنه نابيًا... والزحاف كثير في الشعر جدًّا، وقلَّ بيت تقطِّعُه إلا وجدت فيه جزءًا مزاحفًا وأكثر" [5].

---

(١) الآية (٢٦) سورة القمر. والقراءة لقتادة وأبي قلابة [ينظر: المحتسب ٢٩٩/٢، وشواذ ابن خالويه صـ١٤٨، والبحر المحيط ١٧٩/٨].

(٢) ينظر: المراجع السابقة والتصريح ٩٢/٢.

(٣) إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك ص ١٩٥، ١٩٦.

(٤) أول الآية (١٣٢) سورة طه.

(٥) كتاب في علم العروض ص٢٠٠.

والذي يدل على أن سبب انتشار الزحاف في الشعر هو كثرة الاستعمال ما حكم به الأخفش حينما اعتل لعدم وجود الزحاف في بحر المديد بقلة هذا البحر، وإنما يحذفون من الأشياء التي تكثر في كلامهم ويكثر استعمالهم لها.

ويدل على أثر هذه العلة أيضًا في علم العروض أن حذف السين والتاء من (مستفعلن) الرجز أحسن من حذفهما من بحر البسيط؛ لكثرة الرجز، وقد حسُن الإضمار في الكامل والعصب في الوافر لكثرة المتحركات في تفعيلتيهما[1].

وبذلك برز الاشتراك بين النحو والصرف والعروض في هذه العلة الجامعة (كثرة الاستعمال).

(١) ينظر: كتاب في علم العروض ص٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٧.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبمعونته تدرك الغايات، وعلى خاتم الأنبياء أفضل الصلوات وأتم التسليمات.

وبعد ،،،

فقد كان هذا البحث محاولة لكشف مدى العلاقة بين النحو والصرف والعروض والقافية، والمظهر الأوضح لهذه العلاقة كان في اشتراك العلوم الأربعة واندراج أمثلتها في قواعدَ وظواهرَ وأحكامٍ وعللٍ، ومن المفيد أن أذكر نتائج هذا البحث، وما توصلت إليه من خلاله.

٥- تضافر العلوم العربية أمر محتوم لخدمة القرآن الكريم؛ لأن فهم دلالاته يستلزم معرفة بعلوم كثيرة.

٦- لمستِ الدراسةُ أدلة دامغة على الاشتراك بين النحو والصرف والعروض والقافية.

٧- أثبتت الدراسة أن الاشتراك بين العلوم الأربعة له مظهر عام اتضح في التمهيد، ومظهر خاص تمثَّل في النماذج التي تخص تلك العلوم وقد تم بيانها في فصول البحث.

٨- جُلُّ القواعد والظواهر والأحكام والعلل التي اشترك فيها العلوم الأربعة كانت منتسبة إلى النحو والصرف، ثم شاركهما العروض والقافية، وهذا أمر بدهي؛ لأن النحو والصرف أسبق في الوجود من العروض والقافية.

٩- أحكام العروض والقوافي وعللهما تأثرتا كثيرًا بأحكام النحو والصرف وعللهما؛ لأسبقية النحو والصرف، ولأن أغلب من ألَّف وكتب في العروض والقوافي نحاة.

١٠- ظهر من خلال البحث أنه حينما يتخلف علمان عن المشاركة يكون الاشتراك بين النحو والقافية، أو بين الصرف والعروض، ولم توجد مشاركة بين

الصرف والقافية فقط، أو بين النحو والعروض فقط، وهذا يؤكد العلاقة التي تم بيانها في التمهيد بين علمي النحو والقافية وعلمي الصرف والعروض في تعريفهما وموضوع دراستهما.

١١- أطلعني البحث على دقائقَ ولطائفَ في اللغة، واكتشفتُ قواعدَ وأحكامًا وعللًا خاصة بعلمي العروض والقافية.

١٢- من المعروف أن النحو والصرف مليء بالخلافات، لكني اكتشفت من خلال هذا البحث خلافاتٍ في العروض والقافية، وقد دار أكثرها بين الخليل والأخفش.

١٣- اكتشفت من خلال الدراسة موضوعات مثل: أثر التسكين في الأحكام النحوية والصرفية والعروضية، ومن آثاره كونه موجِبًا أشياء لم تكن واجبة.

ومثل ظاهرة التعاقب بين الشيئين، وليس المقصود منها التعاقب بين الحروف (الإبدال) وإنما هو تعاقب بين حروف وكلمات له أثره الحكمي في النحو والصرف والعروض والقوافي.

ومثل قولنا دائمًا: "لا يبتدأ بساكن" لكن البحث اكتشف أنه لا يبتدأ بما قرب من الساكن.

وكنا دائما نرى كلماتٍ كثيرة متفقة في اللفظ لكنها مختلفة في المعنى (المشترك اللفظي)، والبحث أثبت أن هناك ألفاظًا متفقة لكنها مختلفة في التقدير الحكمي لها.

واستخلصت من هذا البحث قواعدَ وأحكاماً تخص العروض والقافية مثل:

١- آخر البيت لا يدخله الزِّحَاف أبدًا، ولا يكاد يُزاحف في الجزء الذي فيه القافية[١].

٢- الحركة قبل الساكن كالحركة عليه[٢].

٣- العرب لا تقيد شيئًا من الشعر تصل إلى إطلاقه في اللفظ إلا وهو بين ضربٍ أقصرَ منه وضربٍ أطولَ منه[٣].

٤- الشعر المجزوء إذا لحق ضربَه قَطْعٌ لم تتداركه العرب بالرِّدْف[٤].

٥- الامتناع من خرم بحر الكامل[٥].

٦- امتناع القطع والطي في الرجز التام[٦].

وخرجت من هذا البحث ببعض التوصيات مثل:

١- إمكان إضافة علوم البلاغة الثلاثة -خاصة علم المعاني- إلى هذا الاشتراك في بحث أو رسالة جامعية، وكذلك إضافة علوم القراءات والصوتيات وعلم اللغة والمعاجم وفنون الأدب؛ فهذا البحث فتح -بحمد الله- مجالًا واسعًا لرصد الاشتراك والتكامل بين علوم العربية.

٢- رصد القواعد والأحكام الخاصة بعلمي العروض والقافية في بحث أو كُتيِّب مستقل.

---

(١) القوافي للأخفش ص ٨٢، وراجع الفصل الثالث/ المبحث الثالث.

(٢) ينظر: المفصل في العروض والقافية ١٨٤، وراجع الفصل الثالث/ المبحث الثالث.

(٣) القوافي للأخفش ص٤٨، ٤٩، وراجع الفصل الرابع/ المبحث الثاني.

(٤) الخصائص ١٧٠/٢

(٥) ينظر: كتاب في علم العروض لأبي الحسن العروضي ص٥١، وراجع الفصل الأول/ المبحث الأول.

(٦) ينظر: المفصل في العروض والقافية ص٨٥، وراجع الفصل الأول/ المبحث الثالث.

٣- إبراز تأثر أحكام العروض والقوافي بأحكام النحو والصرف في بحث مستقل.

٤- زيادة ساعات الدراسة لمادة العروض والقافية في المرحلة الجامعية؛ لأنه علم واسع فيه أسرارٌ وخبايا كثيرة، لا تفي ساعتان في عام واحد باستدراك هذا العلم الواسع.

وبعد فقد بذلت في سبيل إتمام هذا البحث جهدًا أسأل الله -سبحانه وتعالى- أن يجعله في ميزان حسناتي. ومع شعوري بالسعادة الغامرة وأنا أنجز هذا العمل فإني لا أزعم له الكمال، ولا أنزِّهُه من النقص؛ فالكمال لله وحده، وطبيعةُ عمل البشر مهما بلغت من الدقة والعناية فهي غير عارية من النقصان؛ فإن فاتني منه شيء فالله يعلم أنى قد اجتهدت وبذلت ما فى وسعى.

واللهَ أسأل أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم

والحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم –جل من أنزله.

٢- أساس البلاغة للزمخشري- تحقيق: محمد باسل عيون السود- دار الكتب العلمية/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٣- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د/ فخر صالح قدارة، دار الجيل/ بيروت- الطبعة الأولى ١٩٩٥م.

٤- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي- تحقيق: د/ عبد العال سالم مكرم- مؤسسة الرسالة/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م.

٥- الأصول في النحو لابن السراج . تحقيق: د/ عبد الحسين الفتلي- مؤسسة الرسالة/ بيروت- الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٦- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه- طبع تحت إدارة جمعية دائرة المعارف بحيدر آباد/ الهند، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة- ١٣٦٠هـ/ ١٩٤١م، من دون تحقيق.

٧- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس- تحقيق: د/ زهير غازي زايد- عالم الكتب/ بيروت، مكتبة النهضة العربية/ بغداد- الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٨- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني . تحقيق: سمير جابر . دار الفكر/ بيروت . الطبعة الثانية.

٩- الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي- تعليق: د/ محمود سليمان ياقوت- دار المعرفة الجامعية، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م.

١٠- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين (البصريين والكوفيين) لأبي البركات الأنباري- المكتبة العصرية- الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، من دون تحقيق.

١١- أهدى سبيل إلى علمي الخليل للدكتور/ محمود مصطفى- مكتبة المعارف للنشر والتوزيع- الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م

١٢- إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك- تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم- الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية/ المدينة المنورة- الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

١٣- الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني- تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي- دار الجيل/ بيروت- الطبعة الثالثة.

١٤- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي . تحقيق: الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ/ علي محمد معوض . دار الكتب العلمية/ بيروت . الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

١٥- البناء العروضي للقصيدة العربية للدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف . دار الشروق/ القاهرة . الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

١٦- تاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمد مرتضى الزبيدي . تحقيق: علي هلال . مطبعة حكومة الكويت . الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

١٧- التبصرة والتذكرة للصيمري . تحقيق: د/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين . جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامى . الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

١٨- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري- تحقيق: علي محمد البجاوي- مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٩- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي- تحقيق: د/ حسن هنداوي- دار القلم/ دمشق- الطبعة الأولى ١٤١٩: ١٤٢٢هـ/

١٩٩٨: ٢٠٠٢م، الجزء، طبعة كنوز إشبيليا/ الرياض- الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

٢٠- التسهيل في علمي الخليل للدكتور/ أحمد سليمان الياقوت . دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية . ١٩٩٩م.

٢١- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري . تحقيق: محمد باسل عيون السود . دار الكتب العلمية/ بيروت . الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٢٢- التعريفات للشريف الجرجاني- ضبط وتصحيح: جماعة من العلماء بإشراف دار الكتب العلمية/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٢٣- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني- تحقيق: د/ محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى—لطبعة الأولى ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م. (أصل الكتاب رسالة دكتوراه للمحقق).

٢٤- التعليقة على المقرب لابن النحاس، تحقيق: د/ جميل عبد الله عويضة، الناشر: وزارة الثقافة الأردنية ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

٢٥- التكامل المعرفي بين العلوم ودوره في الإصلاح الجامعي (بحث مقدم من الدكتور/ محمد بلبشير الحسني/ كلية الآداب بالرباط)، بتاريخ: ٦، ٧، ٨ جمادى الأولى ١٤٢٩هـ الموافق ١٢، ١٣، ١٤ مايو ٢٠٠٨م.

٢٦- التكملة لأبي علي الفارسي- تحقيق: د/ كاظم بحر المرجان- عالم الكتب/ بيروت- الطبعة الثانية ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

٢٧- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش . تحقيق أد/ علي محمد فاخر، وآخرين . دار السلام/ القاهرة . الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٢٨- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب- دار إحياء التراث العربي/ بيروت- الطبعة الأولى ٢٠٠١م.
٢٩- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي . تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان . دار الفكر العربي/ القاهرة . الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
٣٠- التوقيف على مهمات التعاريف لعبد الرءوف المناوي- عالم الكتب/ القاهرة- الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م. من دون تحقيق.
٣١- جامع الدروس العربية لمصطفى الغلاييني- المكتبة العصرية/ صيدا- بيروت- الطبعة الثامنة والعشرون ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
٣٢- الجمل في النحو المنسوب للخليل بن أحمد . تحقيق: د/ فخر الدين قباوة . مؤسسة الرسالة/ بيروت . الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
٣٣- جمهرة أشعار العرب لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي- تحقيق: علي محمد البجاوي- نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع
٣٤- جمهرة اللغة لابن دريد الأزدي- تحقيق: رمزي منير بعلبكي- دار العلم للملايين/ بيروت- الطبعة الأولى ١٩٨٧م
٣٥- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي . تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، أ/ محمد نديم فاضل . دار الكتب العلمية/ بيروت . الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
٣٦- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك- دار الكتب العلمية/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
٣٧- الحاشية الكبرى للدمنهوري المسماة (الإرشاد الشافي على متن الكافي في العروض والقوافي)

٣٨- الحماسة المغربية (مختصر كتاب صفوة الأدب ونخبة ديوان العرب) لأبي العباس أحمد بن عبد السلام الجرّاوي التادلي- تحقيق: محمد رضوان الداية- دار الفكر المعاصر/ بيروت- الطبعة الأولى ١٩٩١م.

٣٩- خِزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي . تحقيق: عبد السلام محمد هارون . مكتبة الخانجي بالقاهرة . الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٤٠- الخصائص لابن جني . تحقيق: محمد علي النجار . دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية.

٤١- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي . تحقيق: محمد باسل عيون السود . دار الكتب العلمية/ بيروت . الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

٤٢- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس . تحقيق: محمد حسين. من دون طبعة.

٤٣- ديوان امرئ القيس بشرح الحسن السكري . تحقيق: د/ أنور عليان أبو سويلم، د/ محمد علي الشوابكة . مركز زايد للتراث والتأريخ/ أبو ظبي . الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٤٤- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب . تحقيق: د/ نعمان محمد أمين طه . دار المعارف بمصر . الطبعة الثالثة.

٤٥- ديوان حسان بن ثابت . تحقيق: د/ وليد عرفات . دار صادر/ بيروت . ٢٠٠٦م.

٤٦- ديوان الحطيئة- شرح: حمدو طماس- دار المعرفة/ بيروت- الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

٤٧- ديوان رؤبة ضمن مجموعة أشعار العرب . تحقيق: وليم بن الورد البروس . دار ابن قتيبة/ الكويت.
٤٨- ديوان زهير بن أبي سلمى . شرح: حمدو طماس . دار المعرفة/ بيروت . الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
٤٩- ديوان الشماخ بن ضرار- تحقيق: صلاح الدين الهادي- دار المعارف بمصر.
٥٠- ديوان طرفة بن العبد- شرح: عبد الرحمن المصطاوي- دار المعرفة/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
٥١- ديوان عدي بن زيد . تحقيق: محمد جبار المعيبد . وزارة الثقافة العراقية، شركة دار الجمهورية للنشر والطبع / بغداد . ١٩٦٥م.
٥٢- ديوان عنترة . تحقيق: محمد سعيد مولوي . المكتب الإسلامي . ١٩٦٤م.
٥٣- ديوان كثيِّر عزة . شرح: د/ إحسان عباس- دار الثقافة / بيروت- ١٣٩١هـ / ١٩٧١م.
٥٤- ديوان كعب بن زهير- تحقيق: د/ درويش الجويدي- المكتبة العصرية صيدا / بيروت- الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م .
٥٥- ديوان النابغة الذبياني- تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم- دار المعارف بمصر- الطبعة الثانية.
٥٦- الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي- تحقيق: د/ محمد إبراهيم البنا- دار الاعتصام- الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
٥٧- رسالتان في اللغة للرماني- تحقيق: إبراهيم السامرائي- دار الفكر/ عَمَّان- ١٩٨٤م.

٥٨- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي- تحقيق: أحمد محمد الخراط- مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
٥٩- سر صناعة الإعراب لابن جني- تحقيق: د/ حسن هنداوي- دار القلم/ دمشق- الطبعة الثانية ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
٦٠- شذا العَرف في فن الصرف للشيخ/ أحمد بن محمد الحملاوي- تعليق: د/ محمد بن عبد المعطي- وضع فهارسه: أبو الأشبال أحمد بن سالم المصري- دار الكيان للطباعة والنشر
٦١- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد- المكتبة العصرية/ صيدا/ بيروت.
٦٢- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك- تحقيق: محمد باسل عيون السود- دار الكتب العلمية/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
٦٣- شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي- تحقيق: د/ محمد الرَّيح هاشم- دار الجيل/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
٦٤- شرح أشعار الهذليين للحسن السكري- تحقيق: عبد الستار أحمد فراج- مراجعة: محمود محمد شاكر- مكتبة دار العروبة/ القاهرة، مطبعة المدني.
٦٥- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)- تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد- دار الكتاب العربي/ بيروت- الطبعة الأولى ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٥م.
٦٦- شرح التسهيل لابن مالك- تحقيق: د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون- هجر للطباعة والنشر- الطبعة الأولى ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٥م.

٦٧- شرح التصريف للثمانيني- تحقيق: د/ إبراهيم بن سليمان البعيمي- مكتبة الرشد- الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

٦٨- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (الشرح الكبير)- تحقيق: د/ صاحب أبو جناح- من دون طبعة.

٦٩- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي- تحقيق: أحمد أمين، عبد السلام هارون- دار الجيل/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٧٠- شرح الرضي على الكافية- تحقيق: يوسف حسن عمر- منشورات جامعة قار يونس/ بنغازي- الطبعة الثانية ١٩٩٦م.

٧١- شرح شافية ابن الحاجب للرضي، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي- تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد- دار الكتب العلمية/ بيروت- ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٧٢- شرح شواهد المغني للسيوطي- مذيل بتعليقات: الشيخ/ محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي- تحقيق: أحمد ظافر كوجان- الناشر: لجنة التراث العربي- ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.

٧٣- شرح طيبة النشر في القراءات العشر لابن الجزري- تعليق: الشيخ/ أنس مهرة- دار الكتب العلمية/ بيروت- الطبعة الثانية١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م

٧٤- شرح القصائد التسع المشهورات لأبي جعفر النحاس- تحقيق: أحمد خطاب- دار الحرية للطباعة، مطبعة الحكومة العراقية/ بغداد- ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٣م.

٧٥- شرح قواعد الإعراب لابن هشام- تأليف: محمد بن مصطفى القُوجَوي (شيخ زاده)- تحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة- دار الفكر المعاصر/ بيروت، دار الفكر/ دمشق- الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

٧٦- شرح الكافية الشافية لابن مالك- تحقيق: د/ عبد المنعم أحمد هريدي- جامعة أم القرى، دار المأمون للتراث- الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
٧٧- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي- تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي- دار الكتب العلمية/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
٧٨- شرح اللزوميات لأبي العلاء المعري- تحقيق: سمية حامد- منير المدني- زينب القوصي- وفاء الأعصر، مراجعة: د/ حسين نصار- الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢م.
٧٩- شرح المعلقات السبع للزوزني- تقديم: عبد الرحمن المصطاوي- دار المعرفة/ بيروت- الطبعة الثانية ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
٨٠- شرح المفصل لابن يعيش- إدارة الطباعة الميرية بمصر. من دون تحقيق.
٨١- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب، تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز/ مكة المكرمة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
٨٢- شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش- تحقيق: د/فخر الدين قباوة- المكتبة العربية/ حلب- ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
٨٣- شعر الخوارج- جمع وتقديم: د/ إحسان عباس- دار الثقافة/ بيروت- الطبعة الأولى ١٩٦٣م، الطبعة الثانية ١٩٧٤م.
٨٤- الشعر والشعراء لابن قتيبة- تحقيق: الشيخ/ حسن تميم- مراجعة الشيخ/ محمد عبد المنعم العريان- دار إحياء العلوم/ بيروت- الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
٨٥- شفاء الغليل في علم الخليل لمحمد بن علي المحلي- تحقيق: د/ شعبان صلاح- دار الجيل/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٨٦- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لنشوان بن سعيد الحميرى اليمني- تحقيق: د/ حسين بن عبد الله العمري وآخرين- دار الفكر المعاصر/ بيروت، دار الفكر/ دمشق- الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٨٧- شواذ ابن خالويه المسمى (مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع)- مكتبة المتنبي/ القاهرة. من دون تحقيق.

٨٨- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري- تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار- دار العلم للملايين/ بيروت- الطبعة الأولى بالقاهرة ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٦م، الطبعة الثانية ببيروت ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٨٩- ضرورة الشعر للسيرافي- تحقيق: د/ رمضان عبد التواب- دار النهضة العربية/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٩٠- العدد في اللغة لابن سِيده- تحقيق: عبد الله بن الحسين الناصر، عدنان بن محمد الظاهر- الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٩١- العقد الفريد لابن عبد ربه- تحقيق: د/ مفيد محمد قميحة- دار الكتب العلمية/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م.

٩٢- العلة النحوية نشأتها وتطورها، تأليف: د/ مازن المبارك- الطبعة الأولى ١٩٦٥م.

٩٣- علل النحو للوراق- تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش- مكتبة الرشد/ الرياض- الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٩٤- عمدة الكتاب لأبي جعفر النَّحَّاس- تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي- دار ابن حزم، الجفان والجابي للطباعة والنشر- الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

٩٥- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده لابن رشيق القيرواني- تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد- دار الجيل/ بيروت- الطبعة الخامسة ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
٩٦- عنوان الشرف الوافي في علم الفقه والعروض والتاريخ والنحو والقوافي للشيخ/ إسماعيل بن أبي بكر المقرئ- تحقيق: عبد الله إبراهيم الأنصاري- عالم الكتب/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
٩٧- الفصول في القوافي لابن الدهان- تحقيق: د/ صالح بن حسين العبد- مركز الدراسات والإعلام، دار إشبيليا/ الرياض- الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ.
٩٨- فن التحرير العربي (ضوابطه وأنماطه)، تأليف: محمد صالح الشنطي- دار الأندلس للنشر والتوزيع/ حائل- السعودية- الطبعة الخامسة ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
٩٩- الفن ومذاهبه في الشعر العربي للدكتور/ شوقي ضيف- دار المعارف بمصر- الطبعة الثانية عشرة.
١٠٠- القافية في العروض والأدب، تأليف: د/ حسين نصار، مكتبة الثقافة الدينية/ القاهرة- الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
١٠١- القسطاس في علم العروض للزمخشري- تحقيق: د/ فخر الدين قباوة- مكتبة المعارف/ بيروت- الطبعة الثانية المجددة ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.
١٠٢- القوافى لأبي يعلى التنوخي- تحقيق: د/ محمد عوني عبد الرءوف- مطبعة دار الكتب والوثائق القومية/ القاهرة- الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
١٠٣- القوافى للأخفش الأوسط- تحقيق: د/ عزة حسن- وزارة الثقافة السورية- مطبوعات إحياء التراث القديم- ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.

١٠٤- القوافي لأمين الدين علي بن عثمان السليماني الإربلي- تحقيق: محمد المصري، وضع فهارسه: حسان المصري، دار سعيد الدين للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

١٠٥- الكافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي- تحقيق: الحساني حسن عبد الله- مكتبة الخانجي بالقاهرة- الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

١٠٦- الكامل في اللغة والأدب للمبرد- تحقيق: د/ محمد أحمد الدالي- مؤسسة الرسالة/ بيروت- ١٩٨٥م.

١٠٧- الكتاب لسيبويه- تحقيق: عبد السلام محمد هارون- عالم الكتب/ بيروت- الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

١٠٨- كتاب الأفعال لابن الحداد- تحقيق: حسين محمد محمد شرف- مراجعة: محمد مهدي علام- مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر/ القاهرة- ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م

١٠٩- كتاب العروض لابن جني- تحقيق: د/ أحمد فوزي الهيب- دار القلم/ الكويت- الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

١١٠- كتاب العين للخليل بن أحمد- تحقيق: د/ مهدي المخزومي، د/ إبراهيم السامرائي- دار ومكتبة الهلال.

١١١- كتاب في علم العروض لأبي الحسن العروضي، تحقيق: د/ جعفر ماجد، دار الغرب الإسلامي/ بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٩٥م.

١١٢- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل للزمخشري- تحقيق: الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ/ علي محمد معوض- مكتبة العبيكان/ الرياض- الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

١١٣- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) لأبي البقاء الكفوي- تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري- مؤسسة الرسالة/ بيروت.
١١٤- الكنَّاش في فني النحو والصرف لأبي الفداء- تحقيق: د/ رياض بن حسن الخوام- المكتبة العصرية/ بيروت- ٢٠٠٠م.
١١٥- اللُّباب في العروض والقافية للأستاذ/ كامل السيد شاهين- طبعة قطاع المعاهد الأزهرية- ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
١١٦- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري- تحقيق الجزء الأول: غازي مختار طليمات، تحقيق الجزء الثاني: عبد الإله نبهان- دار الفكر المعاصر/ بيروت، دار الفكر/ دمشق، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث/ دبي- الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
١١٧- لسان العرب لابن منظور، ومعه حواشي اليازجي وجماعة من اللغويين- دار صادر/ بيروت- الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ.
١١٨- اللمع في العربية لابن جني- تحقيق: فائز فارس- دار الكتب الثقافية/ الكويت- من دون طبعة.
١١٩- ليس في كلام العرب لابن خالويه- تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار- مكة المكرمة- الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
١٢٠- ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني تحقيق: د/ رمضان عبد التواب، د/ صلاح الدين الهادي- دار العروبة/ الكويت، بإشراف دار الفصحى بالقاهرة.
١٢١- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى- تعليق: محمد فؤاد سَتْرِكِين- مكتبة الخانجي بالقاهرة.

١٢٢- مجمل اللغة لابن فارس- تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان- مؤسسة الرسالة/ بيروت- الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
١٢٣- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني- تحقيق: على النجدى ناصف وآخرين- وزارة الأوقاف المصرية، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء كتب السنة- ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
١٢٤- المحصول شرح الفصول لابن إياز البغدادي (رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية/ جامعة الأزهر) إعداد: محمد صفوت محمد علي، من دون ذكر الإشراف والتاريخ.
١٢٥- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده- تحقيق: د/ عبد الحميد هنداوي- دار الكتب العلمية/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
١٢٦- المحيط في اللغة للصاحب بن عباد- تحقيق: الشيخ/ محمد حسن آل ياسين- عالم الكتب/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
١٢٧- مختارات شعراء العرب لابن الشجري- شرح: محمود حسن زناتي- مطبعة الاعتماد/ مصر- الطبعة الأولى ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٥م.
١٢٨- مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر الرازي- تحقيق: محمود خاطر- مكتبة لبنان ناشرون- ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
١٢٩- مذكرة في أصول الفقه لمحمد الأمين الشنقيطي- مكتبة العلوم والحِكم/ المدينة المنورة- الطبعة الخامسة ٢٠٠١م.
١٣٠- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي- المكتبة العلمية/ بيروت. من دون تحقيق.
١٣١- معجم البلدان لياقوت الحموي- دار صادر/ بيروت- ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م. من دون تحقيق.

١٣٢- معجم ديوان الأدب للفارابي، تحقيق: د/ أحمد مختار عمر، مراجعة: د/ إبراهيم أنيس- مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر/ القاهرة- ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

١٣٣- معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء للدكتور/ أحمد مختار عمر، والدكتور/ عبد العال سالم مكرم- مطبوعات جامعة الكويت- الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

١٣٤- معجم اللغة العربية المعاصرة- تأليف: د/ أحمد مختار عمر، بمساعدة فريق عمل- عالم الكتب- الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

١٣٥- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع لعبد الله بن عبد العزيز البكري- تحقيق: مصطفى السقا- عالم الكتب/ بيروت- الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

١٣٦- المعجم المفصل في علم العروض والقافية، د/إميل بديع يعقوب- دار الكتب العلمية/ بيروت، ١٩٩١م.

١٣٧- معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم للسيوطي- تحقيق: أ.د/ محمد إبراهيم عبادة- مكتبة الآداب/ القاهرة- الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

١٣٨- معجم مقاييس اللغة لابن فارس- تحقيق: عبد السلام هارون- دار الفكر- ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

١٣٩- المعيار في أوزان الأشعار لأبي بكر بن السراج الشنتريني الأندلسي- تحقيق: د/ محمد رضوان الداية- دار الملاح- الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ.

١٤٠- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري- تحقيق: د/ عبد اللطيف محمد الخطيب- دار التراث العربي/ الكويت- الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

١٤١- مفتاح العلوم للسكاكي- تحقيق: نعيم زرزور- دار الكتب العلمية/ بيروت- الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
١٤٢- المفصل في العروض والقافية وفنون الشعر لعدنان حقي- مؤسسة الإيمان/ بيروت، دار الرشيد/ دمشق، بيروت- الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
١٤٣- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ(شرح الشواهد الكبرى) لبدر الدين العيني- تحقيق: أ.د/ علي محمد فاخر وآخرين- دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة/ القاهرة- الطبعة الأولى ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.
١٤٤- المقتضب للمبرد- تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة- وزارة الأوقاف المصرية، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامى/ القاهرة- ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
١٤٥- المقدمة الجُزولية في النحو لأبي موسى الجُزولي- تحقيق: د/ شعبان عبد الوهاب محمد- مراجعة: د/ حامد أحمد نبيل، د/ فتحي محمد أحمد جمعة. من دون طبعة.
١٤٦- الملل والنحل للشهرستاني- تصحيح: عبد الرحمن خليفة، مكتبة الخانجي/ القاهرة، ١٩٢٨/ ١٩٢٩م.
١٤٧- المقرب لابن عصفور- تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري- الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
١٤٨- الممتع في التصريف لابن عصفور- تحقيق: د/ فخر الدين قباوة- دار المعرفة/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

١٤٩- المنزلة بين المنزلتين في التراث اللغوي العربي، أ.م.د/ حامد عبد المحسن كاظم الجنابي/ جامعة بابل/ كلية التربية، أ.م.د/ علي جميل أحمد العبيدي/ الجامعة المستنصرية/ كلية الآداب (بحث منشور في مجلة القادسية للعلوم الإنسانية بتاريخ ٢٠١١/٢/١م).
١٥٠- المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني- تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين- وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم- الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م.
١٥١- الموسيقا الشافية للبحور الصافية لعبد الحكيم عبدون- العربي للنشر والتوزيع/ القاهرة- الطبعة الأولى ٢٠٠١م.
١٥٢- موسيقا الشعر للدكتور/ إبراهيم أنيس- مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة لجنة البيان العربي- الطبعة الثانية ١٩٥٢م.
١٥٣- النحو الوافي لعباس حسن- دار المعارف بمصر- الطبعة الخامسة عشرة.
١٥٤- نقد الشعر لقدامة بن جعفر- الطبعة الأولى/ القاهرة، ١٩٣٤م. من دون تحقيق.
١٥٥- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري- تحقيق: د/ محمد عبد القادر أحمد- دار الشروق/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م
١٥٦- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي- تحقيق: أحمد شمس الدين- دار الكتب العلمية/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
١٥٧- الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، تأليف: عبد الفتاح بن عبد الغني القاضي- مكتبة السوادي للنشر والتوزيع- الطبعة الرابعة ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

١٥٨- الوافي في كيفية ترتيل القرآن الكريم (شرح وافٍ لمتنٍ الجزرية وتحفة الأطفال)، تأليف: أحمد محمود عبد السميع الشافعى الحفيان، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

تم بحمد الله تعالي ،،،